وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع:

التنافس الأمني الأورومريكي على المنطقة المغاربية من 2013 إلى 2018

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

*إعداد الطالبة:

غرابي ميلودة

*إشراف:

أ. حلوي خيرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتورة: عياشي حفيظة رئيسا

الدكتورة: حلوي خيرة مشرفا

الأستاذ: ميلود ولد الصديق مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

تشـكرات

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإنهاء هذا العمل المتواضع، ونتقدم بالشكر الجزيل إلى

كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد .

كما يسعدنا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر و الامتنان إلى الأستاذة المشرفة حلوي خيرة

على مساعدتها لنا بالمعلومات القيمة من أجل إتمام هذه المذكرة، ولا يفوتنا أن نتقدم

بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة جامعة الدكتور

مولاي الطاهر بولاية سعيدة

إهـداء

نهـدي هذا العمل إلى أفراد عائلتي الكريمة وأولادي: مروى؛ يوسف؛ فاطمة؛

إلى والدي الكريمين

إلى المرحوم زوجي تفقده الله برحمته الواسعة

و جميع أصـدقائي الأساتذة الذين شاركوني في إنجاز هذه المذكرة.

غرابي ميلودة

مقدمة

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الوحيد المهيمن على العالم ، فقد ظهرت عدة قوى منافسة كروسيا والصين وفرنسا وكذلك ألمانيا، جعلت من النظام العالمي يتجه نحو تعدد الأقطاب، هذه المنافسة لم تخدم الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت في حرب باردة جديدة حول مناطق النفوذ والمجال الحيوي في العالم لمحاصرة هذه القوى الجديدة والانفراد بالزعامة في العالم . هذا التنافس مس جميع المناطق الحساسة في العالم ومن بينها المنطقة المغاربية التي مع بداية الألفية الثالثة تحولت إلى ساحة صراع سياسي واقتصادي مكشوف وأكثر حدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . هذه الحرب الصامتة بين القوتين بدأت منذ فترة الزحف الهادئ للولايات المتحدة الأمريكية نحو المنطقة المغاربية التي أصبحت بمثابة خليج القارة الإفريقية .

بعد طي صفحة الحرب الباردة وحل ما يسمى بحلف وارسو رسميا سنة 1991 عندها بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في رسم إستراتيجيات جديدة ومهمات محددة لحلف شمال الأطلسي "NATO" وفق متغيرات حقبة ما بعد الحرب الباردة وما تفرزه البيئة الأمنية والاستراتيجية الجديدة من عدو محتمل، كما تمكنت من كسب تأييد الدول الأوروبية من جدوى استمرار حلف الناتو وذلك من خلال محاولة التوفيق بين الأمن الأوروبي والأمن الأمريكي في إطار مهمة حلف الناتو الجديدة وكذا التأكيد على الشراكة الأورو–أطلسية في إدارة الأزمات، مما جعل للولايات المتحدة الأمريكية الكلمة العليا في تحديد المهمات الدفاعية والأمنية.

لكن انتقال المجموعة الأوروبية إلى مستوى الاندماج السياسي تحت اسم "الإتحاد الأوروبي" وذلك في قمة "ماستريخت" ما بين 09 و 11 ديسمبر 1991 ووصول الاتحاد الأوروبي إلى تحديد الأسس التي يرتكز عليها الإطار الأمني لأوروبا، أدى إلى التقليص من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها في رسم ما تراه مناسبا لأمنها وخدمة لمصالحها، وأصبح الاتحاد الأوروبي ككيان يعبر باستقلالية واضحة عن سياسات أمنية جديدة مختلفة تماما عن ما كانت تطرحه أمريكا أو بالأحرى أصبحت أوروبا تطرح هي الأخرى ومن موقعها الدولي الجديد رؤى أمنية وإستراتيجية منافسة لما يطرح أمريكيا، مما ساهم في إبراز دور الاتحاد الأوروبي الفعال في تعزيز مستقبل الأمن الأوروبي.

إلا أن هذا الكيان الجديد لا يرقى إلى المستوى الذي كان عليه الكيان المنهار المتمثل في الاتحاد السوفييتي من خلال توازن القوى، بحيث شكلت الحرب في أفغانستان والغزو الأمريكي للعراق أكبر التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي في كشف الحدود الحقيقية لسياسته الأمنية والدفاعية والدرجة التي تستطيع أوروبا الموحدة فعليا أن تعبر فيها عن هويتها المستقبلية.

وفي المقابل نجد أن الوضع المتردي والمفكك للدول العربية وفشلهم في إقامة نظام إقليمي موحد وكذا عدم تمكنهم من نبذ الخلافات العربية عربية، وغياب رؤى تحدد المصالح المشتركة الإستراتيجية وتغليبها على حساب المصالح القطرية الضيقة، كل هذا جعلها عرضت للقوى الكبرى في طرح الأفكار والمشاريع (مشروع الشرق الأوسط الكبير) وذلك لتطويق وتحجيم القدرات العربية واستنزاف ثرواتها بالشكل الذي يجعلها تدور في فلك التبعية والهيمنة الغربية على جميع الأصعدة، أمنيا، عسكريا، اقتصاديا وسياسيا.

ومن هذا المنطلق وخصوصا على الصعيد الأمني أصبحت المنطقة العربية برمتها محل اهتمام ومنافسة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الاتحاد الأوروبي نظرا للطابع الأمني الذي يتجلى في تعاملها مع الدول العربية، ونظرًا كذلك لهذه الأخيرة وما تشهده من هشاشة في أنظمتها السياسية وانفلات أمني داخليا ونزاعات حدودية، وبؤر توتر هنا وهناك وكذا الامتداد الإسلامي للمنطقة العربية مما جعل هذه القوى تتوقع استمرار ظهور قوى معادية لها تهدد أمنها واستقرارها داخليا ومصالحها خارجيا.

ولا شك بأن هذا التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة العربية في بعده الأمني له انعكاسات تأثيرها قد يصب في صالح الدول العربية أو في صالح القوى المنافسة أو كلاهما، إلا أن طابع التأثير يبقى مرهونا بكيفية توظيف واستغلال ذلك التنافس من قبل الدول العربية.

1. أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تتجلى في كون لب الموضوع هو الموضوع الأمني، بحيث أصبح الأمن هو حديث الساعة، نظرًا إلى الأبحاث العلمية التي أخذت الدراسة الأمنية منها قسطا كبيرًا، كما أصبح محور العلاقات الدولية يركز أساسا على البعد الأمني، والمنافسة الأوروبية الأمريكية في شقها الأمني على المنطقة العربية يفرض عليها رصد هذا البعد وتحليل تأثيره في القضايا العربية، إذ أن هذا الأمر يتناول كذلك أمن الأمة العربية وامتدادها الإسلامي في ظل وجود نظام دولي جديد، إضافة إلى تتبع المسار الذي يؤول إليه مستقبل الوضع العربي في ضوء السياسات الأمنية الدولية الراهنة، وفي ظل احتلال صهيوني لأرض فلسطين، وكذا تشتت عربي في علاقاته الدولية مع اختلافاته في المواقف.

2. أهداف الدراسة:

-معرفة المواقف الأوروبية اتجاه المنطقة العربية إزاء المنافسة الأمريكية في المنطقة.

-معرفة موقف الدول العربية من هذه المنافسة وكيفية توظيفها في خدمة القضايا العربية في المجال الأمني.

-الوصول إلى معرفة مدى تأثير البعد الأمني للمنافسة الأمريكية الأوروبية على المنطقة العربية.

3. مبررات الدراسة:

1.3. مبررات موضوعية:

- معرفة أسباب التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة العربية.

- البحث عن الأساليب التي تستخدمها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في التنافس على المنطقة العربية على الصعيد الأمني.

- محاولة معرفة الاتحاد الأوروبي كقوة صاعدة وطبيعة علاقته مع الدول الأوروبية في المجال الأمني.

- الوصول إلى نتيجة مفادها استخلاص الآثار الناجمة عن التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة العربية أمنيا.

2.3 مبررات ذاتية:

- دافع واهتمام شخصي نتيجة لما تعيشه المنطقة العربية و المغاربية في الوقت الراهن.

- تمهيدا لدراسة أعمق وأشمل لعلاقة الدول المغاربية مع القوى الكبرى مستقبلا.

- الحصول على إجازة علمية ألا و هي شهادةماستر من خلال إنجاز مذكرة في هذا الموضوع.

4. أدبيات الدراسة:

إن أهم مرجع يتناول الشق الأمني الذي هو محور دراستنا هو **للدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور** بعنوان **"تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة"**. بحيث يقسم عمله إلى قسمين وكل قسم يحتوي على فصول وعليه فالفصل الخامس من القسم الأول يتطرق إلى المشاريع الأمريكية – الأطلسية – الأوروبية لاحتواء الوطن العربي وعلى غرار الأبعاد السياسية والاقتصادية فالبعد الأمني يعد من الأولويات التي يجب التركيز عليها في أي شراكة، كالشراكة المتوسطية والمغاربية والشرق الأوسطية كلها تركز على البعد الأمني كما يتطرق الكاتب إلى المفهوم الاستراتيجي الجديد وأمن المتوسط "البعد الأمني" من خلال حوار المتوسط وأبعاده، وكما نجد في القسم الثاني في الفصل العاشر البعد الأمني يتجلى من خلال ما تطرق إليه الكاتب تحت عنوان المنظور الأمريكي – الأوروبي لأمن الخليج العربي ما بعد احتلال العراق، والمعادلة الأمنية الجديدة والتي يقصد بها "مشروع الشرق الأوسط الكبير" وردود الأفعال العربية والإقليمية.

أما **الدكتور علي الحاج** في كتابه :**سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** تطرق إلى إلى البعد الأمني في الفصل الرابع حيث تناول السياسات الدبلوماسية والأمنية لدول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية والمخاطر الأمنية التي قد يتأثر بها الداخل الأوروبي من جراء عدم الاستقرار في منطقة جنوب وشرق المتوسط.

وتناول الرؤية الأوروبية للسلام في المنطقة العربية، والموقف الأوروبي من الصراع العربي – الإسرائيلي، وتطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي اتجاه عملية السلام منذ مؤتمر مدريد وحتى نهاية القرن العشرين، إضافة إلى أهمية مؤتمر برشلونة في دفع عملية السلام بين العرب وإسرائيل وتطرق كذلك إلى حدود وفرص الدور الأوروبي في عملية السلام، وأظهر الفرص المتاحة أمام زيادة مستوى التدخل السياسي الأوروبي في عملية التسوية وفي نهاية الفصل تطرق إلى التحديات التي تعترض سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية.

فدول الإتحاد الأوروبي التي تسعى إلى تعزيز دورها السياسي في المنطقة العربية وبشكل خاص في عملية السلام، ينبغي عليها إدراك ما يلي:

مادامت العمليتان عملية مدريد وعملية برشلونة مرتبطتين إلى هذه الدرجة، وما دامت أية خطورة في اتجاه الأمن المشترك في المنطقة العربي لا يمكن أن تتحقق إلا بالتزامن مع حصول تقدم في العملية السلمية، فإن على دول الإتحاد الأوروبي أن تضطلع بمسؤولية أكبر إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط، وأن على السياسات الأوروبية أن لا تكتفي بالدور الذي يكمل الدور الأمريكي، وأن لا تقصر المسؤولية الأوروبية اتجاه الصراع العربي – الإسرائيلي على المستوى المالي والاقتصادي، بل ينبغي أن تمتد المسؤولية الأوروبية لتشمل المستوى السياسي كما أنه يترتب على دول الإتحاد الأوروبي أن لا تكتفي بالطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تحدد لها حقلا سياسيا معينا تضطلع بدورها من خلاله، بل يجب عليها أن تحدد هذا الدور بنفسها تماما كما فعلت ذلك إزاء بعض القضايا المهمة، كإعلانها التأييد لقيام المؤسسات الفلسطينية وعليه يمكن القول أن عدم تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وإن كان يعوق أي عمل إقليمي في منطقة الشرق الأوسط فإنه يلقي بضلال سلبية أيضا على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

أما **الدكتور سعيد اللاوندي** تطرق من خلال كتابه "**أمريكا – أوروبا سايكس بيكو" جديد في الشرق الأوسط، ملامح أولية لوفاق دولي جديد"**، نجد أن الفكرة الرئيسية لهذا الكتاب أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا يسعيان لاحتضان الوطن العربي للتصدي للتهديدات الأمنية التي مصدرها المنطقة العربية، بحيث يتطرق الكاتب إلى خطاب سياسي موحد اتجاه المنطقة العربية ومن تجلياته أن أمريكا بادرت باعتبار حماس والجهاد منظمتين إرهابيتين وبعد فترة أعلن كذلك "خافير سولانا" منسق السياستين الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي الموقف ذاته، بقوله أن الموقف الأوروبي مرهون بإندماج هاتين المنظمتين في الكيان السياسي الفلسطيني.

أما **الدكتور محمد علي حوات** يتطرق إلى البعد الأمني في كتابه "**مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي"** وذلك في الفصل التاسع حيث اهتم بدراسة مدى تأثير الشرق أوسطية وتحدياتها للأمن القومي العربي لا سيما وأنها نظام إقليمي جديد فرض على المنطقة من خارجها.

أما **كتاب أوروبا والوطن العربي للدكتورة نادية محمود محمد مصطفى** يتطرق إلى سياسات القوتين الأعظم وصراعهما حول العالم الثالث على اختلاف مناطقه وفي المنطقة العربية بصفة خاصة اهتماما يفوق الاهتمام الذي تحظى به دراسة دور الدول أو القوى الثانوية في هذه المناطق بحيث تعد المنطقة العربية من أهم النظم الإقليمية الدولية التي تعاني من مشاكل وصراعات هامة خصوصًا الصراع العربي – الإسرائيلي.

5. إشكالية الدراسة :

لقد عرفت المنطقة المغاربية تنافسا منذ القدم إشتد بعد فترة الحرب الباردة ،خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001 فاحتدم الصراع و التنافس الأوروأمريكي عليها و منه يمكننا طرح التساؤل العام :

– ما مدى تأثر المنطقة المغاربية بالتنافس الأوروأمريكي عليها ؟و ماهي أهم أنعكاسات و تداعيات هذا التنافس؟

الأسئلة الفرعية:

–هل المنطقة المغاربية مصدر تهديد أمني لأمريكا وأوروبا؟

–ماذا نقصد بالتنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة المغاربية؟

–ما هي الإجراءات والآليات التي تحدد لنا التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة المغاربية أمنيا؟

–ما هي الآثار التي خلفها التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة المغاربية؟

6. الفرضيات:

–كلما ازدادت أهمية منطقة ما أمنيا كلما ازداد التنافس عليها.

–كلما كانت منطقة ما تزخر بإمكانيات معينة زاد ذلك من حدة التنافس عليها.

–كلما كان هناك اهتمامًا أمنيًا بمنطقة ما كلما زاد من تكثيف الاتفاقيات الأمنية بينها وبين الدول الأخرى.

–كلما زاد الاهتمام أمنيا بمنطقة ما كلما ازداد التكالب على هذه المنطقة.

–كلما زاد الاهتمام بمنطقة ما أمنيا كلما كثرت الانشقاقات والحروب في هذه المنطقة.

7–مجال الدراسة:

إن تحديد الإطار الجغرافي والزماني والمكاني ضرورة لكل دراسة موضوعية ؛وذلك بغرض الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

الإطار الزماني :

1. لقد تم تحديد فترة الدراسة أبتداءا من سنة 2011 كمجال زمني وقد تم التركيز مباشرة على هذا التاريخ و الفترة التي تليه ؛ إذ تعتبر مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛كانطلاقة جديدة للإعادة صياغة مفهوم الأمن ؛ولما شهده هذا التاريخ من تحولات في التوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية اتجاه العديد من الدول العالم ؛ والمدركات الأمنية الجديدة المستجدة ؛مع التعرض للأبرز المحطات التاريخية التي مرت بها علاقات الشراكة الأورومتوسطية ضمن الفضاء المغاربي وكذا ابرز التحولات منها التحول الجذري في مفهوم الأمن وإعادة صياغته ضمن تهديدات أمنية جديدة .

الإطار المكاني:

إن هذه الدراسة تتمحور حول الفضاء المغاربي الذي يتأثر إما ايجابا أو سلبا بالتنافس الأوروأمريكي عليه من جراء موقعه الجغرافي الاستراتيجي ؛وثرواتها الباطنية والغنية المتنوعة والمتعددة، فبين محاولة فرض الهيمنة الأمريكية وتفردها بالسيطرة وسحب البساط من الامتداد الأوروبي في المنطقة وبين الحلم الأوروبي للاستعادة أمجاده التاريخية والتي تعتبر الفضاء المغاربي منطقة نفوذ قديمة تابعة لها بحكم التاريخ ؛ وقربها الجغرافي منها وفي إطار تحسين علاقاته مع دول الجوار في محاولة لتطبيق السياسة الجوار الجديدة الأوروبية.

8-منهجية الدراسة:

ليتمكن الباحث من انجاز أي دراسة علمية ؛عليه أتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف أكثر من منهج ؛مراعيا في هذا التكامل المنهجي حسن توظيفها بطريقة منهجية علمية مدروسة بدقة .ولقد اعتمدنا في هذا البحث عدة مناهج واقترابات مختلفة منها على سبيل الذكر:

المنهج التاريخي:

من خلال دراسة البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الأوروبية المغاربية والاورامريكية بعد فترة فك ارتباطها بمستعمراتها القديمة ؛وإبراز العلاقة الارتباطية تاريخيا ؛ثقافيا ؛اقتصاديا وسياسيا ؛عبر تسلسل زمني كرونولوجي؛ حسب الأحداث التاريخية ضمن فترات زمنية متعاقبة ومختلفة.

الدراسة الوصفية :

إذ يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي ؛إضافة إلى التحليل أو التغير وتعمل هذا الدراسةمن اجل استحضار حادثة أو الإحاطة بجوانب الموضوع ؛ مما ساعد على التعرف على الأحداث التاريخية وفق تسلسلها الزمني ؛كذلك يفسر الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها.

المنهج القانوني:

من خلال التطرق إلى أهم الاتفاقيات المبرمة ضمن الشراكة الاوروميتوسطية؛ ذات الأبعاد الأمنية والسياسية في شكل مشاريع اقتصادية ؛ ضمن آليات متعددة تبلورت في هذا الإطار القانوني للاتفاقيات الاقتصادية والأمنية مؤخرا بالمنطقة المغاربية.

المنهج المقارن :يعتبر المنهج المقارن من المناهج التي تمكننا من معرفة أوجه الاختلاف والتشابه بين سياسيات او أنظمة مختلفة فاعتمدناها من خلال المقارنة بين السياسيتين الأمنية والإستراتيجيتين الاقتصادية الاورامريكية؛وابراز أوجه الالتقاء والضاد بينهما عبر مراحل زمنية متعددة تم التركيز فيها على فترة ما بعد 2011

المقاربة الأمنية : التي تم التركيز عليها في هذه الدراسة باعتبار إن فترة الدراسة 2011شهدت تحولا عميقا إن لم نقل جذريا في إعادة صياغة مفهوم الأمن بمفهومه الشامل الذي اندرجت فيه تهديدات جديدة ؛ وباعتباران المقاربة الأمنية هي التي تفسر سلوكات وتوجهات الدول نظرا للاعتبارات والمدركات الأمنية الجديدة

9. صعوبات الدراسة:

مبدئيا أي صعوبة تعترض الباحث تتمثل في قلة المراجع العلمية المتخصصة في هذا المجال بالإضافة إلى غموض عملية التعاون والتبادل وكذا الصفقات التي تجري في المجال الأمني بين الدول العربية والقوى الكبرى وعلى هذا الأساس لا يمكننا الحصول على معلومات دقيقة مما يعرقل عملية بحثنا هذا.

المنهج المقارن :يعتبر المنهج المقارن من المناهج التي تمكننا من معرفة اوجه الاختلاف والتشابه بين سياسيات او انظمة مختلفة فاعتمدناه من خلال المقارنية بين السياسيتين الأمنية والإستراتيجيتين الاقتصادية الاورامريكية؛وابراز اوجه الالتقاء والضاد بينهما عبر مراحل زمنية متعددة تم التركيز فيها على فترة ما بعد 2011

10. هندسة الدراسة:

سنحاول تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول بحيث تطرقنا في **الفصل الأول** إلى السياسة الأمنية الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال معرفة الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبره مجالا حيويا من مجالاتها على اعتبار المصالح الأمريكية الكبيرة المتواجدة في المنطقة العربية ثم حاولنا معرفة البعد الأمني للسياسة الأمنية الأمريكية وكذلك معرفة ماهية الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة العربية وماهية أهدافها والتي تنقسم إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي: تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية وكذا ترقية الازدهار الداخلي.

ولتحقيق هذه الأهداف الرئيسية فإن النظرية العسكرية الأمريكية تنقسم إلى ثلاثة مكونات متكاملة هي:

القوات الإستراتيجية النووية، القوات الكلاسيكية (القوة الأطلنطية – قوة الهادئ وقوة الطوارئ)، قدرات الدعم والإسناد.

ثم تطرقنا إلى وسائل تنفيذ هذه الإستراتيجية ويتعلق الأمر بكل من حلف شمالي الأطلسي والذي أنشئ خصيصا لحماية الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تطرقنا إلى الأسطول السادس الأمريكي على وجه الخصوص والذي يتمركز بصفة مستمرة في عرض مياه البحر الأبيض المتوسط ويعتبر من أضخم الأساطيل البحرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي المبحث الثالث تعرضنا إلى التحولات في بيئة وسياسة الأمن القومي الأمريكي بحيث اتسمت بيئة صنع إستراتيجية الأمن القومي في الفترة الأولى لرئاسة الرئيس "بوش الإبن" بقدر كبير من المفاجأة على إثر أحداث 11 سبتمبر 2001، ومن ثم اتسمت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2002 بتوجه هجومي صارخ على الواقع الدولي بينما بدأت الفترة الثانية لرئاسته بداية 2004 وسط بيئة أمنية تتسم بقدر من الاستقرار النسبي الناتج عن الثقة باستيعاب أحداث 11 سبتمبر 2001.

أما **الفصل الثاني** فقد تناولنا السياسة الأمنية الأوروبية في المنطقة العربية من خلال الحديث عن أهمية المنطقة العربية بالنسبة للسياسة الأمنية الأوروبية ومن ثم تناولنا آليات السياسة الأمنية الأوروبية في المنطقة العربية من خلال الحديث عن الآليات السياسية والأمنية وكذا الآليات الاقتصادية والثقافية والإنسانية، وقد تناولنا بالدراسة والتحليل اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية أو ما يعرف بمسار برشلونة، والذي حاولت من خلال الدول الأوروبية إيجاد صيغة تمكنها من إبقاء دول الضفة الجنوبية للمتوسط في مجالها الحيوي وبالتالي الاستفادة من ذلك على جميع المستويات الاقتصادية، الأمنية، السياسية والثقافية.

ثم تطرقت هذه الدراسة في آخر هذا الفصل إلى مؤشري التهديدات والمصالح بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي وأشارت إلى أن من أكبر التهديدات التي تواجهها هذه الأخيرة إلى جانب مشكل الإرهاب الذي أضحى قضية عالمية خاصة في ظل عدم وجود تعريف موحد للظاهرة الإرهابية حتى لا تستغل من جانب البعض وتعطى تفسيرات مضللة لا تفصل بين حركات المقاومة المدافعة عن بلدانها وحقوقها وبين المنظمات الإرهابية الحقيقية، إضافة إلى ذلك تطرقنا إلى مشكل الهجرة غير الشرعية التي تعتبرها دول الإتحاد الأوروبي من أكبر التهديدات التي

تواجهها. الشيء الذي دفع هذه الأخيرة إلى طلب المساعدة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط وخاصة الدول المغاربية مقترحة عليها قبول استقبال المهاجرين غير الشرعيين الذي تطردهم دول الإتحاد الأوروبي من على أراضيها في انتظار إيجاد حلول.

أما فيما يخص مؤشر المصالح فإن دور الإتحاد الأوربي لها مصالح كبيرة جدا في المنطقة العربيةعامة والمغاربية خصوصا؛ وتختلف من المصالح الاقتصادية إلى المصالح الأمنية والعسكرية إلى المصالح السياسية والثقافية فالنفط القادم من الدول المغاربية والدول الشرق أوسطية يعتبر من أهم ما تصبو إليه دول الإتحاد الأوروبي وخاصة ضمان الحصول عليه وضمان وصوله إليها.

شملت الدراسة في **الفصل الثالث** انعكاسات السياسة الأمنية الأمريكية الأوروبية على المنطقة المغاربية و إلى المحاولات الأمريكية والأوروبية الظفر كليهما من خلال التنافس الأمريكي الأوروبي سواء عبر اتفاقات الشراكة الأورو–متوسطية أو عبر الشراكة الأمريكية مغاربية أو عبر الحوار المتوسطي تحت إشراف حلف شماليي الأطلسي فيما يتعلق بالأمور الأمنية وفق ما يعرف بالحوار المتوسطي.

وتطرقنا كذلك إلى مختلف أوجه التعاون والتنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية في شتى المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وتطرقنا إلى السياسة المتبعة من كلا الجانبين؛ وكذا أثارها على الدول المغاربية أو الشرق أوسطية.

وفي الفصل الرابع تطرقنا إلى تداعيات التنافس الأوروأمريكي على المنطقة المغاربية بعد 2011 في ظل الربيع العربي وما انجر عنه كنتيجة حتمية لهذا التنافس والتدخل الأجنبي و التحولات السياسية والأمنية في كل من تونس والجزائر و ليبيا و كانت تونس أولى الدول التي شهدت أحداث الربيع العربي الأجنبي . لم تتشمل هذه الدراسةعلى المحطات الزمنية للاحداث الربيع العربي ولم نخوض في أسبابها الداخلية والكيفيات التي جرا بها هذا التحول ولكننا حاولنا أن نعرج على أهم المكاسب التي طرأت على المنطقة بالنسبة للطرفين الأوروبي والأمريكي ؛فمنذ سقوط النظام بليبيا وتونس و شمال مالي بيد التنظيمات المسلحة ازداد الحديث عن التهديدات الصلبة الزاحفة من منطقة الساحل والصحراء فعرجت هذه الدراسة على التحولات الامنية والسياسية في المطلب الاول تداعيات الربيع العربي في تونس مابعد الثورة واشارت الدراسة الى المشهد السياسي الذي من المفترض إن يمثل قاعدة سياسية جديدة للأرساء دعائم الديمقراطية التي يكفلها النظام بتونس تحت ظغط خارجي بريادة فرنسية وبتفويض أمريكي فيما شهدت تجربة الاحزاب الاسلامية بتونس كحركة النهضة تراجها الى الوراء ادى بها حتى للمقاطعة مقارنة بمثيلتها بالمغرب التي تستمر في التواجد في هرم السلطةوباستقراء نتائج التحول السياسي التي افرزتها العملية الانتخابية في ديسمبر2014 ظمت الكثير من الفاعلين السياسين لنتناول فيما بعد الديناميات المتداخلة للوضع السياسي والآمني في كمطلب ثاني ؛ بأشكالها الثلاثة المواجهات العسكرية والتدخل الاجنبي وجهود الحوار حيث انتجت تفاعلات 2014مشهدا سياسيا بشرعيتين متنازعتين ؛ مؤتمر وطني وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الإعتراف الخارجي ؛كما عرفت هذه المرحلة تطورات امنية جديدة كتطور علاقى التنظيم الدولة الاسلامية **داعش** بالمجموعات الجهادية في درنة فيشرق ليبيا ؛اما فيما يخص التحول السياسي فيالمغرب كمطلب ثالث بحيث يمكن اعتبار المغرب حالة متفردة ظمن نادي المكيات وذلك من خلال انتهاجه لسياسة متوازنة في علاقاته الجوارية والاوروبية تبقى تجربة الاسلامين بها التجربة الوحيدة التي تواصل الاستمرار؛أما عن التحول السياسي في الجزائر وموريطانيا كمطلب رابع واخير فابالبرغم من المجهودات المبذولة للاصلاح السياسي والاقتصادي تبقى الصعوبات الحقيقية في ادارة الانتقال السياسي لم تتمكن الاطراف الفاعلة في السلطة سواء في المؤسسة العسكرية او المخابرات وباقي الفاعلين في ادوار السلطة من التوصلالى اتفاق وترتيب الاوضاع مابعد بوتفليقة وهذا مايجعل المشهد السياسي معلقا بخيارات هذه المجموعة الحاكمة ثم اشارت الدراسة الى المشهد السياسي في موريطانيا بحيث نجحت السلطة في موريطانيا في احداث تصدع بجدار المعارضة وشهدت تحولا عسكريا ذا بعد سياسي مهم في بنية وتركيبة المؤسسة العسكرية التي تحولت الى جيوش واولوية متعددة واخيرا اشرنا الى اهمالتحديات الامنية الراهنة للمنطقة المغاربية كالصراع اليبي والانفلات الامني والانتشار لظاهرتي

الجماعات الجهادية وتوسع نطاق الجريمة المنظمة والتهريب والهجرة الغير شرعية التي انعكست على المنطقة والدول الاوروبية التي شهدت تدفق المهاجرين واللأجئين الهاربين من الحرب والنزاعات المسلحة طلبا للآمن والاستقرار .

الفصل الأول

الاطار النظري للمنطقة المغاربية

مقدمة الفصل

يتعرض هذا الإطار النظري للدراسة النظرية التي نتناول فيها الموقع الجغرافي لدول المغرب العربي والتي تبرز أهمية الموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله المنطقة والذي يحتوي على موقع استراتيجي هام جعلها محط تنافس امريكي واوروربي مندزمن ونستعرض فيه المقومات الجغرافية الغنية والمحدادات الحظارية واالتاريخية التي تجعل منها قواسم مشتركة لبناء صرح اقتصادي وتجمع اقليمي قوي والمحدادات الحضارية التي لاتتوفر في اي مجتمع اخر ما عدا العالم العربي "

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدول المغرب العربي

يتعرض هذا المبحث إلى الإقليم المغاربي من حيث مقوماته الأساسية التي من شأنها أن تكسبه أهمية إستراتيجية كانت من أولويات سياسات القوى الكبرى. فالمغرب العربي امتداد لمجموعة دول لها تاريخ مشترك وتتوحد في اللغة والدين ناهيك عن ما تحضي به من موارد جعلت من القوى الكبرى تسعى إلى استغلالها تحت أي ذريعة

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للمغرب العربي

يتموقع المغرب العربي في الجزء الشمالي من القارة الأفريقية بخطي العرض 15° و 37° شمالا وخطي الطول 25° شرقا 17° غربا، ويطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالاً بساحل طوله 4887 كلم ويفصله كذلك عن جنوب أوروبا، كما يطل على المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم أما شرقا فتحده مصر والسودان وجنوبا مالي والتشاد والنيجر والسنغال.

ويشكل المغرب العربي إقليما جغرافيا مساحته الإجمالية تقدر بـ **5.782.140** كم^2، أي ما نسبته **42%** من مساحة الوطن العربي، وتشمل كل دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) بالإضافة إلى أراضي الصحراء الغربية وتتوزع هذه المساحة كالآتي:

الجزائر: **2.381.741** كم^2 أي بنسبة **38.28 %** من المساحة الكلية لدول المغرب العربي.

المغرب: **710.850** كم^2 أي **7.5 %**.

تونس: **163.610** كلم^2 أي **2.7 %**.

ليبيا: **1.800.000** كلم^2 أي **29.28 %**.

موريتانيا: **1.030.700** كلم^2 أي **17 %**.

الجمهورية العربية الصحراوية **252.120** كلم^2 أي **4.15 %**.[1]

كما يعتبر المغرب العربي متميزا من حيث موقعه الجغرافي حيث يعد محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية شاسعة ومترابطة في آن واحد، بدءًا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، فالبعد الأفريقي جنوبا والبعد

[1] -محمدية نعراف ، التنمية الاقتصادية في المغرب العربي ، مكتبة عين الشمس،1982، ص 16

الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج وآسيا، وفي الأخير البعد الأطلسي غربا. هذا بالإضافة الثروات الطبيعية وخطوط التجارة ، وهي كلها عوامل تؤكد أهمية المنطقة المغاربية إستراتيجيا.[1]

وبالتالي فهو محور تقاطع ثلاثة قارات (أفريقيا، أوروبا، آسيا) مما يزيد المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات لاسيما في موقع المغرب العربي بالذات الذي يعد قاسم مشترك بين عدة مجموعات إقليمية، كما يشرف على ممرات مائية هامة وحيوية للموصلات الدولية والاقتصاد العالمي.[2]

المطلب الثاني: المحددات الحضارية للدول المغاربية

يمكن حصر المحددات الحضارية بين اللغة والدين وكذا التاريخ المشترك والعرق.

الدين واللغة:

يعتبر سمير أمين أن للدين أهمية كبيرة باعتباره يؤدي وظيفة أساسية في تكوين وتسيير المجتمعات، فهو الذي يحدد مصيرها وأساليب عملها فلطالما أبرز التاريخ كيف كان الدين عاملا في تقوية الأمم وتطورها، كما كان غيابه أو تهميشه المتغير الذي يمكن خلقه سقوط الحضارات، كما كان في أطوار أخرى سببا في نشوء النزاعات كتلك الحروب الدينية التي حدثت في أوروبا.

وفي نفس السياق ذهب مالك بن نبي إلى التنويه بدور الدين كعامل ومقوم يعزي إلى صياغة أية حضارة من نفحات الجهل التي تؤدي أثارها السلبية في كل الفرص السانحة، فغياب الدين من شأنه أن يفسح المجال لتوطن الجهل والتعرض لتشوهات الأفكار الخرافية والشعوذة والوثنية إذ أن الجهل الديني هو المتغير المحدد لانحطاط أي حضارة.[3]

فحسب مالك بن نبي مركب الدين هو العامل الذي يجمع بين المنتجات الثلاثة: الإنسان والتراب والوقت، ويمزج بينهما لإنتاج حضارة، فهذه الأخيرة عملية لا تكون تلقائيا من خلال تكديس هذه المنتجات بل يمزجها من

1- أمين البار، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، الإسكندرية: دار الفاء لدنيا الطباعة والنشر،2014، ص 55.
2- د. مراد محمد، **السياسة الأمريكية نجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 205. [2]
3-سمير أمين، برهان غليون، **حوار الدولة والدين** ، بيروت : دار الفارابي، ط 2، 2003، ص 45. [3]

خلال الدين الإسلامي.[1] وإذا ما أتينا لنقتفي آثار الدين الإسلامي في المغرب العربي نجد أن أوائل المسلمين المكلفين بالدعوة الإسلامية ونشر الإيمان في المغرب العربي وصل إلى هذه المنطقة عام 647 م بقيادة عبد الله بن سعد، أي بعد الهجرة بـ 25 سنة. [2]

أما اللغة السائدة في منطقة المغرب العربي كلغة رسمية هي اللغة العربية وذلك بعد عملية التعريب، وقبل ذلك كانت الأمازيغية هي لغة السكان الأصليين لشمال أفريقيا التي لا زالت موجودة إلى حد الآن في كل دول المغرب العربي خاصة الجزائر والمغرب. كما نلاحظ أن التعريب قد ارتبط بصورة وثيقة بالإسلام، فرغم أنهما غير متطابقان لأن الإسلام نطاقه أوسع إلا أنه لم يكن هناك تعارض بينهما في المغرب العربي، لكن الاستعمار الفرنسي قد خالف الاستعمار البريطاني في أن كان استعمارا ثقافيا ولغويا بالقوة نفسها التي كان بها استعمارا سياسيا واقتصاديا ، لذلك شاعت في المغرب العربي ظاهرة اصطلح على تسميتها "الفرنكفونية".[3]

فاللغة العربية هي القاسم المشترك بين دول المنطقة المغاربية ، رغم ما شهدته هذه الدول من إستدمار حاول طمس الهوية وذلك بإحلال لغته محل اللغة الأصلية، وبالتالي ليس للهوية من عماد يجسد رمزيتها العليا إلا اللغة.[4]

العرق والتاريخ المشترك:

يرى بعض المهتمين بالقومية، بأن وحدة الأصل العرقي تشكل الركيزة في قيام القومية، وأنه بدون وجود التجانس السلالي تفقد العوامل والمقومات الأخرى فعاليتها، غير أن الأبحاث أثبتت أنه لا توجد أمة تنحدر من أصل واحد فعلا، وإنما تكونت الأمم من تداخل العروق والأجناس في مختلف أطوار التاريخ وبالتالي فليس ثمة جماعة قومية تشكل عنصرًا نقيا متميزا بذاته، وذلك بتأثر الهجرات والتزاوج والاختلاط بين الأجناس المختلفة وهو الأمر الذي ينطبق على سكان المغرب العربي الكبير الذين هم مزيج من العرب والأمازيغ ويمثل العرب أكبر نسبة من عدد السكان، وقد كان للبربر دورًا حضاريا في الحضارة الإسلامية من الأهمية فإذا كانت المكونات الثقافية العربية قد استقرت على امتداد المغرب منذ الفتح الإسلامي لا سيما تأثير الدولتين بني رستم في تيهرت والفاطميين في

---

[1] . مالك بن نبي، **شروط النهضة** ، ترجمة عبد الصابور شاهين ، دمشق: دار الفكر،1986، ص 30

[2] سمير أمين، برهان غليون، **المرجع السابق**، ص 46.

[3] –المسدي عبد السلام ، **الهوية العربية والأمن اللغوي ، دراسة وتوثيق**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 357،358.

[4] . –**المرجع نفسه**، ص 16

المهدية، وهما دولتان قامتا على التوحيد بين العرب والبربر وفي سياق واحد فإن البربر في أنفسهم قد بذلوا جهودًا حثيثة في تعلم اللغة العربية وعلوم الإسلام وأصبحوا يزاحمون العرب في لغة الضاد والقواعد الفقهية والأصولية مع طلوع القرن الرابع عشر.

أما التاريخ فيعد بمثابة شعور الأمة بذاكرتها خلال تاريخها الذي يميزها عن غيرها، فوحدة التاريخ تقرب العواطف والنزعات مما يساهم في مساعي النهوض وآفاق المستقبل.

إن التاريخ هو الضمير الحي للأمة فهو الجمال الخصب لتسجيل تاريخها وإدراك تحدياتها والأخطار التي تهدد كيانها ومن هنا تظهر أهمية الوعي التاريخي الذي يختلف عن مجرد الوعي بالتاريخ فهذا الأخير لا يعدو أن يكون معرفة بذاكرة التاريخ التي تتضمن استدعاءً سطحيًا للأحداث والوقائع والشخصيات التاريخية وهو وعي معرفي تحصيلي على خلاف الوعي التاريخي الذي يتضمن التأثير الذي يفترض أن يناط به الشخصية الإنسانية لتفسير التجارب السابقة والإلتزام بالمبادئ والقيم المقدسة التي تقوم عليها حضارة أمته والعمل على إحيائها من خلال ترجمتها إلى سلوكيات وأخلاق يتبناها .[1]

إن التاريخ الواحد للكيانات المغاربة شعوبا ودولا جعل منه عاملا ساعد على إقامة حدود حضارية ككتلة واحدة يحدد مستقبلها ، فهذا الأخير لا يرسم بناءا على الظروف الحالية الراهنة التي تعيشها الشعوب المغاربية فحسب ، بل تمتد جذورها إلى الماضي وتاريخها الطويل الحافل بمقاومة الاستعمار.

المطلب الثالث: المحددات الإسراتيجية للدول المغاربية

إن ما يجعل المغرب العربي يحظى بأهمية استراتيجية متميزة هو موقعه الجغرافي الذي دفع بالقوى الكبرى تتصارع وتتنافس عليه للحصول على امتيازات معينة، وذلك من خلال جذبه بالتحايل والطرق الملتوية أو بالضغط والاستفزاز، فالمغرب العربي يمثل جزءًا لا يتجزء من مصلحة الدول الصناعية الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فاهتمامات هذه القوى الكبرى تنصب في جانب منها على دول المغرب العربي، فهذه الأخيرة دورها الاستراتيجي الذي تحظى به نابع من موقعها الجيوإستراتيجي المتميز ومن الرهان الذي تشكله بالنسبة للقوى الكبرى، فالموقع المتميز لهذه المنطقة، أنه متسع جغرافي يعتبر من حوض البحر الأبيض المتوسط ، كما أن إقليمه

[1] محمد عبد الواحد الحجازي ، **الوعي السياسي في العالم العربي** ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص155.

اليابس يعتبر جزءا لا يتجزأ من القارة الإفريقية، بحيث يشكل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة، لاتتخللها حواجز أو فواصل طبيعية.[1]

ودول المغرب باعتبارها جزءًا من حوض المتوسط فهي تكتسب أهمية بالغة، إذ نجد البحر المتوسط يتصل بالبحار والمحيطات الأخرى عن طريق مضيق جبل طارق وكذا قناة السويس وهذه المضايق ذات أهمية استراتيجية تسمى لدى خبراء الاستراتيجية البحرية بنقاط الخناق مما يسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت من أجهزة توضع تحت الماء لمراقبة الغواصات.

ويعتبر البحر المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات ، وبالتالي فهو بعد استراتيجي اقتصادي هام سواء بالنسبة للأوروبيين أو الأمريكيين كما تعد المنطقة رهانا اقتصاديا لهما أو بالنسبة للقوى الكبرى الأخرى ، حيث توفر المنطقة سوقا تجارية، استهلاكية ، اقتصادية وكذا استثمارية من حوالي 100مليون نسمة .[2]

كما أن الأهمية الجيوستراتيجية لدول المغرب العربي في ارتباطاته القوية بمنطقة الشرق الأوسط كجزء من العالم العربي والإسلامي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية أن تولي اهتماما بالغا بالمنطقة خصوصا بعد انسحاب المنافس السوفييتي وبروز طموح الهيمنة لدى أمريكا، إلا أن الموقع الاستراتيجي للمغرب العربي الذي من مميزاته القرب من أوروبا، بحيث يفصل بين الضفتين سوى مضيق جبل طارق ومضيق صقلية جعله يصب في مصلحة أوروبا على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، في حين تندرج منطقة المشرق العربي ضمن المصالح القومية الأمريكية والمغرب العربي ضمن الحدود الأمنية لأوروبا.

وهو ما عملت على تأكيده التوجهات الأوروبية التي تزامنت مع اندماجها الإقليمي حيث انصب اهتمامها في تحسين وتوطيد العلاقات مع الضفة الجنوبية للمتوسط وهذا من خلال عدة قمم كقمة **ماستريخت** ومسار برشلونة وغيرها وذلك للتأكيد على دور أوروبا الفعال في المنطقة وإيجاد حلول للهاجس الأمني المرهون باستقرار المنطقة.

---

[1]. د.الحاج علي، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص121

[2]. Jean-François Troin et autres , **Legrand Maghreb**, Paris : Armand Colin, 2006 , p.11

المبحث الثاني: الإتحاد المغاربي كخيار استراتيجي

المطلب الأول: نظرية الإتحاد لتفعيل الاتحاد المغاربي

دلت تجارب الاتحاد السويسري والاتحاد الأمريكي على أنه لولا الاتحاد بين الدول السويسرية والاتحاد بين الدول الأمريكية لما نالت أي من هذه الدول استقلالها ولما احتفظت به واستطاعت أن تذود عنه.

فالأخطار الآتية عبر الحدود النمساوية كانت حافزًا للسويسريين على الاتحاد وجمع كلمتهم لنيل استقلالهم ثم المحافظة على هذا الاستقلال. كما أن الضغط والعدوان المسلح من جانب بريطانيا على المستعمرات الأمريكية حافزًا أيضا للأمريكيين على الاتحاد للحصول على استقلالهم ثم المحافظة عليه.

وهناك دوافع عديدة تدفع بالدول إلى الاتحاد، منها على سبيل المثال الحاجة إلى تدعيم الاستقلال، تنمية اقتصاديات البلاد، الاستفادة من تقدم وخبرة بعض الدول الأعضاء في الاتحاد، وتجد هذه الدوافع صداها خصوصا إذا كانت هناك قواسم مشتركة بينها كالجنس، فاللغة، أنظمة الحكم مما يقوي الحاجة إلى الاتحاد. وللإتحاد بين الدول نظرية استقرت في الفقه الدولي بنيت هذه النظرية على أساس استقراء أحكام الاتحادات من واقع المعاهدات والدساتير في اتحادات ثلاثة رئيسية، هي الاتحادات السويسرية، الألمانية والأمريكية.

وتبدأ النظرية التقليدية في تقسيم الدول إلى قسمين دول بسيطة (**états simple ou unitaire**) دول مركبة (**états composés**). فالدولة البسيطة تسير أو تدار من قبل هيئة واحدة سواء في شؤونها الداخلية أو الخارجية ولا تشاركها ولايات داخلية. [1]

أما الدولة المركبة فهي تنتج عن اجتماع أكثر من دولة تحت سلطة حكومة مشتركة تتمتع بسلطات واسعة على الدول الأعضاء، مع احتفاظ هذه الدول على سياساتها أو في ظل رئيس واحد ويقسم الفقه الدولي الدولة المركبة إلى أربعة أنواع من الاتحادات هي:

الاتحاد الفدرالي (Fédération)

الاتحاد الكنفدرالي (Confédération)

الاتحاد الحقيقي أو الفعلي (Union réel)

[1]. الفيلالي مصطفى، **مرجع سابق**، ص93

الاتحاد الشخصي (Union personnel).

المطلب الثاني: مشروع الإتحاد المغاربي

إن هذا المشروع يعتمد على خطة مغربية شاملة تسعى إلى تخليص المجتمع المغاربي من دواعي التبعية والحرمان والجهل وتسعى أيضا لتوفير أسباب الانعتاق والكرامة وتحرص على الاستخدام الأمثل لوسائل الازدهار والتقدم لما تحظى به من طاقات بشرية هائلة وكفاءات الإبداع الكامنة والوارد الطبيعية المتاحة في ربوع دول المغرب العربي.[1]

ولعل أهم إستراتيجية رسمت كانت بعد استقلال تونس، الجزائر والمغرب، حيث وضعت أسس التعاون الفني والاقتصادي والسياسي في اتجاه الإندماج وعقدت سبعة اجتماعات شكلت في تسلسلها الزمني مرحلتين في مسيرة العمل المشترك على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

تمثلت في اللقاءات الأربعة ذات الطابع الاقتصادي وهي:

مؤتمر تونس (أكتوبر 1964) أهم القرارات فيه هو توحيد السياسة في الإنشاءات الصناعية وفي بناء التجهيزات الأساسية خصوصا في قطاع المناجم والطاقة والنقل والمواصلات.

إنشاء نظام مشترك للعلاقات مع مجموعة السوق الأوروبية في نطاق سياسة التنمية الاقتصادية المغاربية مع احترام السيادات القطرية.

يليها مؤتمر طنجة (نوفمبر 1964) اهتم هذا المؤتمر بالتنسيق بين المحطات الوطنية لتنمية مختلف الوحدات الصناعية، واهتم كذلك بقضايا تمويل مشاريع التنمية.

توحيد السياسات في ميدان القوى العاملة والتكوين المهني.

مؤتمر طرابلس (ماي 1965) أبرز قرار هو تنسيق سياسات التصدير وتنظيم الإحصاءات الصناعية.

مؤتمر الجزائر (فيفري 1966) تنسق السياسات التجارية الخارجية وسياسات السياحة والحسابات الوطنية والإحصاءات التجارية والصناعية.

[1]. الفيلالي مصطفى ، **المغرب العربي الكبير ، نداء المستقبل** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، بيروت ، ص 12

المرحلة الثانية:

تمثلت في اللقاءات الثلاثة الاقتصادية مؤتمر تونس فيفري 1967 كلف المؤتمر اللجنة الاستشارية بدراسة آفاق التعاون من منظور شامل خلال مرحلة تحريبية لمدة خمسة أعوام.

مؤتمر الرباط (جويلية 1970) تقدمت اللجنة الاستشارية بالمشروع إلى مجلس وزراء الاقتصاد إلا أنه تقرر أن يعاد النظر في المشروع مرة ثانية لعدم التوافق في المضمون.

مؤتمر الجزائر (ماي 1975) ورغم الصيغة الجديدة للاتفاقية التي جاءت بها اللجنة الاستشارية إلا أنها رفضت من قبل وزراء الاقتصاد ومنذ هذا المؤتمر توقفت اجتماعات وزراء الاقتصاد وتوقف العمل في العديد من المشاريع التي كان قد تقرر إقامتها وذلك بسبب الخلافات السياسية وانقطاع العلاقات المغاربية بعد اندلاع حرب الصحراء الغربية.

أما في 17 فيفري 1989 بمراكش وقع كل من ملك المغرب الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد والرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس الموريتاني سيد أحمد الطايع، هؤلاء وقعوا المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي بين الدول الخمس.[1]

المطلب الثالث: واقع الاتحاد المغاربي

على الرغم من توافر عوامل الوحدة بين دول المغرب العربي، متمثلة في وحدة الدين واللغة والتقاليد والثقافة، والتشابه إلى حد كبير في الاقتصاد والظروف الطبيعية والمناخية والحوار والروابط الاجتماعية، إلاّ أن كل هذه العوامل المشتركة . التي لم تتوافر لأي تجمع إقليمي آخر في العالم سوى الوطن العربي . لم تساعد الاتحاد المغاربي على تحقيق أهدافه، في حين استطاعت المجموعة الأوربية التحول إلى كيان اقتصادي موحد، على الرغم من اختلاف الثقافات وتباين اللغات وتباعد المذاهب والأديان.[2]

فواقع الإتحاد المغاربي أنه لم تصدر أي بادرة عن الملوك والرؤساء[3] بخصوص حلم الشعوب العربية في تجسيد مغرب عربي كبير فعلي وفعال ، وبقيت المبادرة وصلاحيات الإنشاء والممارسة والتنظيم محصورة في مستوى الوزراء خصوصا وزراء الاقتصاد وتم تهميش القرار السياسي نتيجة غياب المجالس النيابية والأحزاب الجماهيرية والمنظمات العمالية وسائر القوى السياسية عن المشاركة في إمكانية النهوض بالمشروع، إضافة إلى

[2] المديني توفيق، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل ، دراسة تاريخية سياسية**، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب ،2006، ص ص 416-420

العديد من المعوقات التي حالت دون ذلك أبرزها :

مشكلات الحدود

أولا: المغرب والجزائر

كانت مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر من أكثر مشكلات الحدود العربية حدة وسخونة، حيث سببت نزاعاً وصل إلى حد الاشتباك المسلح عام 1963. فقد اختلف الجانبان حول منطقة"تندوف" التي كانت تحت يد الجزائر عند استقلالها، بينما كانت فرنسا تعتبر الجزائر قطعة من أراضيها، الأمر الذي سبب مشكلة بعد حصول الجزائر على الاستقلال لاسيما وأن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أقر بقاء أوضاع الحدود بين الدول الأفريقية على ما كانت علية عندما كانت في حوزة الاستعمار سداً لباب المنازعات بين الدول الأفريقية.

ثانيا :موريتانيا المغرب

بالنسبة لقضية الحدود بين موريتانيا المغرب لم قضية جوهرية تتصدر أولويات سلطات المغرب، فهذا الأخير وحرصا منه على استرجاع الصحراء الغربية التي تحتلها اسبانيا رأى من الحكمة تناسي موضوع موريتانيا التي كانت تطالب بها على أساس أنها جزء لا يتجزأ من الأراضي المغربية .

ثالثا: الجزائر وليبيا

اتسمت العلاقات بين ليبيا والجزائر بالهدوء دائماً، نظراً للدعم الكبير الذي قدمته ليبيا للجزائر خلال ثورتها التحررية. وكانت الحدود بين البلدين يتم تأجيل تخطيطها من حين لآخر لتجنب وقوع صدام بينهما.

وهكذا ظل موضوع الحدود بين الجزائر وليبيا معلقاً حتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، في ليبيا وما أدت إليه من تقارب مع الجزائر بفعل التوجهات الاشتراكية لكلا النظامين، وانتهت مشكلة الحدود بين البلدين بهدوء، ولم يترتب عليها مضاعفات عسكرية أو سياسية .

رابعا:قضية الصحراء الغربية وتداعياتها على مشروع الإتحاد المغاربي

تعد هذه القضية من أكبر المعوقات التي تحول دون تجسيد المشروع بشكل فعلي، حيث تعددت أطراف النزاع مباشرة وغير مباشرة ، بالإضافة إلى تمسك الأطراف المباشرة بمواقفها بحيث نرى أن القوى الوطنية والديمقراطية

بالمغرب اصطفت على أرضية الملك **الحسن الثاني** لجهة اعتبار أن الصحراء الغربية قضية وطنية بامتياز لا يمكن للمغرب أن يساوم على سيادته عليها .[1]

خامسا:الاختلاف بين نُظم الحكم في الدول المغاربية

فاختلاف نظام الحكم من دولة إلى أخرى ، من ملكي إلى جمهوري إلى جماهيري (فترة حكم القذافي) يؤدي إلى تصلب المواقف وتمسك كل طرف بما يراه مناسبا ونظام حكمه دون تجاهل مصادر القرار في هذه الأنظمة .

سادسا:أزمة الثقة بين الأنظمة الحاكمة

وهى تعود في جانب منها إلى فترة الكفاح الوطني ضد الاستعمار، وبداية الاستقلال، إلا أنها تفاقمت بعد ذلك مع ظهور مشاكل الحدود، والخلافات الإقليمية، فضلاً عن محاولات التدخل المتبادلة في الدول المجاورة، وتسليح وتدريب وتشجيع الكوادر المعارضة. كل ذلك أدى إلى انعدام الثقة والشك، حتى عند تفسير ما يبدو سلوكاً ودياً تظهره بعض الأنظمة تجاه الأخرى. وقد شكَّل هذا الأمر عائقاً أمام أي وفاق إقليمي، بل كان في الغالب سبباً في إضعاف فرص الحل للمشكلات المعلقة حينما تتوافر الظروف الموضوعية لحلها .

إن البلدان العربية بصفة عامة، والدول المغاربية بصفة خاصة، تستطيع تحقيق السوق المشتركة، والوصول إلى مرحلة الوحدة الكاملة بسهولة، إذا صدقت النوايا، وارتفعت مصالح الشعوب على المصالح الشخصية، وجُعلت المصالح المشتركة فوق الاعتبارات الذاتية أو الوطنية الضيقة، وهو الخيار الذي سارت عليه الدول الأوروبية إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الأن.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية

تشهد المنطقة المغاربية مختلف التهديدات الأمنية بسبب تموقع هذه المنطقة في موقع استراتيجي بحيث جعلت للعديد من الجماعات الإرهابية في بلاد المغرب العربي خصوصياتهم، فالجبال والصحاري الشاسعة خلقت لهم مجالا واضحا للحركة والمناورة والاختباء كما أن القرب الجغرافي من أوروبا جعل جماعات المغرب العربي المسلحة أكثر قدرة على التواصل مع جماعات أخرى متطرفة في أوروبا تمتد أصولها إلى الدول المغاربية بالإضافة إلى تهديدات أخرى على غرار الهجرة غير الشرعية من وإلا هذه البلدان، كما ساعد تموقع المنطقة العربية في ظهور

[1] توفيق المديني، **المغرب العربي ومآزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي** ، بيروت : دار لبنان للطباعة والنشر،2004 ، ص 93 .

العديد من العمليات كالتهريب والمخدرات وانتقال بعض الأوبئة إلا أننا سنحاول التركيز على ثلاثة تهديدات أين تجمعهم العديد من القواسم المشتركة (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة).

المطلب الأول: الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية

الإرهاب كلمة تبعث في النفوس الفزع والرعب وقد جذبت هذه الكلمة انتباه الرأي العام بمختلف اتجاهاته وشدت اهتمام الباحثين على تعداد انتماءاتهم، الأمر الذي طرح إشكالية كبيرة لدى هؤلاء المهتمين بمفهوم الإرهاب.

فالمجمع اللغوي أوضع أن الإرهابيين وصف يطلق على الذين يسلكون العنف لتحقيق أهدافهم السياسية وبالتالي فالمعنى الرئيسي لكلمة إرهاب هو التخويف والترويع وغيره بغية تحقيق هدف سياسي معين. [1]

ومن خصائصه ما يلي:

خاصية العنف أو التهديد بالعنف، فلا يمكن أن نتصور الإرهاب بدون فكرة استخدام العنف الذي يمثل القتل أو الخطف أو التدمير.

خاصية التنظيم المتصل بالعنف، العنف في النشاط الإرهابي لا يمكن أن يحدث أثرا إلا إذا كان منظما من خلال حملة إرهاب مستمرة بمعنى أن هناك نشاط منسق ومتصل لعمليات إرهابية تؤدي إلى خلق حالة من الرعب والخوف والفزع وغيرها.

خاصية أن الإرهاب بديل للاستخدام الكلاسيكي للقوة العسكرية في الصراع، وهذا ما يعطي للإرهاب أهميته الحالية في الصراع السياسي وقد يكون الإرهاب سلاحا للطرف الضعيف الذي لا يملك عناصر القوة التقليدية، كما قد يكون الإرهاب على مستوى بحيث تستخدمه دولة أو قوة إقليمية أو عالمية لتحقيق أغراض سياسية بالنسبة لدولة أو قوى عالمية حين لا تستطيع أو لا ترغب في استخدام القوة العسكرية التقليدية.

وبخصوص المغرب العربي فقد استفحلت هذه الظاهرة بشكل كبير وذلك لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هذه التيارات أو التشكيلات منها الاستبداد المحلي والطغيان الأجنبي وما ينجر عنهما من توتر وشعور بالظلم والمهانة، إلا أن الاجتماعيون يركزون بالطبع على الأوضاع الاجتماعية ، وبالتحديد يرجعون الأسباب إلى الحرمان بمعناه المادي والمعنوي ، أي من الملكية والحقوق والسلطة ، وتعاني الحرمان أساسا الفئات

[1] أسامة محمد بدر، **مواجهة الإرهاب، دراسة في التشريع المصري والمقارن**، مصر: النسر الذهبي للطباعة، 2000، ص4

الاجتماعية الدنيا ، ويرجعها بعض السوسيولوجين إلى انسداد آفاق الاندماج في مجتمع النخبة، فالشباب المتعلم لم تمكنه شهاداته ومعارفه من الصعود الاجتماعي ، كما لم تعد هذه المجتمعات قادرة على استيعاب شبابها وتأطيرهم في الحياة العامة ، لذلك يقود التهميش إلى وقوع هذه الفئات في مصيدة التطرف والرفض[1] وانبعاث روح التمرد التي تتسم بها قطاعات من الشباب والمراهقين التي ترى نفسها مهمشة فكان الإرهاب هو الوسيلة الوحيدة للتعبير عن أفكارها بالإضافة إلى الاقتناع الفكري بإمكانية التغيير بمنهج عنفي نظرًا لما تعيشه من ظروف وأحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم، حيث حرموا حق العمل الشريف في بلدهم فما وجدوا أمامهم أنسب من الانضمام إلى حركات مسلحة للتعبير عن مكنوناتهم مما ينجم عن ذلك العديد من التهديدات وتحتضن دول المغرب العربي العديد من الجماعات الإرهابية المتشددة نذكر منها:

أولا: الحركات الإرهابية في الجزائر

هناك حركات أساسيتان بالجزائر هما "الجماعة المسلحة" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، فالأولى ذات بعد محلي أي لها أهداف محلية والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة، والتي نشأت في سنة 1998، وتعاقب على رأسها كل **من عبد المجيد ديشو**، وبعد مقتله **نبيل صحراوي**، وبعد موته هو الآخر خلفه **عبد المالك دروكال** والملقب بأبو **مصعب عبد الودود**.[2]

وعرفت الجزائر ظهور هذه الجماعات التي انخرطت في أعمال مسلحة قادت إلى حرب أهلية وعشرية كاملة من العنف المسلح ، حيث كانت في البداية مرتبطة أو منتمية إلى **جبهة الإنقاذ**، ما يعرف بالجيش الإسلامي للإنقاذ والجبهة الإسلامية المسلحة ورغم توحيدهما في مايو 1994، إلا أن التوحيد بينهما لم يكتمل تماما، وقال حينها **أنور هدام** أن الاختلاف تقني فقط وهذا راجع للاجتهاد المحلي من طرف الإسلاميين ، وبالتالي كان لابد أن يظهر أكثر من تنظيم،[3] وتعتبر **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** الجزائرية أخطر من الجماعة المسلحة كما أعلنت عن تغيير اسمها من السلفية للدعوة والقتال إلى **تنظيم القاعدة** ببلاد المغرب الإسلامي وقالت أن التغيير تم بناءً على استشارة من زعيم القاعدة أسامة بن لادن آنذاك الذي زكى المبادرة وأصدر بيانا بشأنها لتصبح بعد ذلك ممثلا شرعيا للقاعدة في شمال أفريقيا كما تجد متنفسًا لها في الخارج بإضفاء الشرعية على أعمالها تحت مظلة

---

[1]. حيدر إبراهيم علي ، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996، ص ص 44، 45

[2]. أبو جرة السلطاني ، **جذور الصراع في الجزائر** ، الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة عيسات إدير ، 1995، ص 13

[3]. حيدر إبراهيم علي ، مرجع سابق ، ص 280

القاعدة، مع استقطابها للعديد من المجاهدين من المغرب العربي وشمال أفريقيا وكذا الساحل الأفريقي وذلك لمحاربة المصالح الغربية في المنطقة المغاربية والأنظمة المحلية التي تحاربها في نفس الوقت.[1]

ثانيا: الحركات الإرهابية في المغرب

يقسم بعض الباحثين الجماعات الإسلامية في المغرب إلى ثلاث فئات:

أ – الجماعات ذات الهدف الديني البحت ، وهي ما يسمى جماعات الدعوة الإسلامية ، ومثالها جماعة التبليغ والدعوة ، وهي ذات أصل باكستاني ، وقد ركزت نشاطها على التربية وليس السياسة.

ب – الجماعات التي ترتبط ببعض الأنظمة العربية المحافظة ارتباطا وثيقا.

ج – الجماعات التي تأثرت بفكر الإخوان المسلمين في مصر ، وتكونت من المثقفين ، إلا أنها لا تتمتع بدعم الجماعات الراديكالية ، وتسمى السلفية الجديدة وتهدف إلى استخدام الإسلام كوسيلة من وسائل الحركة ضد النظام السياسي. نجد كذلك جماعتين هما السلفية الجهادية والجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية، يترأس الأولى محمد الفزازي الملقب بأبي مريم كما يقود الثانية عبد العزيز أبو البراء وهم على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة أيضا.[2]

ثالثا: الحركات الإرهابية في ليبيا

نجد الجماعات **الإسلامية المقاتلة** التي تم الإعلان عن انضمامها ومناصراتها **للقاعدة** في المغرب العربي الإسلامي عام 2007 بحيث أعلن "أيمن الظواهري" عن انضمام الجماعة الإسلامية المقاتلة إلى تنظيم القاعدة العالمي.[3]

ومن أبرز قادتها الشيخ أبو الليث الليبي وبانضمام هذه الجماعة إلى صفوف القاعدة ستكتسب هذه الأخيرة دفعا قويا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها في محاربة الأنظمة السياسية القائمة في المغرب الإسلامي وكذلك تهديد المصالح الغربية في المنطقة.

[1] مجدي حماد وآخرون ، **الحركات الإسلامية والديمقراطية ، دراسات في الفكر والممارسة** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ص 96، 97

[2] . حيدر إبراهيم علي، **مرجع سابق**، ص86

[3] . رضوان أحمد شمسان الشيباني ، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ،2006 ، ص 40

إلا أن هذه الجماعة أعلنت عن خروجها عن تنظيم القاعدة عام 2009، وتقديم مبادرة لنبذ العنف للحكومة والشعب الليبي بعدما أجرى قادتها مراجعات تصحيحية لمنهج عمل الجماعة.

كما عرفت الجماعات الإرهابية نشاطا أقل حدة وفعالية في موريتانيا حيث نجد الحركة الإسلامية وكذلك الأمر بالنسبة لتونس حيث نجد حركة تدعى الإتجاه الإسلامي.[1]

مجمل القول أن هذه الجماعات تندرج تحت ما يسمى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الذي تعتبر هاجسًا أمنيا بالنسبة للدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية بصفة دائمة.

المطلب الثاني : ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تندرج الهجرة خاصة غير الشرعية ضمن التهديدات العابرة للحدود والتي يتداخل فيها أمن الفرد والدولة والمجتمع وهذا ما تعانيه المنطقة المغاربية بفعل العوامل الجغرافية والمتمثلة في القرب من أوروبا. فالجزائر والمغرب وتونس تعتبر مناطق عبور للمهاجرين القادمين من أفريقيا لا سيما **البحيرات الكبرى،** فهذه الدول الثلاث تعرف انتشارا ملحوظا للمهاجرين الأفارقة.

ومن هذا المنطلق يمكن إعطاء تعريف بسيط للهجرة بصفة عامة على أن عملية انتقال الإنسان لأسباب متعددة من مسقط رأسه للعيش في مكان آخر، بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو قصرية.[2]

كما تتنوع الأسباب المؤدية إلى انتقال الأفراد من مسقط رأسهم إلى مكان آخر للإقامة بشكل دائم أو مؤقت، ولعل أهم هذه الأسباب يعود إلى التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة للمهاجرين – بمعنى أنها تفتقر إلى عمليات التنمية – والدول المستقبلة لهم ذات المستوى المعيشي المرتفع التي هي بحاجة إلى الأيدي العاملة.

وباعتبار أن الهجرة ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء، من هنا بلورت الوحدات السياسية المشتركة سياسة أمنية موحدة لأنه لا يمكن للأمن الأوروبي أن يكون منفصلا عن أمن المنطقة المغاربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فالهجرة غير الشرعية تعتبر واحدا من الملفات المهمة التي لا يستقيم الحديث عن أي تعاون أو شراكة من دون التطرق

[1] **المرجع نفسه**، ص 45

[2] . سهام حروري ، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية "، **مجلة المفكر** ، ع.5،دس ن

إليها، خصوصا وأن الموضوع اتخذ صبغة سياسية وصل إلى حد الأزمة الدبلوماسية على سبيل المثال بين الرباط وعدد من العواصم الأوروبية وعلى رأسها مدريد[1]، وذلك لأن المغرب به أهم مركز للعبور وهو مليلية أو مضيق جبل طارق بالإضافة إلى ذلك أن رؤية الدول الغربية للمهاجرين خاصة الأفارقة المسلمين بأنهم مصدر تهديد للثقافة والهوية الأوروبية.

فانتهاج سياسة انتقائية اتجاه المهاجرين المغاربة بحيث تعطى حرية حركة الكفاءات التي ينظر إليها كضرورة حيوية تؤدي إلى جعل الدول المغاربية تعاني من نقص في تلك الكفاءات وهو ما يلحق أضرارا بهاته الدول على عكس ما نص عليه إعلان "**برشلونة**" المتضمن لحسن الجوار.[2]

وأن مثل هذه السياسة الانتقائية في قبول المهاجرين يرى المراقبون أنها ستنعكس بالسلب على الدول المغاربية التي ينحدر منها المهاجرون فهذه السياسة ستؤدي إلى استقطاب نخبة المجتمعات المغاربية وتوطنها بأوروبا مما سيضعف فرص النمو في بلدانهم الأصلية الأمر الذي سيزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. لكن النظرة الغالبة حول قضية الهجرة تتجه نحو اعتبارها خطرًا محدقا على أوروبا فالاتفاق حول تقليل الهجرة غير الشرعة في إطار قمة برشلونة يعبر عن جعل ظاهرة الهجرة مشكلة أمنية بالدرجة الأولى بدلا من التعامل معها على أنها قضية تتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية.

لكن لابد من اعتبار الهجرة من الدول المغاربية هي في الأساس خسارة في هذه الدول التي فقدت كفاءاتها الدولية من أطباء ومهندسين وجامعيين ومحامين فمثلا من الانعكاسات السلبية للظاهرة على الجزائر أنها كانت سببا في تدهور معايير تقدير الجهد والموهبة في كثير من المؤسسات المتصلة بالتعليم والبحث العلمي، إضافة إلى أن هجرة الأدمغة أدى إلى نقص الكوادر العلمية المؤهلة لقيادة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي لا شك أنه كان سببا في عجز المؤسسات التعليمية الجامعية ومراكز البحث العلمي الجامعي في تبني برامج استراتيجية للتطوير والتحديث،[3] فهي ليست تهديدا للأمن الأوروبي أو الغربي عموما بحجة أن الهجرة قناة لتمرير الإرهاب، وإنما هذه الأخيرة تبقى الذريعة الوحيدة لتبرير التدخلات الغربية.

---

[1]. توفيق المديني ، **مرجع سابق**، ص 218

[2]عياد سمير ، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي " العوامل والسياسات"** ، ملتقى دولي حول : الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق ، قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، 2008، ص233.

[3]. غربي محمد وآخرون ، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المخاطر واستراتيجية المواجهة** ، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ، دار الروافد الثقافية ناشرون، 2014، ص 310

المطلب الثالث: ظاهرة الجريمة المنظمة

استخدم مصطلح الجريمة المنظمة لأول مرة في ولاية شيكاغو الأمريكية في عام 1919، ثم في المناقشات بشأن السياسة الجنائية في ألمانيا في ستينيات القرن الماضي.[1] كما يتقاطع هذا التهديد مع التهديدات السابقة في العديد من النقاط من حيث التنظيم والأساليب إلا أنه قد يختلف معها في الغايات والأهداف مع الإشارة إلى التنسيق بينهما، وهناك العديد من التعريفات للجريمة المنظمة أمهما ما عرفته منظمة الشرطة الدولية (**Interpol**) بأنها: "انخراط بعض الأشخاص في تنظيم ما للقيام بنشاط غير شرعي مستمر، سعيا وراء تحقيق غاية أساسية تتمثل في تحقيق مكاسب مالية بشكل مستقل عن الدولة. [2]

أما اللجنة الدولية لإعداد اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة فعرفتها أنها: "عبارة عن جماعة مؤلفة من ثلاثة أشخاص فأكثر، موجودة لفترة من الزمن وتقوم معا بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، وهي كل سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالسجن لمدة قصوى لا تقل عن 04 سنوات أو عقوبة أشد."[3]

وللتمييز بين الجريمة المنظمة والإرهاب لابد من التطرق إلى أوجه الاختلاف والتشابه منها :

فأوجه التشابه تتمثل في استخدام العنف من أجل إشاعة الخوف والرعب ، وانتهاج المنظمات الإرهابية نهج عصابات الجريمة المنظمة من حيث التنظيم وسرية الاتصالات والعمليات والقوانين الداخلية ، وأسلوب التنفيذ والتمويه والإخفاء إضافة إلى تبادل الخبرات في مجال تزوير بطاقات الهوية وجوازات السفر، فتح الخزائن وسرقة السيارات، وأيضا عقد الصفقات المتكافئة لتبادل المنافع مثل حصول منظمة إرهابية على وثائق مزورة من طرف

[1] إسراء أحمد إسماعيل ، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية "، **السياسة الدولية**، العدد 186 (أكتوبر 2011)، ص 13.

[2] أحمد عبد العظيم المصري ، المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب في التشريع المصري والقانون المقارن ، **رسالة دكتوراة** ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 2002، ص156

[3] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة 25 المؤرخة في 2000/11/15

عصابات الجريمة المنظمة مقابل خدمة من طرف الجماعات الإرهابية مثل تأمين مرور شاحنات المخدرات، هذا إضافة إلى تبادل الأدوار بينهما.[1]

أما أوجه الاختلاف فتختلف الأعمال الإرهابية عن الجريمة المنظمة من حيث القصد والغاية وذلك لأن الإرهابيين يسعون إلى تحقيق أهداف سياسية والدعاية لقضيتهم بطريقة إعلامية بينما تعمل عصابات الجريمة المنظمة من أجل تحقيق مكاسب مادية ومنافع ذاتية بطريقة غاية في الغموض والسرية ومن الناحية الشخصية يعتبر الإرهابي نفسه مجاهدا من أجل قضية يؤمن بها بينما أعضاء منظمة الجريمة المنظمة مجموعة تحركهم دوافع مادية نحو كسب مزيد من الأموال والنفوذ بطريقة غير مشروعة.

وأيضا مصلحة محل الإعتداء في النشاط الإرهابي مصلحة سياسية، بينما مصلحة محل الإعتداء في الإجرام المنظم مصلحة مادية متمثلة في المجال المالي والتجاري للدولة.

والفعل الإجرامي لعصابات الجريمة المنظمة عادة ما يترك تأثيرًا نفسيا محدودا لا يتجاوز نطاق ضحاياه وإن كان يثير مشاعر الغضب عند الآخرين ففي حين يترك الفعل الإرهابي تأثيرًا نفسيا واسع النطاق لما للفعل الإرهابي من طبيعة رمزية.[2]

[1] إمام حسنين خليل عطا الله ، الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة ، **رسالة دكتوراه** ، جامعة القاهرة ، 1999،ص ،372، 373

[2] أحمد جلال عز الدين ، **الإرهاب والعنف السياسي** ، القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1986، ص ص، 21، 22.

خلاصة الفصل:

وأصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر تهديد حقيقي على الدول المغاربية خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب ثم تمر عبر الجزائر إلى غاية مرسيليا واستعملت الجزائر وتونس كمناطق عبور. وتشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته **30** إلى **40** % من المخدرات الصلبة تمر عبر دول المغرب العربي، ونسبة **27** % من المخدرات صودرت في أوروبا مصدرها كان المنطقة المغاربية، حيث يفيد تقرير الأمم المتحدة لعام 2005،[1] بأن ارتفاع عائدات المخدرات مقارنة بالتقارير السابقة وصل قيمة إجمالية قدرها **400** مليار دولار أو ما يعادل **8**% من التجارة العالمية،[2] ويضاف إلى هذا أن هذه الأفعال تشكل مصدر من مصادر عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي خاصة في المناطق الحدودية.

فالموقع الإستراتيجي للمنطقة اكتسبها صفة منطقة العبور الحيوية لشحنات المخدرات الموجهة نحو السوق الأوروبية بالأساس ، فقد أفاد تحقيق قام به المرصد **الجيوبوليتيكي** للمخدرات سنة 2007، بأن المغرب قد أصبح نقطة عبور مهمة للكوكايين المرتبط بشبكات التهريب الكولومبية.[3]

[1] عبد القادر دندن، " خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة "، **سياسات عربية** العدد 8، (أبريل 2014) ، ص85

[2] **المرجع نفسه**، ص85

[3] **المرجع نفسه**، ص 86

الفصل الثاني

السياسة الأمنية الأوروبية تجاه دول المغرب العربي

مقدمة الفصل

إن دول المغرب العربي كجزء من العالم العربي ككل كان ولا يزال شأنه شأن دول المشرق العربي محورا للتفاعلات الدولية نظرًا لتداخل المصالح والأهداف بين وحداته من جهة وبين الوحدات الدولية الأخرى خاصة الكبرى منها، فعبر التاريخ مارست القوى الاستعمارية هيمنتها عليه أين أصبح يصنف بالدول النامية أو تحت النمو بفعل ما خلفته هذه الدول الاستعمارية من دمار للبنية التحتية وكذا الفوقية على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للسياسة الأمنية الأوروبية

إن مسار الوحدة الأوروبية مرّ عبر مراحل عديدة حيث شهدت في بدايتها ميلاد عدة منظمات اقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية مثل المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، والمجموعة الأوربية للفحم والصلب وكانت هذه المنظمات كلها أسست لإعادة بناء أوروبا بعدما دمرتها الحرب، وكذلك بهدف إزالة مخلفات الصراع بين ألمانيا وفرنسا، ولحماية بلدان أوروبا الشرقية تحت مظلة الحلف الأطلسي،[1] وصولا إلى الإعلان عن إنشاء "الإتحاد الأوروبي" من خلال معاهدة "**ماستريخت**"، التي وقع عليها المجلس الأوروبي في 7 فيفري 1992، ولم يتوقف التطور الوحدوي لأوروبا عند إنشاء الإتحاد الأوروبي كقطب اقتصادي، بل اتجهت المساعي الأوروبية إلى بلوغ مستويات أعلى تمثلت في العمل على التزوّد بسياسة خارجية وأمنية مشتركة؛ وهو ما نصت عليه معاهدة "**مساتريخت**"، وتمّت مراجعته والتأكيد عليه من خلال معاهدة "أمستردام" في 1997 التي زوّدت "الإتحاد الأوروبي" بسياسة أمنية ودفاعية مشتركة انتظر منها أن تقود إلى بناء دفاع أوروبي مشترك ومستقل يضمن من خلاله الإتحاد الأوروبي استقلالية تحركه العسكريّ خارج المنظمة الأطلسية والسيطرة الأمريكية.

لقد مرّت هذه المساعي بمحطات ومراحل بارزة منذ نشأة "الإتحاد الأوروبي" أفضت إلى تحقيق قدر ملموس عمليًا في المسعى الأوروبي الدفاعي؛ إلا أن تتبع ذلك يستدعي التأصيل التاريخي لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك من خلال الرجوع إلى البدايات الأولى لظهورها.

المطلب الأول: سيرورة العمل الأوروبي المشترك للدفاع

بالرغم من أن جلّ الدول الأوروبية كانت مختلفة الأهداف الإستراتيجية فيما بينها إلا أن هذا لم يمنعها من المضي نحو بناء تكامل أوروبي موحد، ويكاد يجمع متتبعو العملية التكاملية الأوروبية على أن أولى بداياتها كانت بالمجال العسكري الدفاعي، فكانت أول معاهدة أوروبية ذات طابع عسكري دفاعي بعد الحرب العالمية الثانية تلك التي وقعت عليها كل من فرنسا وبريطانيا في "**دان كارك**" Dunkerque يوم 04 مارس 1947 للتعاون المتبادل في المجال العسكري لمدة 50 سنة، والتي كانت موجّهة خاصة ضد احتمال الهجوم الألماني في حالة استعادة ألمانيا لقوتها العسكرية.

---

[1] . توفيق المديني ،**المغرب العربي ومآزق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**، مرجع سابق، ص 121

ومع تزايد المدّ الشيوعي وتوسعه في كل **من المجر وبلغاريا ورومانيا، وبلولندا** أدركت دول غرب أوروبا ضرورة مواجهة هذا "الخطر"، فكان أن تقدم وزير خارجية بريطانيا حينها "**أرنست بيفين**" –Earnest Bevin– بمشروع توسيع هذا الحلف (**معاهدة دان كارك**) إلى كل من بلجيكا ولكسمبورغ وهولندا، حيث توّج هذا التوجه بالتوقيع على معاهدة "**بروكسل**" المنشئة لـ: "**إتحاد أوروبا الغربية**" – UEO– في 17 مارس 1948 م، فكان بذلك هذا الاتحاد أول منظمة أوروبية مشتركة ذات طابع عسكري[1] موجّهة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية.[2]

إلا أن افتقار معاهدة "**إتحاد أوروبا الغربية**" للدعم **اللوجستي العسكري** ونقص الوسائل المستعملة بالنظر إلى قوة التهديد السوفيتي – خاصة ما حدث في **براغ** فيفري 1948 وحصار برلين في 24 جوان 1948 م –، دفع بأوروبا إلى محاولة توسيع اتفاقية "**بروكسل**" لعام 1948 نحو الضفة الأخرى للأطلسي لتشمل الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس تمت مباشرة المفاوضات بين الدول الموقعة على معاهدة "**بروكسل**" والولايات المتحدة الأمريكية في جانفي 1948 م، بالنسبة لأوروبا ما كان ضروريا لها تمييع المصالح والمناطق الجغرافية والإستراتيجية لمعاهدة "**بروكسل**" (1948) وإدماج الولايات المتحدة الأمريكية فيها لو لم يكن الخطر الذي يهدّد هذه المصالح أكبر من المصالح في حد ذاتها، وتواصلت المفاوضات إلى أن تم الإعلان عن ميلاد حلف إقليمي للأمن الجماعي أكبر جغرافيا من معاهدة "بروكسل" سميّ: "**منظمة حلف شمال الأطلسي**" **– NATO –** بعد التوقيع على المعاهدة المنشئة له في **واشنطن يوم 04 أفريل 1949م.**[3]

ومع أن "اتحاد أوروبا الغربية" هو أصل الدفاع الأوروبي المشترك إلا أن أجهزته العسكرية تم نقلها إلى "حلف شمال الأطلسي" في 20 ديسمبر 1950، الأمر الذي جمّد كل نشاطات "اتحاد أوروبا الغربية" ليتحول بذلك الحلف الجديد إلى منظمة دفاعية أساسية في أوروبا.[4]

وترجمة للتخوف الفرنسي تقدّم رئيس "**المجلس الأوروبي**" حينها "**رينيه بليفان**" – Reny Bllivan– بمشروعه في 24 أكتوبر 1954 حول تأسيس جيش أوروبي تحت قيادة مشتركة يكون خاضعا للمؤسسات السياسة الأوروبية، وهذا ردًا على مشروع إعادة تسليح ألمانيا الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية بحجة تقوية

[1] ألكسيف وآخرون، **الروح العسكرية الأمريكية**، ت: محمود شفيق شعبان، دمشق: مكتبة الشام، 1988، ص 111.

[2] جلالي يحي، **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر من الحرب العالمية الأولى،ت ج3** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د.س.ن ، ، ص 386، 387.

[3] **–المرجع نفسه**. ص388.

إستراتيجية حلف الأطلسي، الأمر الذي عارضته بشدة فرنسا خوفا من انبعاث القوة العسكرية الألمانية من جديد، وعلى هذا الأساس بدأت فرنسا وجمهورية **ألمانيا الفدريالية وإيطاليا وبلجيكا ولسكمبورغ** في المفاوضات إلى أن تم التوقيع على المعاهدة المنشئة "للجماعة الأوروبية للدفاع"[1] في يوم 27 ماي 1952 في باريس، والتي نصّت على المقترحات الرئيسية الواردة في مشروع "بليفان" لكن فيما بعد تم إلحاقها بـ "حلف شمال الأطلسي" رغم أنها كانت تتمتع بسلطات واسعة في تحقيق الدفاع عن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء.

وتضم هذه الجماعة كل أعضاء "حلف شمال الأطلسي" حينها وكذا ألمانيا الاتحادية التي لم تكن بعد عضوا، وقد اعتبر الهجوم على أحد أعضائها هجوما على الحلف والهجوم على أحد أعضاء الحلف هجوما على الجماعة الأوروبية للدفاع، وقد كانت تضم ما يلي:

مجلس الوزراء (وزراء الدفاع)، الجمعية العامة، محكمة العدل وقد كانت هذه الجماعة تحت القيادة العليا "لحلف شمال الأطلسي".

ومن مهامها:

– التنظيم العسكري وقيادة الفرق العسكرية التي تتشكل من قوات عسكرية للدول الأعضاء في "الجماعة الأوروبية للدفاع".

وجدير بالذكر أن "الجماعة الأوروبية للدفاع" كانت تهدف بالأساس إلى احتواء ألمانيا الاتحادية وضمها إلى أوربا في إطار حلف الأطلسي، إلا أنها فشلت في تحقيق الأهداف المنوطة بها نظرًا لعوامل تنظيمية تخص صعوبة التنسيق مع "حلف شمال الأطلسي" من جهة، ومن جهة أخرى تخوف فرنسا من أن الجماعة تخدم أكثر مصالح ألمانيا وقد تؤدي إلى إحياء روحها العسكرية.

أما العوامل الخارجية فقد تمثلت بالأساس في:

إنهزام فرنسا في معركة "ديان بيان فو" بالهند الصينية ممّا أثر على سياستها الخارجية وتوجهاتها الأوروبية وكذا ما أفرزه انشغالها ببعض المسائل الخارجية مثل المستعمرات على حساب المسائل الأوروبية.

[1] د. نافعة حسن، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص139

موت ستالين سنة 1953م والمعروف بمواقفه المتشددة اتجاه المعسكر الغربي وبنزعته التوسعية ونشر الإيديولوجية الشيوعية، الأمر الذي سهّل من دخول العالم والمعسكرين في حالة من الانفراج الدولي مما قلل من احتمالات إعادة عسكرة ألمانيا وقوى أخرى أي من إمكانات التهديدات الخارجية وبالتالي من حتمية تقوية هذه الآلية العسكرية الأوروبية.

وقد دفع فشل "**الجماعة الأوروبية للدفاع**" بأوروبا إلى البحث عن هوية دفاعية لها خارج إطار هذه الجماعة، حيث طرحت فكرة توسيع ثان "**لحلف شمال الأطلسي**" و"**اتحاد أوروبا الغربية**" في 23 أكتوبر عام 1954 م ليشملا دولا أخرى، خاصة ألمانيا الاتحادية وإيطاليا.[1]

إن فشل تنفيذ هذا المشروع أدى إلى طرح توسيع آخر يضم بالأساس جمهورية ألمانيا الاتحادية سنة 1955 م وإن كان ذلك في إطار سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى الإحتواء، من خلال إنشاء سلسلة من الأحلاف العسركية[2]، لتمنع أي امتداد للنفوذ السوفييتي خارج حدوده سواء بالطرق العسكرية أو الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تم الإعلان عن توسيع **حلف الأطلسي** و"**اتحاد أوروبا الغربية**" بأهداف وتوجهات جديدة على مستوى القوات العسكرية.

وعلى الرغم من أن "اتحاد أوروبا الغربية" كان مهتما بالجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية إلا أن **بنود المعاهدة** المنشئة له بقيت غامضة فيما يتعلق بهذه الجوانب وانحصر اهتمامها فقط في المجال الدفاعي والعسكري، حيث نصت على ما يلي:

الدفاع عن أية دولة عضو في الاتحاد في حالة تعرضها لأي عدوان.
إمكانية التدخل في حالة حدوث أي تهديد للسلم والأمن الدوليين.
تضمنت أيضا خطة لتشكيل قيادات مشتركة، غير أن "حلف شمال الأطلسي" احتكر هذه المهمة فيما بعد.
توحيد نمط ومعايير الأسلحة "Standardisation".[3]

[1] نافعة حسن، المرجع نفسه، ص141

[2] مالك عوني، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ... آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، **السياسة الدولية**، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 89.

[3] فؤاد نهرا ومصطفى كمال، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 140.

وبهذا يكون "اتحاد أوروبا الغربية" المؤسسة الأوروبية الوحيدة ذات الطابع العسكري الدفاعي التي استمرت في العمل على تحقيق الأهداف المنوطة بها على الرغم من وجود حلف الأطلسي، وتتمثل مؤسسات "اتحاد أوروبا الغربية" في:

المجلس: ويعتبر الهيئة المركزية ويضم الدول الأعضاء.

لجان العمل: والتي تتكون من اللجان التالية:

لجنة عمل المجلس.

لجنة عمل خاصة تحضّر لاجتماع وزراء الخارجية والدفاع لكل دولة.

لجنة العمل السياسية – العسكرية، المستحدثة عام 1994 م وهي مكلفة بالإعداد للتنسيق العسكري بما فيها تنظيم القوات العسكرية الأوروبية.

لجنة المتوسط والمكلفة بدراسة المسائل المتعلقة بالأمن في المتوسط والحوار مع الدول المغاربية وإفريقيا الشمالية.

غرفة التخطيط: أوكل لها تقديم الخطط ورصد القوات العسكرية وبحث كيفيات التدخل العسكري أثناء العمليات الحربية.[1]

المجلس التمثيلي: ويضم ممثلين عن كل دولة يختارهم برلمانهم الوطني الذي يضم التيارات السياسية المختلفة.

ما تجدر الإشارة إليه أن اللجان السابقة قد لعبت دورا طليعيًا في اقتراح مشاريع التنسيق والتعاون الأوروبيين في ميدان الدفاع.

إن اتحاد أوروبا الغربية هو أول منظمة أوروبية غربية دفاعية كانت تهدف إلى تحقيق الدفاع المشترك بالدرجة الأولى إلا أن المنظمات التي تلته لعبت هذا الدول نيابة عنه خاصة "**حلف شمال الأطلسي**".

إن معاهدة "**واشنطن**" التي أبرمت عام 1949 م أخذت على عاتقها مهمة تنسيق السياسات الدفاعية كما أنها نصّت على التعاون بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وقد تمكنت الولايات المتحدة فيما بعد من إدماج هياكل "**إتحاد أوروبا الغربية**" **في** "**حلف شمال الأطلسي**" وأن تجعل المنظمة الثانية بديلة عن الأولى خاصة فيما يتعلق بالمهمات العسكرية والدفاعية.[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 141.142.

[2] فؤاد نهرا ومصطفى كمال، **مرجع سابق**، ص 113.

غير أن هذا لا ينفي ظهور عدة محاولات لبلورة دفاع أوروبي مشترك ومستقل عن المظلة الأطلسية، وكان أهمها المحاولة الفرنسية بعد وصول **الجنرال "ديغول"** إلى السلطة كرئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة سنة 1958 م، إذ أصر على ضرورة رسم سياسة أوروبية مستقلة **ورفع "شعار أوروبا للأوروبيين"**، وهذا معناه أن على أوروبا أن تسيّر أمورها الأمنية والدفاعية بنفسها.[1]

وكانت أول خطوة فرنسية عبّرت عن الرغبة في الاستقلالية حيال **الناتو**، هي قرار الحكومة الفرنسية في 11 أفريل 1958م إطلاق برنامج الأبحاث النووية التي انتهت بحيازة فرنسا لهذا السلاح، وفي سبتمبر 1958 كتب الرئيس الفرنسي "ديغول" إلى الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" يطلب منه أن تحل إدارة ثلاثية أمريكية وبريطانية وفرنسية على رأس قيادة "حلف شمال الأطلسي" بدلا من القيادة الإنفرادية للولايات المتحدة الأمريكية، واتباع نوع من اللامركزية داخل حلف شمال الأطلسي، بحيث أن أي قرار يتعلق بأمن أوروبا و"المنظمة الأوروبية للدفاع".[2]

كما طرحت بعد ذلك عدة مبادرات أخرى هدفت إلى إقامة دفاع أوروبي مشترك وكان منها مخطط "فوشي" – Fouchet- الذي طرح في نوفمبر 1961م مقترحا تحديد طرق التعاون السياسي والعسكري بين دول "إتحاد أوروبا الغربية" مركزا على ضرورة التزود بسياسة خارجية ودفاعية مشتركة.

إلا أن هذا المشروع عطله نشوء خلاف حول إشراك الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية فيه من عدمه.

بالإضافة إلى أن مخطط **"فوشي"** لم يدعم إلا من طرف فرنسا وألمانيا الفدرالية دون باقي الدول الأوروبية؛ حيث وقع عليه فقط الرئيس الفرنسي **"ديغول"** والمستشار الألماني "Adenauer" في 22 جانفي 1963 ليحدّد الطرفان بموجبه معايير التعاون بين الدولتين خاصة فيما يخص السياسة الخارجية والدافع بعد التنسيق بين وزيريهما للخارجية والدفاع، ذلك أنه لم يؤكد على ضمان العلاقة **الأورو– أطلسية** في مجال الدفاع وهو ما لم تتقبله باقي الدول الأوروبية وبهذا لم يتمكن مخطط "فوشي" من إنشاء هيكل دفاعي جديد على غرار **"الجماعة الأوروبية للدفاع" و"اتحاد أوروبا الغربية"**، لكن رغم ذلك لا يمكن إهمال أهمية خاصة وأنه قرّب وجهات النظر بين باريس وبون.

---

[1] أحمد هبان وليلي مرسي، **حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945 – 2000**، الإسكندرية: دار الجامعة للنشر، 2001، ص 155.

[2] عمر عبد الكريم سعداوي، "فرنسا وتوسيع الناتو"، **السياسة الدولية**، ع 129، (جويلية 1997)، ص 105.

وكان نتيجة الخلافات بين فرنسا والمنظمة الأطلسية أن انسحبت فرنسا من الجهاز العسكري للحلف الأطلسي، وهذا ما اعتبره آنذاك أخطر أزمة جابهت هذا الحلف منذ إنشائه؛ ففي عام 1966 تقدم "ديغول" بمذكرة إلى حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا أكد فيها على وجهة نظره التي طالما أعلنها ومفادها أن "منظمة حلف شمال الأطلسي" لم تعد قادرة على مواجهة الظروف الدولية المستجدة حينها، خاصة بعد أن استعادت الدول الأوروبية مكانتها الاقتصادية على نحو أكسبها مقدرة أكبر على الدفاع عن نفسها.[1]

ورغم أن السياسة الأطلسية لفرنسا آنذاك كانت محكومة بمجموعة من الأهداف القومية إلا أنها كانت ذات بعد أوروبي يهدف إلى جعل أوروبا قوية عسكريا واقتصاديا، وهذا ما نلمسه في رغبة فرنسا في تشكيل نواة عسكرية أوروبية مستقلة عن المنظمة الأطلسية، وذلك بإعطاء الجانب الأوروبي مستويات جديدة في الإدارة السياسية والعسكرية في هذه المنظمة، وعلى هذا الأساس فإن الخلاف الفرنسي الأمريكي كان بالدرجة الأولى حول تحديد هياكل حلف الأطلسي بما يخدم المصالح الأوروبية من جهة، ورغبة باريس في إنشاء وحدات عسكرية أوروبية بعيدة عن الوصاية الأمريكية من جهة أخرى، بينما نجد واشنطن تسعى إلى الحفاظ على امتيازها في مراقبة العمليات التي تستند إلى القوات العسكرية التابعة **"لاتحاد أوروبا الغربية"**.[2]

وبالرغم من المعارضة الأمريكية للرغبة الفرنسية في الاستقلال عن المظلة الأطلسية إلا أن المحاولات الأوروبية للتعاون فيما بينها بقيت متواصلة، ففي عام 1970 م واستجابة لدعوة رؤساء الدول والحكومات الأوروبية بخصوص بحث السبل الممكنة للتقدم السياسي والعسكري، قدّم تقرير **"دافنون"** –Davignon– إلى قمة المجموعة الاقتصادية بلكسمبورغ ، حيث مثل هذا الاجتماع نقطة انطلاق للتعاون السياسي الأوروبي الذي بدأ بشكل رسمي في عام 1970م قبل أن يتحول إلى مؤسسة رسمية عن طريق **"الاتفاق الموحد"** عام 1987، وتمثلت أبرز جوانب هذا التعاون في التشاور بين الدول الأعضاء حول قضايا السياسة الخارجية والأمنية.[3]

مع نهاية سبعينات القرن الماضي أكد كل من **الغزو السوفييتي** للأفغانستان والثورة الإسلامية في إيران للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية الأهمية المتزايدة لمنظمتهم على الساحة الدولية وكذا ضرورة دعمهم للتعاون السياسي

---

[1] أحمد وهبان وليلى مرسي، **مرجع سابق**، ص 170.

[2] عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي والأمن الغربي"، **شؤون الأوسط**، العدد 65، سبتمبر 1996، ص 34.

[3] مالك عوني، **مرجع سابق**، ص 89.

الأوروبي، وهذا ما جعل هذه الدول تقرّ في عام 1981 م بلندن ضرورة التشاور المسبق فيما يخص الدول الأوروبية و"اللجنة الأوروبية" في كل المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية التي تؤثر في الدول الأعضاء جميعا.[1]

بتاريخ 26 أكتوبر عام 1982 على إثر انعقاد الدورة السنوية لجمعية إتحاد أوروبا الغربية في روما، أعلن وزراء خارجية ووزراء دفاع الدول الأعضاء عن نيتهم في تنشيط أعمال "اتحاد أوروبا الغربية" بهدف تدعيم الوحدة والتكامل التدريجي لأوروبا وزيادة وسائل الصدّ والدفاع به.[2]

والحقيقة أن إعادة تنشيط "إتحاد أوروبا الغربية" وإعادة تنظيمه يعكس إلى حد كبير مدى التناسب والانسجام بين الدول الأوروبية، وذلك نتيجة تزايد الثقل السياسي والاقتصادي لأوروبا الغربية، وسعيها المتواصل لإيجاد آلة عسكرية لتحقيق أمنها العسكري وفق الإستراتيجيات العسكرية السائدة في فترة الحرب الباردة – على الرغم من وجود فترات للتعايش السلمي بين العملاقين؛ إذ يؤكد التيار الساعي إلى تعزيز "إتحاد أوروبا الغربية" (خاصة فرنسا) أن أوروبا فقدت الثقة في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وفي قدرتها على حماية الدول الأوروبية في حالة حدوث الصدام العسكري بين المعسكرين، ولذلك وجب امتلاك الإستراتيجية والدفاع الذاتيين بهدف ضمان الاستقلال العسكري عن واشنطن.

وعلى هذا الأساس تمت إعادة تنشيط "إتحاد أوروبا الغربية" بموجب إعلان "روما" بتاريخ: 27 أكتوبر 1984 الموقعة من طرف فرنسا وبلجيكا وجمهورية ألمانيا الفدرالية، خاصة بعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية لمبادرة الدفاع الإستراتيجي في عهدة الرئيس "ريغان".

بالإضافة إلى ذلك فقد نص "إعلان روما" على ضرورة التأكيد على الأمن في منطقة معاهدة شمال الأطلسي، هذا التقرير شجّع أكثر الأوروبيين على ترتيب نظرياتهم للأمن في أوروبا وتطوير تعاونهم في قطاع التسلح سواء من خلال الدخول في صناعات إندماجية ذات طابع تسلحي أو من خلال التعاون في مجال تبادل المعلومات والأبحاث العلمية والعسكرية.

وفي عام 1985م احتوى تقرير "لجنة دوجي" – أعدّ في إطار التحضير للمؤتمر بين الحكومات والذي قاد إلى إقرار الإتفاق الأوروبي الموحد – على عدد من الاقتراحات الخاصة بالسياسة الخارجية وتحديدا فيما يخص تحقيق

[1] **المرجع نفسه**، ص 89.

[2] ألكسيف وآخرون، **مرجع سابق**، ص 111.

مزيد من التقارب في السياسة المتعلقة بالأمن والتعاون في مجال التسلح، كما دعا هذا التقرير إلى إنشاء سكرتارية دائمة تعنى بهذا الشأن.[1]

وفي 27 أكتوبر 1987 م تم تبني المبادرة الفرنسية الرامية إلى تحديد اهتمامات أوروبا الأمنية من طرف مجلس "اتحاد أوروبا الغربية" ب: "لاهاي" والتأكيد على ضرورة تحمل المسؤوليات في مجال الدفاع التقليدي والنووي والتعاون مع الولايات المتحدة في المجال النووي.

وبعد هذا التقرير مباشرة عمدت "اللجنة الدائمة للتسلح" إلى تشكيل مكتب لدراسة المسائل الأمنية والدفاعية ذات الطابع العسكري.

وفي 14 نوفمبر 1988م تم إدخال تعديلات على معاهدة إتحاد أوروبا الغربية اقتصرت بالأساس على الجانب المؤسساتي وكانت المبادرة قد طرحت من طرف إسبانيا والبرتغال.

لكن مع نهاية الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على إدارة الشؤون الدولية بما يخدم أكثر مصالحها القومية، وبعيدا عن استشارة الشركاء الأوروبيين، صار من الضروري على الدول الأوروبية أن تبحث بشكل جدّي وفعلي عن نظام دفاع خاص خارج عن الوصاية الأمريكية، وكانت أول خطوة نحو ذلك معاهدة "ماستريخت" لعام 1991 م والتي عدّلت فيما بعد في معاهدة امستردام 1997م، حيث كانت الإنطلاقة الملموسة والفعلية في البحث عن الاستقلالية الدفاعية.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن والدفاع في السياسة الأوروبية

إن ما ساهم في إنشاء الإتحاد الأوروبي يعكس بوضوح بأن التجربة الأوروبية تتوافق إلى حد كبير والمدرسة الوظيفية التي تدعو إلى فتح مجال التعاون الاقتصادي لتحقيق مصالح مشتركة من خلال إقامة مؤسسات مشتركة وترى ضرورة البدء في المسار التكاملي بالتعاون على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ثم الانتقال إلى المستويات العليا للتكامل المتمثلة في المستوى السياسي والأمني وتوحيد المسائل العسكرية[2]هذا إذا لم نأخذ بعين الاعتبار باقي الأطروحات الأخرى التي تأخذ المسألة من زاوية ربما مختلفة نوعا ما.

---

[1] مالك عوني، **مرجع سابق**، ص 89.

[2] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، بيروت: دار الجيل، 1991، ص 169.

ولضبط مفهوم الأمن والدفاع في السياسة الأوروبية ، فيمكن التطرق إليهم من خلال عنصرين أين يتضح تعريف وهدف ووسائل كل سياسة أي السياسة الأمنية والدفاعية، وذلك بناء على ما جاء به الطرح الأوروبي لكلا السياستين :

أولاّ : مفهوم الأمن في إطار السياسة الأوروبية

إن ما انتهجته الدول الأوروبية في إطار مسارها التكاملي مع بداية التسعينات من القرن الماضي كان أيضا محاولة لتوحيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بين تلك الدول، بهدف تحقيق أمنها الإقليمي والمساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين ، إلا أن الارتباط الحاصل بين المسائل الدفاعية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، يمكن الفصل بينهما من الناحية العملية مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب النظرية المعرفية لكل من مفهوم الأمن ومفهوم الدفاع انطلاقا من أن الأمن مجال واسع يتضمن مسائل الدفاع.

وعليه فإن للأمن مستويات تختلف باختلاف موضوعه، وهي المستوى الفردي، الوطني، الدولي، والإقليمي،[1] وتدخل التجربة الأوروبية ضمن هذا الأخير والذي يعني "اتفاق عدة دول في إطار إقليمي واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية".

كما أنه يعني "اتفاق عدد محدود من الدول في إطار إقليمي متصل أوسع من الدولة على مبدأ التعاون في المسائل الأمنية، خاصة منها العسكرية، الناجمة عن التهديدات الخارجية أو الداخلية، كالصراعات الداخلية وحروب الإنفصال".[2]

ويعرف أيضا على أنه: "ما تقوم به مجموعة من الدول – التي يتضمنها نظام جماعي واحد – من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية".

وقد كان البحث عن مفهوم شامل للأمن الأوروبي من خلال سياسة خارجية وأمنية مشتركة في إطار نظام أمن إقليمي هو ما قد تمت مناقشته عبر جل الإجتماعات والقمم الأوروبية المشركة والمتعاقبة، فرغم أن معاهدة "روما" لعام 1951 م كانت قد ركزّت على البناء الاقتصادي للإتحاد الأوروبي بخلق سوق أوروبية مشتركة إلا أنها عبّرت عن توجهات أوروبية للتعاون في المجال السياسي والعسكري.

[1] **المرجع نفسه**، ص 57.

[2] عبد المنعم المشاط، "**الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي**"، **الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته**، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993، ص 22.

ثم في أكتوبر 1970 أكدت الدول الأعضاء في "الجماعة الأوروبية" على التعاون من أجل التخطيط والتشاور حول المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، إلا أن هذا التعاون كان فقط على مستوى الحكومات في إطار التعاون السياسي الأوروبي.

وفي سنة 1986م كان العمل الوحدوي الأوروبي ما بين الحكومات رسميا من دون التغيير في طبيعة وسائل التطبيق فيما يخص مسائل السياسة الأمنية والخارجية الأوروبية.

ومع التوقيع على معاهدة "ماستريخت" لعام 1992 م تم تحقيق تقديم ملموس خاصة مع "المعاهدة الهدف" للسياسة الخارجية المشتركة، الأمر الذي مكن "الاتحاد الأوروبي" من لعب دور معتبر في الساحة الدولية سواء في مجال إدارة الأزمات الدولية أو حماية حقوق الإنسان وفي كل المسائل الأخرى ذات الصلة بالمبادئ الأساسية والقيم المشركة التي ينادي بها الإتحاد الأوروبي ومستعد للدفاع عنها.

إلا أن التطور الحاصل آنذاك على المستوى الأوروبي اقتضى إعادة مراجعة هذه السياسة (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) في معاهدة "امستردام" لعام 1997 م – دخلت حيز التنفيذ في 1999 م-؛ حيث كانت البنود من (11) إلى (28) من المعاهدة مخصصّة للحديث عن أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وآليات ووسائل تنفيذها.

وقد كان تعيين ممثل سام للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة – مجسدا في شخص الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي "جفيير سولانا مادريافا" – تقدّما هامًا في سياق تفعيل مفهوم السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي.

إضافة إلى ذلك كانت اتفاقية "نيس" – التي دخلت حيز التنفيذ في 1 فيفري 2003 م – قد احتوت هي الأخرى ترتيبات هامة وجديدة على صعيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

وقبل ذلك كانت الدول الأوروبية خلال انعقاد "مؤتمر الأمن والتعاون" في هلسنكي – يومي 7 و 8 جويلية سنة 1992 م – قد حددّت أبعاد الأمن الأوروبي كالتالي: [1]

البعد الاقتصادي: حيث تمّ التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون لرفع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الأوروبية التي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي وإدماج اقتصادياتها الجديدة في النظام الاقتصادي الأوروبي.

[1] صفاء موسى، "قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكي 7 – 8 جويلية 1992)"، **السياسة الدولية**، ع 110، أكتوبر 1992، ص 260

البعد السياسي: الذي يستدعي توفير الدراسات اللازمة التي تسمح بالتنبؤ المبكر لمناطق التوتر بهدف منع نشوب النزاعات المسلحة، ودراسة الجوانب التطبيقية لمختلف المبادرات الخاصة بالحدّ من التسلح ونزع السلاح وإجراءات بناء الثقة في إطار "الاتحاد الأوروبي"، وهذا معناه الاهتمام بالجانب الوقائي في هذا المجال انطلاقا من تقوية التشاور فيما بين دول الاتحاد.

البعد الإنساني: من خلال تطور الأطر العلمية الهادفة إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالجوانب الإنسانية، والتي تشمل نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.[1]

البعد الدفاعي العسكري: والذي ظهرت ضرورة مناقشته وبحث سبل تحقيقه مع تفاقم النزاعات المسلحة التي تبعث انهيار المعسكر الاشتراكي وما لحقها من تحول سياسي في أوروبا الشرقية، مما استوجب العمل الجاد من أجل ضمان تنسيق قوي بين دول "الاتحاد الأوروبي" في المجال الدفاعي للوصول إلى إقامة دفاع مشترك.

ثانيا : مفهوم الدفاع في إطار السياسة الأوروبية

لقد نصت معاهدة "ماستريخت" على إعطاء "الإتحاد الأوروبي" سياسة مشتركة في مادة الأمن والدفاع التي لخصت إجمالا المسائل المتصلة بأمنه، كما أنها حددت التعريف التدريجي للسياسة الدفاعية المشتركة، أي أن السياسة الأوروبية للدفاع تشكل جزء من السياسة الأوروبية الأمنية المشتركة، وهي بدورها ستقود إلى دفاع مشترك في حالة ما إذا قرّر المجلس الأوروبي ذلك واستجابة للقرارات المصادق عليها من طرف الدول الأعضاء.

زيادة على ذلك فقد أكدت المعاهدة على الطبيعة الاستقلالية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع التي لا تتأثر بالخاصة النوعية للسياسة الأمنية والدفاعية الخاصة بالدول الأعضاء، غير أنها موافقة للسياسة الدفاعية في إطار حلف شمال الأطلسي.

لذلك فإن إعطاء أي مفهوم للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع من الجانب الوظيفي يقتضي ما يلي:

إن هذه السياسة تستوجب إنشاء جهاز عسكري عملياتي فعال يسمح لأوروبا أن تلعب دورا فعالا في تسيير المسائل الأمنية والدفاعية سواء على الصعيد الإقليمي الأوروبي أو الدولي، ويكون هدف هذا الجهاز هو حماية المصالح الرئيسية للسياسة الخارجية "للإتحاد الأوروبي" والتوفيق بين الإجراءات السياسية الدبلوماسية والعسكرية في المحيط الإقليمي والدولي من جهة والمصالح الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

[1]–صفاء موسى،مرجع سابق ص 260.

من خلال هذا فإن السياسة الدفاعية للإتحاد الأوروبي لا تقتضي الدفاع عن الإقليم فحسب، بل تتعدى ذلك لتصبح مسعى شاملا يمس كل ما يتعلق بالمجال الأمني ومختلف مظاهر التهديد والمخاطر وعناصر التعرض.[1]

إضافة إلى هذا فإن ظهور التهديدات اللاتناظرية (كالإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة) وتراجع مفهوم الخطر المباشر أو الخطر الماثل بالصورة التقليدية للعدو، زاد من أهمية وضرورة إعادة النظر في السياسة الدفاعلية لإتحاد الأوروبي التي أصبحت تركز على الأمن بالمفهوم الشامل، هذا كما بينته معاهدة "امستردام" التي أكدت على أن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع تشمل كل المسائل المتعلقة بأمن الإتحاد بما فيها المفهوم المتطور للدفاع المشترك؛ حيث سيعتمد "الاتحاد الأوروبي" لحل الأزمات أو التدخل في أي نقطة من نقاط التوتر على سياسة أوروبية مشتركة في الأمن والدفاع وهذا بتوفير مجموعة وسائل مدنية وعسكرية لإدارة الأزمات، هذه السياسة تهدف إلى جعل أوروبا على أهبة الإستعداد لنشر ستين ألف – 60 000 – جندي في أجل لا يتعدى ستين – 60- يوما ومتابعتهم لمدة سنة.

كما تستدعي إقامة سياسة أوروبية عملياتية للأمن والدفاع أيضا طرح مجموعة من التساؤلات تخص حجم القوات اللازمة ونوعها وتحديد الموارد البشرية التي تحتاجها وسبل توفيرها، وكذلك كيفية تنظيم هذه القوات وصيغ استعمالها، وغيرها من التساؤلات التي تحتم على "الاتحاد الأوروبي" إيجاد إجابات لها عبر مختلف مستويات أخذ القرار السياسي أو الاستراتيجي أو العسكري، والعملي[2]:

فعلى المستوى السياسي لابد من تحقيق أقصى حد من التنسيق بين السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية لدول "الاتحاد الأوروبي" من أجل الوصول إلى سياسة موحدة في هذه المجالات.

أما على المستوى الإستراتيجي فوجود دفاع أوروبي مشترك ذو سياسة مشتركة يستدعي توحيد الأهداف الإستراتيجية لدول "الإتحاد الأوروبي" من أجل تحديد الهدف الإستراتيجي المشترك فيما بينها ككتلة موحدة.[3]

وعلى المستوى العسكري فلابد من وجود قدر من التناسق والتنسيق بين دول "الإتحاد الأوروبي" خلال القيام بالعمليات العسكرية سواء أثناء التخطيط أو تحديد حجم القوات ونوعها، وكذا ميزانية دفاع موحدة وصناعة

[1] الحاج علي، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.ص 164

[2] إبراهيم أبراش، "حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد"، **المستقبل العربي**، العدد 165، جويلية 1994، ص 09.

[3] صفاء موسى، **مرجع سابق**، ص 159.

عسكرية قوية ومشتركة توفر لهذه القوات أسلحة وعتاد عسكري متطور ومتنوع لتعمل باستقلالية تامة، كما يفيد أيضا توفر شبكة معلوماتية متطورة تربط كافة الأقاليم الجغرافية التي لها علاقة بالأمن الأوروبي.

زيادة على ذلك فإن وجود سياسة أوروبية للأمن والدفاع يعني وجود إطار مؤسساتي وإطار قانوني ينسق بين المستويات السابقة ويضمن تحقيق التوازن المطلوب بينها، كما يعني ذلك أيضا وجود قوات عسكرية برية وجوية وبحرية وقدرات عسكرية وإستراتيجية هائلة، فالنسبة للقوات – قوات شاملة- من حيث الكم فإن المساهمات التطوعية لبناء آلة عسكرية أوروبية من طرف الدول الأعضاء تتألف من احتياط أكثر من مئة ألف 000 100 جندي وحوالي أربعمائة 400 طائرة حربية ومائة 100 سفينة حربية.

وإذا كان الهدف من السياسة الأوروبية للأمن والدفاع هو حماية الأهداف الجيو إستراتيجية "للإتحاد الأوروبي" فإن هذه السياسة هي جزء من السياسة الخارجية الأمنية المشتركة وفي نفس الوقت تكملة لها، وتجعل هذه الأخيرة أكثر مصداقية وفعالية وتعجل أيضا في بناء نظام دفاعي أوروبي مشترك.

أما إذا تم أخذ السياسة الأوروبية للأمن والدفاع على أنها تحالف غربي أوروبي فهي ذلك التنظيم السياسي العسكري لدول أوربا الغربية الذي مرّ بمراحل تطورية كثيرة والذي يهدف إلى "إعطاء الإتحاد الأوروبي" استقلالية أكثر في تسيير القضايا والأزمات ذات الصلة المباشرة بالأمن الأوروبي وأبعاده.

وعموما يمكن القول أن السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية تهدف إلى تحقيق مفهوم "الأمن الصلب" للإتحاد الأوروبي من خلال البحث عن أمن أوروبي شامل ودائم ومستمر، يتضمن مجموعة من النقاط يجب أن يجسدها الإتحاد والتي تتمحور كلها حول مفهوم "الأمن الصلب" وهي:

- تحقيق أمن منظم يستجيب للمشكلات السريعة.
-تحقيق أمن يمنح الاستقرار للفرد وكلية حقوقه غير القابلة للتجزئة.
-الوصول إلى أمن جماعي لا فردي مركز داخل الإتحاد الأوروبي.
-ضمان أمن دائم بالرغم من وجود أزمات، إنطلاقا من الوقاية من الأزمات وإدارتها والعودة بعدها إلى السلم.
-تحقيق أمن غير تقليدي لا يقف عند المستوى العسكري فقط مما يقتضي التفكير في آليات وطرق جديدة لتحقيقه.

-إقامة أمن يقوم على قاعدة جماعية والذي يعرف اهتمامات أوروبا وقيمها.[1]

- تحقيق أمن يجيب على إستفهامات الأمن ليس فقط الأمن الفرد الآني بل على الأقل الجيلين اللاحقين مستقبلا. الأمن الذي يتجاوز دافع الضرورة نحو الإدارة، أي لماذا السعي إلى تحقيق الأمن وفي أي مجال؟ وبأي آليات يتم ذلك؟

-الأمن الذي يأخذ على عاتقه العلاقة مع الجيران في حوار دائم وبطبيعة الحال حتى الفواعل المهدّدة.

-الأمن الذي يأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطن الأوروبي واهتماماته.

المبحث الثاني: الآليات السياسية الأمنية الأوروبية في المنطقة المغاربية

لقد بدا مسار الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط في مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في برشلونة يومي السابع والعشرين والثامن والعشرين من نوفمبر / تشرين الثاني 1995. ويشكل الإعلان النهائي لذلك المؤتمر (المتعارف عليه باسم إعلان برشلونة) وثيقة طموحة بعيدة المدى، تعكس المبادرة المشتركة لـ 27 دولة شاركت في أعمال المؤتمر. الذي يعتبر بمثابة أول مبادرة ترمي لخلق علاقات مترابطة ومتينة بين ضفتي المتوسط كما أن هدف الشراكة بين أوروبا ودول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط هو خلق مناخ للسلام والاستقرار والتطور في المنطقة، وهو مسألة تعتبر ذات أهمية إستراتيجية وحيوية بالنسبة لأوروبا.

وتركز الشراكة الأورو-متوسطية على ثلاثة أهداف مركزية، تسمى عادة بـ "الأبواب" الثلاثة وهي كالتالي:

-خلق منطقة سلام واستقرار تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية بمعنى الشراكة السياسية الأمنية.

-خلق منطقة ازدهار اقتصادي مشترك من خلال إنشاء تدريجي لسوق للتجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي وشركائه في حوض البحر الأبيض المتوسط، من جهة، وبين الدول الشريكة ذاتها، من جهة أخرى، أي الشراكة المالية والاقتصادية.

-تحسين وتطوير التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة وتطوير مجتمع مدني حر أي شراكة في قضايا ثقافية واجتماعية وإنسانية.[2]

[1] إبراهيم أبراش، "حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد"، ص 10.

[2] إبراهيم أبراش المرجع نفسه ص 12

المطلب الأول: الشراكة الأورو متوسطية بآلياتها السياسية والأمنية

أولا : الآليات السياسية

ترتكز هذه الآليات على مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام في الحوض المتوسط من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني في هذه المنطقة، حيث وافقت الدول المشاركة في مؤتمر "برشلونة" للشراكة الأورومتوسطية على تعزيز وتشجيع التعاون بين ضفتي المتوسط، مما يضمن تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي لدول المنطقة، ومن بين المبادئ التي تم الاتفاق عليها في هذا المؤتمر ما يلي:[1]

1-العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك العمل وفق الإلتزامات التي يمليها القانون الدولي.

2-تطوير حكم القانون والآليات الديمقراطية داخل النظام السياسي مع الاعتراف بحق الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي، والثقافي والاقتصادي والقضائي الخاص وتطويره بحرية.

3-حترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان ممارستها فعليا وشرعيا بما فيها حرية الرأي، المعتقد، التفكير ... إلخ.

1-تبادل المعلومات عبر الحوار بين الفرقاء حول المسائل المتعلقة بالأمن في المتوسط.

2-احترام التعدد والتنوع في المجتمعات المتوسطية وضمانها، وتشجيع التسامح بين المجموعات المتباينة.

3-احترام المساواة المطلقة لدى المتوسطيين من خلال الحقوق اللازمة لسيادتكم وفقا للقانون الدولي.

4-احترام حق تقرير المصير والعمل على ذلك وفق مبادئ الأمم المتحدة.

5-الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية كشركاء وفقا لأحكام القانوني الدولي.

6-احترام وحدة أراضي كل الشركاء وسيادتكم عليها.

10- تسوية الخلافات بالطرق السلمية والامتناع عن التهديد، أو استعمال القوة العسكرية ضد أي شريك.

11- تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

12- مكافحة الجريمة المنظمة.

[1] الحاج علي، **مرجع سابق** ،ص 205.

تطوير الأمن الإقليمي ومنع استعمال وانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية، وتشجيع الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وإلى معاهدة مراقبة التسلح والعمل بموجبها.

ومن الضروري التنبيه إلى أن هذه الشراكة تواجه تحديين رئيسيين:

أ:ضرورة مساندة عمليات الإصلاح الداخلية في بلدان المنطقة حيث حين يتحقق الإستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وذلك من خلال تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية متوازنة.

التركيز الأوروبي على تخفيف حدة التوترات الإجتماعية خاصة في الدول العربية والتي تنعكس آثارها على الدول الأوروبية من خلال ما تشكله الهجرة غير الشرعية من مخاطر عليها.[1]

كما تركز هذه الآليات على شق الشراكة خاصة منها الاقتصادية كونها عاملا ضروريا من أجل التنمية المستدامة في حوض المتوسط خاصة في دول الضفة الجنوبية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني للمنطقة، لذلك ومن خلال هذه الشراكة تمت مواجهة التحديين السابقين من خلال عدة أدوات منها:

-قيام حوار سياسي حول مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وسياسات واعية للأمن في دول المنطقة.

-إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية – عربية مع بداية 2010.[2]

-تقديم مساعدات مالية للدول المتوسطية الجنوبية لتحديث اقتصادياتها وتطوير التعاون الإقليمي.

انطلاقا مما سبق ذكره نرى أن الأهداف المتوخاة من وراء الآليات السياسية والأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط تنحصر بالأساس في المحافظة على الاستقرار والأمن والحريات والتنمية، فدول الإتحاد الأوروبي أدركت أنه لا يمكن بناء وتحقيق الأمن من دون تحقيق استقرار سياسي مرتكز على تماسك اجتماعي وتنمية اقتصادية، وعلى هذا عملت دول الإتحاد الأوروبي إلى تفعيل سياستها الأمنية في منطقة المتوسط وإعادة النظر بالأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهذا ما ظهر جليا كما رأينا ي بنود مؤتمر برشلونة وما بعدها من خلال التركيز الأوروبي على عنصر الأمن والاستقرار في المنطقة بغية خلق بيئة إقليمية قادرة على اختصاص النزاعات واحتواء الصراعات ومنع انتشارها. وعلى الرغم من أن هذه الآليات قد كانت تعبر عن الأهداف الجماعية لدول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا لم يمنع من تباين مواقف الدول الأوروبية حول كيفية ترجمة هذه السياسة أو

[1] **المرجع نفسه**، ص 207.

[2] الشراكة الأورومتوسطية، **إعلان برشلونة**، 1995.

الآليات، وذلك راجع بالأساس لعملية صنع القرار الخارجي داخل الإتحاد الأوروبي حيث كل دولة داخلة تسعى لتحقيق مصالحها.

ثانيا : الآليات الأمنية

إن الحديث عن الآليات الأمنية يقتضي البحث عن البدايات الأولى للمحاولة الأوروبية الرامية إلى بناء قوة عسكرية إقليمية فمجالها الحيوي خاصة في منطقة حوض البحر المتوسط، حيث يجمع أنصار المسار التكاملي الأوروبي على المحاولات الأوروبية في هذا الصدد كانت بداية مع معاهدة ماستريخت التي أدخلت المهمة الدفاعية في صلب السياسة الخارجية المشتركة، حيث كانت أول منظمة أوروبية أنشأت كانت المنظمة الدفاعية لإتحاد أوروبا الغربية، الذي كان دورها التكفل بالمسائل العسكرية، إلا أن دورها بقي هامشيا بالنظر إلى الدور الذي لعبه حلف شمال الأطلسي.

إلا أن معاهدة ماستريخت ردت الإعتبار إلى دور منظمة إتحاد أوربا الغربية وأشركته في مؤسساته حتى يمتلك الإتحاد الأوروبي بعدا عسكريا مستقلا ثم جاءت معاهدة أمستردام (1997) لتدمج هذا الأخير في إطار مؤسسات الإتحاد الأوروبي.[1] غير أنه يمكن القول أن هذه المحاولات كانت وإلى حد ما محاولات رامية إلى خلق توازن عسكري أوروبي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي كانت وما تزال تدافع عن التزاماتها الإستراتيجية في حوض البحر الأبيض المتوسط بما فيها الضفة الجنوبية لهذا الحوض، على اعتبار أن هذا الأخير يعد مجالا حيويا من الناحية الأمنية والإستراتيجية، إذ أن العمق الإستراتيجي الأوروبي والمتوسطي يمكن الولايات المتحدة من السيطرة والمراقبة لكافة الأنشطة في المنطقة.[2]

ومن هذا المنطلق ترى الدول الأوروبية في المساعي الأمريكية خرقا أمنيا مباشرا، الأمر الذي يستوجب مواجهته من منطلق أن للدول الأوروبية الأولوية في الدفاع عن أمن الحوض وليس الولايات المتحدة الأمريكية حتى وإن كان لهذه الأخيرة مصالحها الأمنية والاقتصادية تخول لها التدخل سواء عن طريق الأسطول السادس أو عن طريق حلف شماليي الأطلسي. الأمر الآخر أيضا الذي ينبغي الإشارة إليه هو الطبيعة الجغرافية للمنطقة المتوسطية، أي أن الدول الأوروبية تقترب من دول الضفة الجنوبية الأمر الذي يساعد على التفاهم والتنسيق في حل المشكلات الداخلية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 113.

[2] عبد الرحمن صبري، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية من الحوار إلى الشراكة"، **شؤون عربية**، ع90، جوان 1997، ص 47.

علاوة على ذلك تهدف الشراكة المتوسطية، التي جاء بها مؤتمر برشلونة إلى المزج بين الأمن بالمفهوم الاقتصادي والأمن بالمفهوم العسكري، ذلك أن التحديات الجديدة التي تعيشها المنطقة كالهجرة غير الشرعية والإرهاب خاصة في بعض دول الضفة الجنوبية إلى غيرها من التهديدات فرضت وبصورة أكثر إلحاحية على الدول الأوروبية ضرورة أن يكون لها آلية عسكرية تساعدها على التصدي لمثل هذه التهديدات أو التصدي لها بالتعاون العسكري مع بقية الدول المجاورة في إطار إيجاد آليات تعمل على الحد من ظاهرة تزايد اقتناء الأسلحة التقليدية كانت أم غير التقليدية أو شرائها بطرق سرية.

كما تتخوف الدول الأوروبية المتوسطية من إمكانية وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات التي تصفها بالإرهابية، خاصة مع إمكانية استعمالها لتهديد مصالح أوروبية إلا أنه بالمقابل ترى دول الضفة الجنوبية للمتوسط أن التنسيق في المجالات الأمنية والعسكرية أمر ضروري للقضاء على التهديدات المشتركة إلا أنها ترفض تماما أن تتدخل الدول الأوروبية في سياساتها العسكرية، وذلك راجع إلى التقديرات الإستراتيجية المتعلقة بميزان القوى في منطقة الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، خاصة إذا علمنا أن هناك تنافس حتى بين الدول المتجاورة في هذه المنطقة ونقصد هنا تنافس كل من الجزائر والمغرب وليبيا حول الزعامة في المنطقة المغاربية.

هذا التنافس كان له الأثر البالغ على الدول الأوروبية حيث لم تخفي هذه الأخيرة تخوفها من النفقات الكبيرة التي تنفقها الجزائر والمغرب وليبيا على القطاع العسكري، لأن ذلك يمكن أن يشكل تهديدًا لأمن منطقة الضفة الغربية الجنوبية ويمس أيضا مصداقية الاتفاقات الموقعة بين الضفتين، وقد بدا هذا التخوف غداة الإعلان عن الاتفاق الروسي الجزائري الذي تقتني بموجبه هذه الأخيرة أسلحة وطائرات حربية روسية متطورة بقيمة تزيد عن السبعة مليارات دولار بداية 2006.[1]

وانطلاقا من هذا نلاحظ أن الدول الأوروبية تولي اهتماما كبيرًا للأمن بالمفهوم العسكري في منطقة حوض المتوسط، لذلك تحاول الدول الأوروبية ضم دول الضفة الجنوبية إلى مشروعها الأمني والدفاعي، على الرغم من أنها أي الدول الأوروبية تعرف مسبقا أن انضمام الدول الجنوبية المتوسطية إلى مشروعها، يعد صعب المنال نوع ما نظرًا إلى حساسية هذه المسائل بالنسبة للدول المتوسطية الجنوبية، التي ترى أن الشراكة مع الدول الأوروبية يجب أن تبدأ بالشراكة الاقتصادية، لأن ما يهم هذه الدول هو تقوية اقتصادياتها أما المسائل الأمنية فهي تعتبر مسائل دقيقة

[1] عبد الرحمن صبري، المرجع السابق ص 51

وتقتضي مناقشتها بدقة وفق ما يقتضيه أمن ومصلحة كل دولة على حدا وهو يأتي في الدرجة الثانية من الأهمية على اعتبار حاجة هذه الدول إلى تقوية اقتصادياتها بالدرجة الأولى قبل الاهتمام بالمسائل الأمنية. لذلك حاولت الدول الأوروبية إيجاد صيغ أخرى لهذا التعاون مثل تبادل المعلومات الأمنية حول المسائل المشتركة، أو القيام بمناورات عسكرية مشتركة.

من هذا المنطلق تسعى الدول الأوروبية المتوسطية إلى إشراك الدول الجنوبية المتوسطية بأي شكل من الأشكال حتى عن طريق تقديم تنازلات الأمر الذي لاقى قبولا من دول الضفة الجنوبية المتوسطية التي أيدت رغبتها في المشاركة في حل المسائل الأمنية والنزاعات الداخلية إلى جانب الدول الأوروبية الواقعة في الضفة الشمالية للمتوسط.

كما أعلنت عن موافقتها بالمشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط الذي يتم فيه مناقشة قضايا الأمن العسكري والاقتصادي والسياسي، خاصة موضوع الأمن العسكري الذي بقي يسيطر على الاهتمامات الأوروبية في التعاون مع دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، لأن الدول الأوروبية ترى أن شأن هذه المسألة أن تعيق التعاون وتحقيق السلم والأمن الإقليميين، خاصة مع نهاية حرب الخليج الثانية، أين زادت النفقات العسكرية لدول المغرب العربي على خلاف الدول المتوسطية الشمالية التي خفضت من ميزانياتها الدفاعية ومثال ذلك بالنسبة للدول المتوسطية الجنوبية ازدادت النفقات العسكرية من سنة 1995 إلى 2000 والي 4 ملايير بعد ما كانت 66,7 مليار دولار إلى 70,6 مليار دولار، أما بالنسبة للدول المتوسطية الشمالية، قلصت من ميزانياتها من 92,2 مليار دولار إلى 81,1 مليار دولار.[1]

المطلب الثاني: الشراكة الأورومتوسطية بآلياتها الاقتصادية والاجتماعية

أولا : الآليات الاقتصادية

أما اقتصاديا فلم يختلف الأمر كثيرا، حيث يشكل الجانب الاقتصادي محور وركيزة التعاون الأوروبي، المتوسطي فيما جسده في الشراكة الأورومتوسطية، والتي تعني بالأساس تداخل اقتصاديات دول الضفة الجنوبية المتوسطية مع دول الضفة الشمالية للمتوسط، بغض النظر عن الأهداف الحقيقية التي تسعى إلى تحقيقها الدول الأوروبية من خلال هذه الشراكة والتي يمكن أن نذكر منها:

[1] خير الدين العايب، **"المنفسة الأمريكية الأوروبية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط و انعكساته على الأمن الإقليمي العربي"الجزائر:2004**ص 56.

-حقيق مزيد من الإندماج والتكامل في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية من أجل تطوير حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للتعاون، وتحقيق استقرار على المدى الطويل.

-تشجيع عملية التكامل والاندماج الأوروبي المتوسطي.

-تدعيم الموقف الأوروبي في المنافسة مع القوى الاقتصادية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

-رغبة الطرف الأوروبي في لعب دور فعال في العلاقات الدولية سواء الاقتصادية والسياسية.

من خلال هذه الأهداف يمكن القول أن دول حوض المتوسط العربية وغير العربية، تكتسي أهمية خاصة في سياسات دول الإتحاد الأوروبي، لأسباب اقتصادية حيث شهدت علاقات تعاون اقتصادي من دول الإتحاد الأوروبي ودول المنطقة المتوسطية رغم تعرضها لحالات من التذبذب وعدم الاستقرار في التعاون في المسائل الاقتصادية، حيث كان من أهم العوامل التي دفعت دول الإتحاد الأوروبي إلى اعتماد سياسة اقتصادية متوسطية ما يلي:

- انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط والتقدم الذي شهدته في مراحلها الأولى الشيء الذي شجع دول الإتحاد الأوروبي [1]على بلورة فكرة "السياسة المتوسطية" حيث تعد عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في أكتوبر 1991 بمثابة الجسر الذي عبرت منه أوروبا باتجاه الدعوة إلى إقامة إطار للتعاون المتوسطي يضم البلدان العربية وإسرائيل.

- خشية دول الإتحاد الأوروبي من تطور أحداث الأزمة الجزائرية ومن تنامي حدة التيار الإسلامي في شمال إفريقيا، حيث حذت الدول الأوروبية الأخرى نفس الموقف الفرنسي الذي أبدى مخاوف كبيرة من قيام نظام إسلامي في الجزائر قد ينتهج سياسات معادية لفرنسا ولأوروبا وللثقافة الغربية ويهدد مصالحها الاقتصادية الضخمة في شمال إفريقيا التي تعتبر بمثابة منطقة نفوذ فرنسية دون منازع.

وتعتقد الدول الأوروبية أن أي تغيير سياسي أو فشل أو نجاح أي سياسة في شمال إفريقيا قد يؤثر بشكل أو بآخر على المصالح الأوروبية. فالاستقرار أو الاضطراب الذي قد يشهده الشمال الإفريقي سوف يؤثر على باقي الدول المجاورة مما يعني تهديد المصالح الأوروبية الحيوية فيها.

1- ازدياد حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الأمن والاستقرار في جنوب وشرق المتوسط وانعكاس ذلك على أوروبا في شكل الهجرة غير الشرعية نحوها، الشيء الذي دفع بهذه الأخيرة إلى محاولة تشخيص

[1]خير الدين العايب، **مرجع سابق**، ص69

المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط والتي يعتقد أن سببها الرئيس يعود إلى الضعف في البنية الاقتصادية التي تشكل حقلا خصبا لتنامي ظاهرة الهجرة، لذلك تسعى الدول الأوروبية إلى مساعدة دول الضفة الجنوبية للمتوسط على تنمية اقتصادياتها للقضاء على الأسباب التي قد تهدد المصالح الأوروبية في المنطقة.

2- حاجة دول الإتحاد الأوروبي إلى فتح أسواق جديدة تستطيع من خلالها زيادة قدرتها التنافسية مع الولايات المتحدة واليابان وتطوير مختلف صادراتها، وبالتالي فإن نمو الدول المتوسطية الجنوبية يؤدي حتما إلى زيادة استيرادها للمنتجات الأوروبية، ومن أجل ذلك قررت دول الإتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية خلق فضاء اقتصادي واسع يتوج بإقامة منطقة للتبادل الحر بحلول عام 2010.

3- كما ترى دول الإتحاد الأوروبي أنه من الضروري ربط جنوب المتوسط بها للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية خوفا من تعريف هذه الدول للعزلة في إطار النظام الاقتصادي العالمي، الأمر الذي قد يؤدي إلى سيطرة قوى دولية أخرى عليها خاصة في ظل التحولات الدولية والإقليمية التي تتعرض لها المنطقة، وفي ظل النظريات الجديدة التي تطرأ حول التكامل الأوروبي، بحيث أصبحت الشمولية والإقليمية من خصائص الاقتصاد العالمي الحالي وبالتالي أدى تكون المجموعات الاقتصادية والإقليمية إلى تشكيل خارجة اقتصادية جديدة للعالم.

ولعل أهم ما تم تقديمه في هذا الإطار مباشرة بعد مؤتمر برشلونة هو سياسة الشراكة الأوروبية المتوسطية التي كانت قد هدفت إلى تحقيق الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والشراكة الاجتماعية والثقافية.[1]

لقد كان للهيمنة الأمريكية على معظم أسواق العالم بالغ الأثر على مستقبل الاقتصاد الأوروبي الصاعد والطامح بدوره إفتكاك مكانة معتبرة في المنظومة الاقتصادية العالمية خصوصا مع فترات الازدهار التي شهدتها معظم الاقتصاديات الأوروبية خلال العشريتين الماضيتين، هته السيطرة الأمريكية دفعت بالأوروبيين إلى البحث عن البدائل الكفيلة باسترجاع نوع من التوازن وبالتالي توجهت أنظار الساسة في الإتحاد الأوروبي الصاعد إلى دول الضفة الجنوبية للحوض المتوسط والتي تعتبر الشريك التجاري الأول لأوروبا إذ أن دول الاتحاد الأوروبي تستأثر بما يزيد عن الـ 40 بالمائة من إجمالي ما تستورده دول المنطقة ناهيك عن أن الأسواق الأوروبية تستوعب أكثر من 28 بالمائة من إجمالي صادرات دول المنطقة.[2]

[1] وليد محمود عبد الناصر، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، **السياسة الدولية**، السنة 22، العدد 124، أفريل 1996، ص 112.
[2] الحاج علي، **مرجع سابق**، ص 208.

وسعت الدول المشكلة للإتحاد الأوروبي إلى تنمية علاقات اقتصادية قوية مع دول جنوب الضفة المتوسطية وذلك من خلال إنشاء منطقة ازدهار مشتركة من شأنها تدعيم التنمية الاقتصادية في السوق المتوسطية عبر اتفاقات جديدة للشراكة والتبادل الحر وهو ما تجسد في مؤتمر برشلونة والذي سعت الدول الأوروبية من خلاله تحقيق الأهداف التالية:[1]

تطوير عملية الإندماج الأوروبية.

- تدعيم إبراز الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض المتوسط.

-تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

-الرغبة الأوروبية للعب دور مؤثر في السياسات العالمية.

-تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لبناء شرق أوسطي في مناطق التبادل الأورومتوسطي.

-تحقيق مزيد من التكامل والإندماج في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير منطقة المتوسط ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل كما أن الدول المتوسطية بدورها ترمي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

-فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب سياسة الحماية.

لقد جاء مؤتمر برشلونة تكريسا للمجهودات الكبيرة التي بذلتها دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط من خلال العديد من الاجتماعات واللقاءات المختلفة والتي تهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة والتبادل السلعي بحلول عام 2010 والتي تضم حوالي 700 مليون نسمة[2] وذلك عبر إزالة الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية عليها إضافة إلى مجالات التعاون الأخرى المتاحة أمام هذه الشراكة، كما تهدف تحقيق الازدهار الاقتصادي لبلدان المنطقة العربية والمتوسطية من خلال:

-اندماجها مع أهم قوة اقتصادية في المنطقة وهي الإتحاد الأوروبي.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 168.

[2] سامح غزالي، "خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية"، **السياسة الدولية**، السنة 33، ع129، ص 167.

-أقلمتها مع المنافسة العالمية وقوانين منظمة العالمية للتجارة.

-لدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة كمجموعة ترتبط بمنطقة تجارية موحدة تجعلها قادرة على التأثير في مجريات التبادل التجاري الدولي.

الانتفاع من الدعم الأوروبي للقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية.

-الانتفاع بالإنجازات المستخلصة من الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وبصفة خاصة في ما يختص بالاستثمارات الأجنبية.

واتفقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على مجموعة من القواعد الاقتصادية التي ستتركز عليها منظمة التجارة الحرة وأهمها:

-توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ.

-توحيد قواعد حماية الملكية الفردية.

ج- اعتماد وسائل المنافسة المتكافئة.

وفي مجال التعاون الإقليمي تم الاتفاق على تحديد ست أولويات:

وهي التعاون الصناعي، البيئة تبادل المعلومات الأمنية، الطاقة، المياه، النقل كما تم تحديد مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول بين الدول المشاركة في هذه الشراكة على الشكل التالي:[1]

1. مجال الاستثمار: تنصب الجهود على تنمية الإدخار المحلي باعتبار أن ذلك هو الأصل في العملية الاقتصادية كما توضع الآليات المناسبة لاستقطاب الاستثمار الخارجي.

2. إزالة الحواجز التي تعترض الاستثمارات بما فيها المصرفية.

3. دعم جهود التعاون والتكامل الثنائي الإقليمي من أجل إغناء الشراكة الإقليمية.

4. دعوة المؤسسات إلى إقامة اتفاقيات ثنائية حول عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك (براءات الاختراع، التسليف ...إلخ).

[1] الحاج علي، **مرجع سابق**، ص 213.

5. الاهتمام بتشجيع تبادل المعلومات الصناعية التقنية، وعصرنة الحقول الإدارية بالتخلص من البيروقراطية، وتحديث البيئة القانونية، ووضع أسس واضحة للتنمية الإقليمية – المتوسطية.

6. تشجيع إدخال العناصر والأفكار البيئية في كل المفاصل السياسية والاقتصادية، أسوة بحالة التغيرات التي تشمل اليوم العالم كله.

7. الالتزام بالتركيز على أهمية المرأة في نجاح البرامج التنموية الأورومتوسطية.[1]

8. عصرنة الزراعة المتوسطية وتنمية الريف في الإقليم بالإستفادة من الخبرات الأوروبية في الأراضي المتوسطية.

. تلتزم الدول المتقدمة في الشراكة على تقديم المساعدة للدول الأقل تقدما بقصد تقوية الطاقة الذاتية في البحث وتشجيع الأبحاث العلمية، وإقامة المشاريع المشتركة بين دول الشراكة.

10. تقدم دول الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية إلى الدول المشاركة تقتطع من الموازنة الاتحادية في شكل قروض يمنحها المصرف الأوروبي للاستثمار بموجب اتفاقيات جانبية بين الدول الأعضاء.

كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من اللقاءات تلت مؤتمر برشلونة ففي 15 و 16 أبريل 1997 عقد المؤتمر الثاني للشراكة الأورومتوسطية في مدينة فاليتا بمالطا وذلك لتقديم ما أنجزته مسيرة برشلونة منذ 1995 والبحث في المصاعب التي تواجه برامج إنفاق المساعدات الأوروبية وخطة تأهيل المؤسسات الصناعية في جنوب شرق المتوسط والعراقيل التي تواجه مفاوضات الشركة. وأهمها التدهور الحاصل في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي فلسطين تحديدًا.

إن دول الإتحاد الأوروبي أعلنت في مؤتمر برشلونة عدم التداخل بين عمليتي الشراكة الأوروبي – المتوسطية ومؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط إلا أنها أكدت بشكل واضح إلتزام جميع أطراف الشراكة، بما فيها إسرائيل بالقواعد الأساسية التي تقوم على أساسها عملية السلام في الشرق الأوسط، لذلك طالبت الدول العربية المشاركة في هذا المؤتمر الاتحاد الأوروبي القيام بدور سياسي يساهم في الضغط على إسرائيل كي تلتزم بالمواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية خاصة تلك التي أبرمت بينها وبين السلطة الفلسطينية ولم يتم تنفيذها بشكل كامل من الدولة العبرية. على اعتبار أن عدم الاستقرار في المنطقة قد يؤثر سلبا على مشروع الشراكة الأورومتوسطية حيث تمسكت

[1] سامح الغزالي مرجع سابق ص 168

الدول العربية بمواقفها تجاه إسرائيل الأمر الذي كاد أن يعصف بالمؤتمر حيث أصر الدول العربية وخاصة لبنان وسورية على ضرورة أن يتضمن البيان الختامي للمؤتمر موقفا واضحًا وقويا يدين إسرائيل من خلال النص على انسحابها من الأراضي المحتلة، والتنديد بعملية الاستيطان في القدس الشرقية، وضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة، والتأكيد على ضرورة أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. [1]

ولكن نتائج المؤتمر لم تعكس التطلعات العربية حيث لم تتخذ قرارات سياسية أو اقتصادية تساعد على تحقيق المطالب العربية وإنما تم التأكيد على أن المبادرة الأورومتوسطية ليس من شأنها الحلول محل الأنشطة والمبادرات الأخرى التي تجري لصالح عملية السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي 15 و 16 أبريل 1999 عقد المؤتمر الأورومتوسطي الثالث بشتوتغارت بألمانيا في ظل أزمة كوسوفو وجمود عملية السلام في الشرق الأوسط حيث هدف إلى إعطاء دفعة سياسية قوية للشراكة الأورومتوسطية وذلك بعد أن تبينت للدول الأوروبية الصعوبات التي واجهتها السياسة الأوروبية الاقتصادية في إقامة الحوار على المستويين السياسي والأمني، إضافة إلى عدم إمكانية الفصل بين عملية السلام في الشرق الأوسط وبرنامج الشراكة الأوروبية – المتوسطية.[2]

وبسبب جمود عملية السلام والخلاف السوري – الإسرئيلي حولهان اختتمت أعمال المؤتمر دون صدور بيان ختامي. إلا أن مشاركة ليبيا كان الحدث الأبرز بعد أن رفعت العقوبات التي كانت مفروضة عليها بسبب حازمة لوكربي.

ثانيا : الآليات الاجتماعية والثقافية

تهدف الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية إلى تقريب الشعوب بعضها من بعض وإلى تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية، وهي ترتكز على الأسس التالية:[3]

أ- إقامة حوار متزن يقوم على أساس احترام الثقافات والأديان.

ب- التعاون في مجال وسائل الإعلام المشتركة عبر مختلف القنوات المتطورة.

---

[1] الحاج علي، **مرجع سابق**، ص 215

[2] سامح غزالي، **مرجع سابق**، ص 166.

[3] الحاج علي، **مرجع سابق**، ص 211.

ج- احترام الحقوق الاجتماعية الرئيسية القائمة والمؤسسة على القوانين المدنية الإنسانية.

د- إبراز الدور المهم للمجتمع المدني في عمليات الإنماء التي تطال كل الميادين الاجتماعية.

هـ- تركيز الحوار وتشجيع الديمقراطية القائمة على أساس التعددية الفكرية والسياسية، وإطلاق التحريات لتشمل مختلف قوى المجتمع، المدنية والسياسية والثقافية والروحية ...، والجماعات ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام.

و- تأمين الرعاية الصحية والاجتماعية للجاليات والمهاجرين واللاجئين، تسهيل عودتهم إلى مواطنهم الأصلية بعد تدريبهم وإغنائهم بالخبرات.

ز- تنظيم الهجرة السرية باتفاقات خاصة تتضمن كافة الحقوق الاجتماعية والإنسانية.

ح- تنظيم الجهود المشتركة لمكافحة التطرف بكل أوجهه.

ط- التعاون الشامل في مكافحة تفشي المخدرات والجريمة خصوصا المنظمة منها، فضلا عن مكافحة التعصب ضد الأجانب وعدم التسامح الذي يقضي على الاستقرار في المجتمع المدني، وأهم البرامج في هذا الصدد ما يعرف ببرامج طومبيس tempus (البرامج لما وراء أوروبي للتعاون في ميدان التعليم العالي).[1]

المبحث الثالث: سياسة أوروبا الأمنية بمتغيري التهديدات والمصالح

المطلب الأول: مضمون ومدلول التهديدات في السياسة الأوروبية

لقد شهدت السياسة الأمنية الأوروبية تطورًا ملحوظًا تجاه بلدان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط وخاصة في الفترة التي تلت مؤتمر برشلونة (عام 1995 م) بالتركيز على الجوانب الأمنية لسياستها المتوسطية، والمتمثلة أساسا في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وكذا المسائل المتعلقة بالإرهاب والتطرف ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات، حيث اعتبر الإتحاد الأوروبي أن معالجة مجمل هذه المشاكل، يجب أن تتم عن طريق تعاون أمني إقليمي بين دول حوض المتوسط، بما يخدم تحقيق السلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط، إذ لا يمكن تحقيق هذا دون معالجة مشكلة الأمن والسلام في المتوسط معالجة شاملة، كما اعتبرت دول الاتحاد الأوروبي خاصة، أن مواجهة نتائج عدم الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة، إلا من خلال تحقيق السلام العادل بين دول المنطقة بمفهومه

[1] المرجع نفسه، ص 211.

الشامل وبشكل أوسع مما هو متعارف عليه تقليديا لمواجهة المخاطر والتهديدات بالصورة المباشرة، بل بالقضاء على مسبباتها.

لذلك فالتحولات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين ساهمت بشكل كبير إعادة بلورت السياسة الأمنية الأوروبية، التي أصبحت تهدف أكثر لجعل منطقة الحول المتوسط منطقة خالية من التوتر والصراعات بالتركيز على مبدأ التعاون المتبادل في جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. [1]

وفي هذا الإطار يمكن أن نجمل أهم التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في النقاط التالية:

أولا ظاهرة الإرهاب:

على الرغم من قدم هذا التهديد إلا أنه تبلورت خطورته بشكل أكبر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث جعلت "الاتحاد الأوروبي" يعيد التفكير في هندسته الأمنية والدفاعية، ويحدد ميكانيزمات التعاون والشراكة الفعلية بين أعضائه ومع دول الغير، فبعد هذه الأحداث ازداد يقين الدول الأوروبية بضرورة امتلاك قدرات عسكرية تدافع بها عن نفسها في حالة حدوث هجمات مماثلة بعد التأكد من أن الولايات المتحدة لن تراعي مصالح وأمن "الاتحاد الأوروبي" ولن تلزم نفسها بالدفاع عنه، حيث أثبتت الحرب الأمريكية على الإرهاب في إطار عملية "النسر النبيل" عدم مراعاة واشنطن للمصالح الأوروبية من جهة وعدم قدرة الدول الأوروبية على التفاعل مع مثل هذه المتغيرات المفاجئة من جهة أخرى، الأمر الذي سرّع وبوتيرة أكبر اقتناع جل دول "الاتحاد الأوروبي" بوجوب امتلاك مظلة دفاعية خاصة وأن هذه الموجة الإرهابية تصبو إلى أن تكون عالمية لاتصالها "بالنزعة الدينية المتطرفة"، وتجاوزها الحدود التقليدية واستخدامها لأساليب غير تقليدية والتي قدّمتها التكنولوجيا المعلوماتية، خاصة فيما يتعلق بالسعي إلى الحصول على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والبيولوجية والنووية، مما ينبئ بإمكانية استعمالها الأمر الذي يشكل خطرًا على جميع الدول ليس فقط "الاتحاد الأوروبي".

[1] **المرجع نفسه، ص 213.**

ثانيا: أسلحة الدمار الشامل

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدًا على الاستقرار والأمن الدولي ليس فقط الأوروبي، وما زاد من خطر هذه الأسلحة هو احتمال وقوعها تحت تصرف فواعل لا عقلانية، ورغم أن المعاهدات والمواثيق الدولية قد قيدت استخدام هذه الأسلحة والمتاجرة بها إلا أن الأمر بقي مجرد توصيات لم تطبق على أرض الواقع.

ولأن امتلاك هذه الأسلحة لم يعد يقتصر فقط على الدول المتطورة بل تعداها إلى الدول النامية بل حتى بقية الفواعل الأخرى، فإن العالم سيدخل في مرحلة جديدة من سباق التسلح، هذا الأخير الذي سيعرّض الاستقرار الدولي إلى التوتر وجوّ من عدم الثقة بين الفواعل الدولية.[1]

كما أن الخطر لا يمكن فقط في امتلاك هذه الأسلحة بل يكمن كذلك في إمكانات استعمالها حتى من طرف الدول المتقدمة، وهذا ما تخوفت منه الدول الأوروبية خاصة بعد إحياء الولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي في عهد الرئيس "بيل كلينتون" بإنشاء هيئة الدرع الصاروخي عام 1993 كخطوة أولى نحو إقامة نظام دفاع صاروخي أمريكي مضاد للصواريخ الباليستية، والذي يتطلب إقامة منظومة استطلاع وإنذار مبكر تكشف مكان ولحظة إطلاق الصواريخ المعادية، مما يسهل تدميرها عند أو بعد الإطلاق وقبل وصولها إلى أهدافها.

ورغم أن إدارة "كلينتون" قد طمأنت الأوروبيين بأن أمريكا ستجعل تكنولوجيا هذا النظام متاحة للدول المتقدمة، إلا أن قادة "الإتحاد الأوروبي" قد اعتبروا هذا المشروع إعلانا صريحا عن بداية سباق جديد مهدد للاستقرار العالمي، لأن هذا المشروع سيدفع الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية إلى إنتاج المزيد من الصواريخ الباليستية الهجومية وتطويرها من حيث المدى، الدقة والفاعلية، كما أنه يؤدي إلى زيادة حدة التوتر في العالم ويدفع روسيا ودولا أخرى إلى سباق تسلح صاروخي نووي يهدد دول "الإتحاد الأوروبي" باعتبار أنها مجاورة لتلك الدول "الخطرة".[2]

ثالثا – الصراعات الإقليمية:

تشكل هذه الأخيرة تهديدا لا يستهان به على الاستقرار الإقليمي في منطقة ما في العالم، فالأزمات والصراعات ذات الطبيعة الإنفصالية والعرقية في شرق أوروبا والتي كان أشدها الأزمة اليوغسلافية وما تبعها من أزمات فيا لبوسنة

[1] سامح غزالي، مرجع سابق ص 168

[2] كمال الأعور، "الدفاع الصاروخي الأمريكي، موازين جديدة للقوى"، **المجلة الدفاعية**، لبنان: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، العدد 37، (سبتمبر2013)، ص 0

والهرسك وكوسوفو ومقدونيا، ولدت توترا شديدا أنذر بنشوب أزمة حادة قد تتوسع لتشمل إقليم نظامية مما شكله الاتحاد السوفييتي لكن ليست أقل خطرا منه، الأمر الذي حتم على الدول التهديدات بشكل يتجاوز في غاياته مجرد ردع التهديد أو تدميره، بل التعاطي معه بما يتيح تعديل شروط التفاعل لتصبح أكثر إيجابية وسلمية من خلال منهج يقوم على الوقاية من الصراعات.[1]

ولأن دول "الاتحاد الأوروبي" لا تملك الآليات اللازمة للتصدي لمثل هذه التهديدات فقد زاد تخولها منها خاصة مع إعلان الولايات المتحدة عدم التدخل في هذه الأزمات نظرًا لأنها لا تدخل في اهتمامات واشنطن، ورغم أن الموقف الأمريكي هذا قد تغير في بداية عام 1995 بتدخلها لإنهاء الصراع في منطقة البلقان، إلا أن هذا أظهر بوضوح أكبر مدى فشل"الإتحاد الأوروبي" في تسوية هذا النوع من الصراعات، وأقنعه بأن الصواريخ الأمريكية أقوى فعالية من كافة القرارات التي اتخذها هو.[2]

ويضاف إلى هذا كله تهديدات أخرى مثل **تصدع الدول** وما ينجم عنه من تهديد للاستقرار العالمي في مناطق عديدة من العالم مثل الصومال، ليبريا، وكذا **الجريمة المنظمة** وآثارها السلبية على الدول خالة عند الاتجار بالمخدرات والأسلحة الخفيفة التي تهدد الدول في كيانها.

إن اجتماع كل هذه العناصر (الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية ... إلخ) حتم على "الاتحاد الأوروبي" التفاعل من هذه التهديدات في حلقة من التعايش والتصادم المباشر في نفس الوقت، فالتعايش أوجب إيجاد آليات أمنية ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، والتصادم المباشر دفع إلى بناء سياسة دفاعية ذات بعد عسكري يقتضي إيجاد آلة عسكرية لمواجهة هذه التهديدات إما في معاقلها بصورة الفعل ورد الفعل أو وقائيا باحتوائها قبل وقوعها.

رابعا: ظاهرة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي

شكلت ظاهرة الهجرة من بلدان جنوب وشرق حوض المتوسط إلى الدول الواقعة على شواطئه الشمالية (الأوروبية) بعدًا مميزًا ومهما من أبعاد سياسات التعاون الأوروبي العربي حيث مثلت الهجرة تحديا وفرصة في آن واحد أمام تعزيز الشراكة الأوروبية متوسطية وذلك نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى مثل

[1] مالك عوني، **مرجع سابق**، ص 90.

[2] نبيه الأصفهاني، "الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد (جويلية 1997)، **السياسة الدولية**، ع130، (أكتوبر 1997)، ص 134.

البطالة والبيئة والاستقرار السياسي والأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية والدول الأوروبية وكذلك لاتصالها بالمسائل الأمنية، بما في ذلك التخوف من التطرف الإسلامي والعنصرية وأعمال العنف والإرهاب. وقد أخذت قضية الهجرة مع بداية التسعينات من القرن العشرين تحتل قمة أوليات العمل السياسي في دول الاتحاد الأوروبي في إطار تعاونا مع دول جنوب وشرق المتوسط، نظرًا لما تمثله تدفقات الهجرة من صراعات مستقبلية قد تثير نزاعات عسكرية حيث شهد عام 1995 تحول الاتجاهات المعادية للهجرة والمهاجرين من أفعال معزولة إلى سياسات عامة حيث أصبح المهاجرون هدفا لحملات تسعى لقمعهم أو طردهم.[1]

وقد شكلت الهجرة حرجا وحساسية للسياسات الأوروبية كقضية سياسية واجتماعية في ضوء تزايد حدة الضغوط السكانية، وارتفاع معدلات البطالة، والتباينات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة والتباينات الاقتصادية والاجتماعية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

إن التغيير الديمفرافي في المنطقة العربية على سبيل المثال بات يشكل القنبلة السكانية حيث تبلغ نسبة النمو الديمغرافي فيها 204 بالمئة مقارنة بـ 0,5 بالمئة في الاتحاد الأوروبي وهذا وفق إحصائيات سنة 1997[2] ويؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين ضفتي المتوسط (الشمالية الأوروبية والجنوبية والشرقية والعربية في سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية في إطار حرية الحركة بالنسبة إلى العمالة، وفي ضوء التأقلم مع إزالة حواجز حركة الأفراد في دول الإتحاد الأوروبي، وتعتبر الدول الأوروبية إلى الهجرة السرية التي تنطلق في غالب الأحيان من الدول العربية للضفة الجنوبية للمتوسط على أنها تهديدًا أمنيا بالغ الخطورة بخاصة أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا يزداد سنة تلو الأخرى في ضوء تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدان المنطقة العربية وما جاورها من المناطق الإفريقية على وجه الخصوص وهو ما نلمسه في الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين من أصحاب البشرة السمراء الذي يتخذون من المغرب وبدرجة أقل الجزائر كمراكز عبور نحو أوروبا والشواطئ الاسبانية والإيطالية والفرنسية على الخصوص.

الشيء الذي دفع بالإتحاد الأوروبي إلى الطلب من الدول المغاربية إقامة قواعد على أراضيها يرحل إليها المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على أراضيه أو الذين سيلتحقون به فيما بعد، غير أن الموقف المغاربي والجزائري على وجه

[1] كمال الأعور، مرجع سابق ص41

[2] وليد محمود عبد الناصر، مرجع سابق ص 112.

التحديد رفض الفكرة مبدئيا امتعاضه من إمكانية تحول أراضيه إلى قيتوهات لهؤلاء المهاجرين مما يشكل تهديدا قويا على أراضيها داعية في نفس السياق إلى ضرورة معالجة المشكلة من جذورها من خلال دراسة الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هذه الظاهرة ومن ثم مساعدة الدول العربية والإفريقية على تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية لسكانها قصد الحيلولة من دخولهم في مغامرات لا تحمد عقباها والتي تنتهي في معظمها من التحول من التوجه لقارة الأحلام كما يسميها البعض إلى الوقوع ضحايا عصابات الهجرة التي تسلب الشباب الحالمين نقودهم وترمي بهم في عرض البحر عرضة لكافة المخاطر التي قد تعصف بهم إلى الهلاك المحقق في غالب الأحيان.

وقد بدأ الحديث عن الترحيل سواء بالتراضي أم بصورة قصرية لعشرات الآلاف من المهاجرين الذي لا يملكون وثائق على التراب الفرنسي ومعظمهم من الجزائريين مما قد يشوش على البقية الباقية من فرص إقامة علاقات إستراتيجية بين الجزائر وفرناس قد تضفي إلى التوقيع على معاهدة الصداقة بين البلدين.

كما أن ملف تنقل الأشخاص يبقى من الملفات العالقة بالرغم من توقيع معظم دول المغرب العربي اتفاقيات للشراكة مع الاتحاد الأوروبي الشيء الذي يبقى كل الاحتمالات ممكنة حول هذه المشكلة البالغة التعقيد.

المطلب الثاني: مضمون ومدلول المصالح في السياسة الأمنية الأوروبية.[1]

أما النقطة الثانية الكامنة وراء إقامة سياسة دفاعية أوروبية فتتلخص أساسا في المصالح والاهتمامات الإستراتيجية لأوروبا وما يمكن أن يحول دون تحقيقها، خاصة ما شكلته الولايات المتحدة الأمريكية من تهديدات عليها من مناطق شتى من العالم.

إن الترتيبات التي تلت انهيار الإتحاد السوفييتي كانت انتقالية إلى حد بعيد خاصة لما أتاحته من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة شؤون العالم، الأمر الذي عرّض العلاقات عبر الأطلسية إلى تصدع استوجب تغييرات هيكلية على هذه العلاقة من قبل طرفيها؛ فعلى مدى الأربعين عاما الأخيرة من القرن العشرين كانت ثلاث عوامل أساسية وراء تماسك العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين؛ تمثل العامل الأول في عنصر القوة وتصورات التهديد السوفييتي والتزامه بالثورة العالمية من جهة وجواره الجغرافي، والذي جعل الأوروبيين مستعدين للتنازل عن بعض المصالح الإستراتيجية التي هي محل خلاف بينهم وبين الولايات المتحدة من أجل المحافظة على جبهة مشتركة، وكان العامل الثاني هو المصالح الاقتصادية الأمريكية في أوروبا أما العامل الثالث فكان وجود جيل

[1] كمال الأعور مرجع سابق ص 42

من النخب الأوروبية والأمريكية التي كانت خلفياتها الشخصية وخبراتها تدفعها للالتزام بقوة فكرة الوحدة الأطلسية، غير أن اختفاء الإتحاد السوفييتي كعدو مشترك للجانبين قد عرض هذه العوامل للتآكل؛ فخلال عقد التسعينات بدأت بالفعل صراعات المصالح تبدو أكثر وضوحا تعبّر عن نفسها على ثلاث جبهات: السياسية والاقتصادية والأمنية. [1]

أولا: سياسيا:

أظهرت العديد من الأزمات والقضايا ذات الطابع الدولي والإقليمي اختلافات في الرؤى والتقييم والمصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين وقد كشف الصراع في البوسنة وكوسوفو في ذلك جليّا، فالأمر الذي زاد من تخوف الأوروبيين من هذه الأزمات هو الموقف الأمريكي اتجاهها، إذا كانت إدارة الرئيس "جورش بوش الأب" حينها قد أعلنت أن هذه الأزمات لا تدخل ضمن اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية وأن المصالح الأمريكية لا تقرر إرسال قوات أمريكية إلى البوسنة، سواء من خلال الناتو أو منفردة أو من خلال عمليات الأمم المتحدة، هذا بالإضافة إلى مجموعة من القضايا الأخرى مثل المعارضة الأوروبية للحملة الأمريكية ضد العراق والاختلاف مع واشنطن حول أسلوب التعامل مع كوريا الشمالية، كما كان للأوروبيين وجهة نظرهم المختلفة حول قضايا عملية السلام في الشرق الأوسط.

ثانيا: اقتصاديا:

ويمثل المستوى الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي أكثر الجبهات خطورة لإمكانيات الخلاف، فقد ضاعف توجه الاقتصاد إلى العالمية وحرية الأسواق من شدة التنافس وبالتالي من إمكانيات الخلاف، مما قد ينبئ بأن كلا الطرفين يتحركان نحو صراع لا مصالحة فيه حول المصالح الاقتصادية والصناعية وخاصة في الصناعات الإستراتيجية والتي يعتبرها كل جانب جوهرية لسيادته الاقتصادية وأمنه القومي.

ثالثا: أمنيا:

أما على المستويين العسكري والأمني موضوع البحث، فقد تمحورت الخلافات فيها حول قضيتين: الأولى هي اتجاه "الاتحاد الأوروبي" نحو بناء قدراته الدفاعية الذاتية، والثانية هي المشروع الأمريكي لبناء نظام قومي للدفاع ضد

[1] وليد محمود عبد الناصر، التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، **السياسة الدولية**، السنة 32، أبريل 1997، ص 113.

الصواريخ (NMD)، فقد كشف الصراع في كوسوفو وبشكل كليّ اعتماد أوروبا العسكري على الولايات المتحدة الأمريكية وتخلي هذه الأخيرة عن تقديم المساعدة المطلقة لهم.[1]

إن الاختلافات السابقة أدت بأوروبا إلى الشعور بعدم الثقة بأمريكا، لأنه تريد فرض هيمنتها على أوروبا والعالم وهذا مؤكد في تصريحات الإدارة الأمريكية فقد أكد وزير الخارجية السابق "وران كريستوفر" أن: "أمريكا ستواصل قيادتها للعالم وهي مستعدة أن تعمل بطريقة حاسمة لحماية مصالحها (...) وإذا احتجنا إلى إجابة جماعية فسوف نطلب ذلك من الدول التي تؤيدنا أما في حالة الضرورة سنتصرف بمفردنا".

وهذا يعني بالنسبة لدول غرب أوروبا أنه لا يمكن ضمان استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في مهمة الحفاظ على أمن قارتهم، خاصة وأن أوروبا ووسط آسيا وشمال إفريقيا[2]، وعلى هذا الأساس وجدت الدول الأوروبية نفسها مجبرة على تطوير قدراتها الدفاعية لحماية مصالحها، كما صرّح الرئيس الفرنسي "جاك شيراك": "أن أوروبا ينبغي أن تكون أحد أكبر العناصر الفاعلة في العالم وعليها ترسيخ السلام والأمن في أراضيها وحماية مصالحها، إلى جانب بقاء أمن أوروبي جديد (...) وعليها أن تشارك في إرساء الأمن العالمي كما يملي عليها تاريخها ويفرضه".[3]

ويعكس النزاع القائم حول المصالح نزاعا أشمل وأهم حول الدور الاستراتيجي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و"الاتحاد الأوروبي" على المستوى الدولي وفقا لمبدأ تعدد الأقطاب. من هنا اتضح للأوروبيين أن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لما بعد الحرب الباردة لا تتضمن الحفاظ على المصالح الأوروبية، كما أصبح واضحا للأوروبيين أن أمريكا ستعتمد في خطتها العسكرية على مصالحها الإستراتيجية والقومية فقط، لذلك وجب على الدول الأوروبية أن تبحث عن بديل للحماية التي كانت توفرها أمريكا خلال الحرب الباردة، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الإدراك المتغير للمصلحة الغربية خاصة منها الأمريكية على حساب المصلحة الأوروبية، علاوة على سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتباع إستراتيجية تتوافق أكثر مع الدور الجديد الذي تريد أن تلعبه في عالم ما بعد الحرب الباردة المتمثل في قيادتها المتفردة للعالم وإلغاء أو على الأقل تأخير ظهور قوة مناوئة لها هادفة في ذلك إلى

---

[1] وليد محمود عبد الناصر، التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، **السياسة الدولية**،مرجع سابق ص 114

[2] سعيد الأوندي، "أوروبا ... أمريكيا وإشكالية الهيمنة"، **السياسة الدولية**، العدد 141، (ديسمبر ,2013)، ص 183.

[3] **المرجع نفسه.ص184**

تحقيق مقولة "إن القرن الحادي والعشرين سيكون بالضرورة أمريكا" والتي تعني بالضرورة تقليل دور أوروبا في الساحة الدولية.[1]

[1] المرجع نفسه.ص185

خاتمة الفصل :

ومن هذا المنطلق فالتوجه الأوروبي نحو هذا الإقليم الاستراتيجي المغاربي له إمتداد تاريخي بالنسبة للدول الواقعة شمال البحر الأبيض المتوسط بحيث هذا الأخير كانت دول جنوبه مستعمرات سابقة لدول شماله التي تسعى بفعل هذا المتغير التاريخي وضع سياسيات للحد من أي تهديد أمني قد يفرزه هذا الإقليم تجاه دول شمال البحر المتوسط، فأمن هذه الدول مرهون بأمن هذا الإقليم وبالتالي فهذا الفصل سنتناول فيه النقاط التالية:

الخلفية التاريخية للسياسة الأمنية الأوروبية.

آليات السياسة الأمنية الأوروبية في المنطقة المغاربية.

سياسة أوروبا الأمنية بمتغيري التهديدات والمصالح.

الفصل الثالث

السياسة الأمنية الأمريكية

تجاه دول المغرب العربي

إن ما يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع صيغة جديدة لاستراتيجياتها نحو العالم هو شعورها أو إدراكها بمدى أهمية ذلك الجزء أو الإقليم من العالم استراتيجيا، الأمر الذي جعلها تميل بالعديد من المبادرات والمشاريع ثنائية كانت أو جماعية نحو أهم منطقة في العالم العربي وهو المغرب العربي، هذا الأخير وكما ذكرنا في بداية هذه الدراسة يحضى بأهمية جيوستراتيجية بالغة، بإطلاله على حوض البحر الأبيض المتوسط أين تتمركز المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى وجود حليفها الاستراتيجي وهو الكيان الصهيوني بهذا الحوض، وبقدر ما تسعى أمريكا لتأسيس علاقات دولية مع دول الإقليم المغاربي قائمة على الشراكة والتعاون بأبعادها السياسة والاقتصادية والأمنية، بقدر ما هي في مرحلة تمهيدية لاختراق المشروع الأورو متوسطي لاستكمال الهيمنة الكاملة على المنطقة.

وعليه فإن هذا الفصل يحتوي على مضامين من خلالها نسلط الضوء على البعد الأمني للسياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي بحيث نتطرق إلى النقاط التالية:

-الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه دول المغرب العربي.

-آليات تفعيل السياسة الأمنية الأمريكية في المنطقة المغاربية.

-التحولات التي طرأت في بيئة وسياسات الأمن القومي الأمريكي.

المبحث الأول: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه دول المغرب العربي

إن بناء أي استراتيجية ووضعها حيز التنفيذ فإن مظهرها طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي إلا أن محورها خصوصا لدى الولايات المتحدة الأمريكية هو البعد الأمني، فالأمن هو من أولويات سياسات أمريكا لذلك يتعرض هذا المبحث إلى مفهوم الإستراتيجية يليها الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية من منظور أمريكي ثم الإستراتيجية العسكرية الأمريكية (الأمن الصلب).[1]

المطلب الأول:مفهوم الاستراتيجية

أطروحات ألمانية (**كلوزوفيتش**): عرف الإستراتيجية أنها فن استخدام المعاني أو الحروب كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية العامة للدولة.

1, الجنرال بوفر: يرى أن تعريف الألمان هو تعريف ضيق ولا يهتم بالجوانب العسكرية وكيفية استخدام هذه الوسائل ويرى أن الإستراتيجية هي فن جدلية الصراع بين الإرادات الوطنية التي تستعمل القوة لحل النزاعات العالقة بينهم وعليه يمكن القول أن الإستراتيجية تقتصر على الوسائل العسكرية، وأنها أيضا تشمل الجوانب الاقتصادية والايديولوجية والثقافية.

2-العلاقة بين الإستراتيجية وسياسة الدفاع:

سياسة الدفاع هي عبارة عن مجموعة رؤى وبرامج في استعمال التكنولوجية في تنظيم الإنفاق العسكري وبالتالي سياسة الدفاع هي جزء من الإستراتيجية وتتطلب الإستراتيجية العامة للدولة مجموعة من سياسات الدفاع وبالتالي فسياسة الدفاع هي وسيلة لتحقيق الإستراتيجية.[2]

3. العلاقة بين الإستراتيجية والأمن:

في العصور القديمة ما قبل الحرب الباردة كان الأمن يرتبط بالأمن الصلب أو الأمن العسكري لأن الدولة كانت تبحث عن تحقيق أو حماية كيانها ضد أي عدو خارجي، لكن بعد ذلك أصبح الأمن شامل، أي الانتقال إلى المفهوم الأوسع للأمن الذي يتجسد بمفهوم الإنساني وهو التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة (الجانب الاقتصادي) ومنه تم الانتقال إلى الحديث عن الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومع ذلك

[1] جمال حمدان، **مرجع سابق**240.

[2] وليد محمود عبد الناصر، ،مرجع سابق ص 115

يمكن القول أن الأمن أوسع من الإستراتيجية وهو مجال أشمل يحتوي العديد من التخصصات بما في ذلك الإستراتيجية.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لدول المغرب العربي من منظور أمريكي

إن أصدق مؤشر على الأهمية الحيوية للمنطقة العربية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هو أن أغلب المبادئ الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية أعلنت بخصوص المنطقة العربية وحوارها الجغرافي، كمبدأ ترومان عام 1947، ومبدأ ريغان عام 1981، ويعتبر البعض أن المواجهة بالواسطة التي دارت في المحيط الخارجي الشمالي للمنطقة العربية في الأربعينات – تركيا وإيران – كانت عاملا أساسيا في الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين، فالمنطقة العربية تشكل نقطة التقاء قارات العالم القديم وهي الممر البري والبحري والجوي بين أوروبا الغربية والدول الصديقة للحف الغربي في آسيا، وهي أيضا محاذية للجناح الجنوبي للحلف الأطلسي لذلك تعتبر المنطقة مجالا للتنافس بين القوتين العظيمتين، كما تشكل البلاد العربية المطلة على المحيط الهندي الجزء الأساسي في (قوس الأزمان) وهو القوس الذي يكتسب أهمية خاصة مع توجه الولايات المتحدة نحو تكثيف وجودها في المحيط الهندي لاحتواء الاتحاد السوفييتي ويستلم ذلك الوجود إيجاد تسهيلات وقواعد عسكرية في نقاط مختلفة. هذا إلى جانب التركيز على أهمية حماية الخطوط البحرية التي تمر عبهما نقط الحلفاء، وأبرزها مضيق هرمز والبحر الأحمر والخطوط البحرية إلى اليابان، وللمنطقة العربية أهمية إستراتيجية أيضا في كونها محاذية للمنطقة الرخوة أي إيران وتركيا) للإتحاد السوفييتي. ومن جهة أخرى تكتسب منطقة الخليج أهمية حيوية بسبب الاكتشاف النفطي الإستراتيجي للغرب في اعتماده عليها، وتحوي هذه المنطقة على أكثر من 55 بالمائة من الاحتياط العالمي للنفط، وقد دلت حرب 1973، والحضر النفطي الذي تلاها، وانعكاساته السلبية على تماسك الحلف الغربي، على مدى حيوية تلك المنطقة، وتعتبر الولايات المتحدة أن تقدم السوفيات نحو الخليج يؤدي إلى تحييد أوروبا الغربية واليابان وثالثا إلى احتواءها.

كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حيوية لمصالحها وتتجلى أهميته بالنسبة لها، في كونه يقع في منطقة حساسة للمخططات العسكرية، الأمريكية بحيث يمر منه خمس التجارة الدولية، ويبحر فيه باستمرار الأسطول السادس الأمريكي، قريبة من قاعدة روتا في قادشى بالجنوب الإسباني، والتي تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لجعلها أكبر قاعدة أمريكية في الخارج وذات دور حيوي للمخططات

العسكرية خلال العقود المقبلة من القرن الجاري، أما وزارة الخارجية الأمريكية فترى في هذه المنطقة منطقة حيوية سياسيا في محاولة لعب دور الاتحاد الأوروبي الذي يهدد زعامة الولايات المتحدة مستقبلا.[1]

الأمر الذي يضمن للولايات المتحدة عدة مكاسب في مقدمتها: التحكم في الفضاء المتوسطي عبر بوابته الجنوبية، والفضاء الشرق أوسطي عبر بوابته الغربية: وإذا كان هذا المشروع يصطدم بمصاعب جمة منها ما يتصل بمحدودية وضبابية الرؤية الإستراتيجية – الأمريكية نفسها. أما الإشكال الأبرز الذي يطرحه الرهان الأمريكي في هذه المنطقة فيتمثل في نتائجه المضاعفة على مستوى العلاقات الأمريكية الأوروبية والعلاقات المتوسطية – الأوروبية.[2]

ويرى الباحث العربي جمال حمدان: "أن منطقة البحر المتوسط لم تكتسب أهميتها الدولية في العقود الأخيرة فحسب بل أن ذلك يعود إلى القرون الوسطى حيث اكتشف العرب والمسلمون البعد الإستراتيجي للمنطقة من خلال تمكن الإمبراطورية العثمانية من بسط سيطرتها عليه وبالتالي استطاعت أن تتحكم في العالم من خلال مراقبتها كل الأساطيل التجارية والحربية التي كانت تجوب البحر المتوسط.[3] وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على منطقة حوض البحر المتوسط منذ الحرب العالمية الثانية وبداية تشكل الصراع الثنائي الأقطاب مع الاتحاد السوفييتي خصوصا بعد تقسيم ألمانيا سنة 1948، ففي بيان الوزارة الخارجية الأمريكية عرضته أمام الكونغرس جاء فيه: "تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط خاصة منطقة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والعالم الحر، فهي تقع على الطرق الرئيسية للمواصلات البرية والجوية في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، كما أنها جسر أرضي بين آسيا وإفريقيا يعرض إفريقيا للخطر إذا ما استولى عليها الاتحاد السوفييتي، وهو من مصادر المادة الإستراتيجية الأولى، أي النفط الذي بعد استمرار توفره شيئا أساسيا للدول الصديقة في أوروبا وآسيا حيث يستمد منه ثلاثة أرباع النفط المطلوب لأوروبا الغربية".

[1] خير الدين العايب المرجع السابق ،ص87.
[2] المرجع نفسه، ، ص89.

المطلب الثالث: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية

أشار الرئيس جورج بوش الأب في آخر خطاب له أمام طلبة الأكاديمية العسكرية في بنسلفانيا عام 1992 "لقد حان الوقت لتقوم الو.م.أ للعالم أن عهدًا جديدا قد بدأ، عهد ستصنعه الولايات المتحدة الأمريكية بمبادئها الليبرالية التي تدافع على الشعوب وعن القيم النبيلة التي دافع عنها أسلافنا، إنه نظام جديد تأخذ فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مسؤوليات جسيمة ولكنها قادرة على تحملها لأننا شعب خلقنا لتحمل المسؤولية الدولية".

ومنه نستنتج أن السياسة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الأب اعتمدت على خيارين رئيسيين هما: التدخل والمقصود به رفض العزلة وله شقان عسكري واقتصادي ويمتد نطاقه على الصعيد الجهوي عن طريق حلف شمالي الأطلسي والمنظمات الإقليمية الأخرى كمنظمة الألينا ALENA والأوبك OPEP وكذا على الصعيد الدولي عن طريق منظمة الأمم المتحدة وكذا المنظمة العالمية للتجارة.

والخيار الثاني هو الإنتشار أو التوسع فالمقصود به نشر الديمقراطية التي تسمح بخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بينت لنا الحرب الأمريكية الأخيرة بغزو بلد عضو في الأمم المتحدة ومن دون الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي الذي وقف جل أعضائه ضد هذه الحرب باستثناء بريطانيا الحليف القوي للولايات المتحدة الأمريكية التي ضربت عرض الحائط كل المبادئ الديمقراطية في سبيل تحقيق إحدى أكبر مصالحها الإستراتيجية ألا وهي التحكم في مصادر الطاقة من خلال التواجد بالقرب منها والسيطرة عليها.

ويمكن أن نلاحظ أيضا أن هذان الخياران أي التدخل والتوسع يعتبران من الثوابت في السياسات الأمنية الأمريكية سواء بالنسبة للجمهوريين أو الديمقراطيين كما جاء في الوثيقة الصادرة عن البيت الأبيض في عهد الرئيس "كلينتون" سنة 1995 والتي تتضمن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية أو تلك الصادرة سنة 2004 عن البيت الأبيض بزعامة الجمهوريين بقيادة الرئيس بوش الإبن والتي تتضمن الإستراتيجية الأمنية والأمريكية الجديدة.

1. أهداف الإستراتيجية الأمريكية:[1]

تهدف الإستراتيجية الأمريكية للوصول إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي:

[1] وليد محمود عبد الناصر،مرجع سابق ص116

1-تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

-2ترقية الإزدهار الداخلي وذلك بفتح الأسواق الخارجية.

3-تشجيع الديمقراطية في العالم.[1]

ولتحقيق هذه الأهداف الرئيسية فإن النظرية العسكرية الأمريكية تنقسم إلى ثلاثة مكونات متكاملة وهي:

-القوات الإستراتيجية النووية.

-القوات الكلاسيكية (القوات الأطلنطية، قوة الهادئ، وقوة الطوارئ)

-قدرات الدعم والإسناد (نقل، إعادة بناء، بحث وتطوير).

وتعتبر الترسانة النووية الإستراتيجية بمثابة الرادع لأي تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية كما تنتشر القوات الكلاسيكية في أرجاء المعمورة بحيث تنتشر قوة الأطلنطي انطلاقا من القارة الأوروبية وبالضبط في قواعد Norfolk بحيث تستطيع التحكم والمناورة على كامل البحر الأبيض المتوسط وعلى قطاع واسع من الشرق الأوسط والخليج العربي الذي يشهد خلال أواخر سنة 2007 أكبر تواجد عسكري للأساطيل الأمريكية منذ عدة عقود بسبب محاولة الولايات المتحدة الضغط على إيران لإيقاف برنامجه النووي السلمي تحت طائلة التهديد بتوجيه ضربات خاطفة لمنشآتها النووية وفق سيناريوهات عددية قد تبدأ بالضربات الجوية بمشاركة إسرائيلية كما يلوح في الأفق من خلال قيام طيران هذه الأخيرة بخرق المجال الجوي السوري في سابقة قد تهدد بمزيد من التصعيد في المنطقة، أما قوة الهادي فهي تركز على اليابان وكوريا الجنوبية ومهمتها هي إحداث التوازن مع القوة النووية الصينية والتقليدية وكذلك تعويض صحف القدرات العسكرية اليابانية، وكذا مراقبة الأزمات المحتملة في أقصى الشرق الروسي وتقويض الحصول على قدرات نووية أو باليستية أو بالنسبة لكوريا الشمالية، أما بالنسبة لقوة الطوارئ فلها إمكانية التدخل في أحد المسارح (أطلنطي، هادئ) التي حددتها الإستراتيجية الأمريكية، أما بالنسبة لقوات الدعم والإسناد المكونة من وحدات النظاميين والاحتياط: فإن استعمال قوات الاحتياطيين في أزمات حقيقية أصبح خيارا مقبولا جدا منذ حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة بل وتعدى الأمر إلى إشراك شركات الحماية الخاصة التي توظف المرتزقة من كافة أنحاء العالم.[2] كما يحدث في العراق من خلال شركة المياه السوداء (Black Water) التي فجرت فضيحة كبيرة من خلال تعمدها قتل المدنيين الأبرياء في

[1] نادية محمود مصطفى ، **أوروبا والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.ص 165.

[2] Paul Marie de la Gorce, **l'Alliance Atlantique**, **Cadre de l'Hégémonie Américaine**, In : Le Monde Diplomatique, n° 541, Avril 1999, p. 18.

العديد من المدن العراقية وتعدمها استعمال القوة المفرطة والعشوائية على غرار قصف القرى والأحياء السكنية لمجرد الاشتباه، كما أن هذه الأخيرة أي شركات الحماية تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة من أسلحة ثقيلة متطورة إلى طائرات الهيليكوبتر الحديثة إضافة إلى أحدث أنظمة الاتصال العسكرية، كما أن معظم منتسبي هذه الشركات من قدماء مستخدمي الجيش الأمريكي إلى عسكريين سابقين ومرتزقة من العديد من دول العالم يشتغلون وفق نظام التعاقد مقابل أموال طائلة تدفع إليهم مقابل قيامهم بمهام قد تصل إلى ارتكاب مجازر كبيرة كما حدث ويحدث في العديد من المدن العراقية من دون رقيب ولا حسيب على اعتبار أن هذه الشركات تحظى بالحصانة من طرف الجيش الأمريكي، بحيث يصعب محاكمة أفرادها في حالة ارتكابهم تجاوزات ضد المدنيين.[1]

. إعادة هيكلة القوات المسلحة:

مع زوال التهديد الشيوعي بتفكك الاتحاد السوفييتي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة هيكلة قواتها من خلال تكليفها بخمسة مهام رئيسية هي:

أولا: إحباط ومواجهة أي اعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية:

بحيث تعتبر كلا من إيران، كوريا الشمالية، العراق من أهم الأعداء للولايات المتحدة الأمريكية وقد أسماهم الرئيس بوش الإبن عشية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بمحور الشر أو الدول المارقة، وكلف البنتاغون والكونغرس بمهمة محاصرة هذه الدول والضغط عليها بكل السبل، كما أن مواجهة إعتداءات محتملة تتطلب تعزيز إمكانية التموقع والاستكشاف.

ثانيا: توفير حضور في أعالي البحار ذا مصداقية أي ضمان محيط دولي ملائم للصحة الاقتصادية والأمن الأمريكي وهذا يترجم ببرامج التدريب المشترك ومساعدات أمنية تتضمن المبيعات العسكرية للخارج.

ثالثا: التحكم في المسلح (Arms control) كاستراتيجية في هذا المجال تهدف إلى التحكم في انتشار واستعمال الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل باستعمال شتى الوسائل سواء الدبلوماسية أو العسكرية ففي حالة فشل الجهود الدبلوماسية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تكون مع الردع الوقائي ضد مثل هذه الأسلحة أي استعمال السلاح الرادع للتخلص من هذه التهديدات، ويعتبر تقرير أعده نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق والسكرتير المساعد في وزارة الدفاع آنذاك "بول ولفويتز" والذي يعتبر من أبرز منظري تيار ما يعرف

[1] خير الدين العايب، **مرجع سابق**، ص 102.

بالمحافظين الجدد أو الصقور في وثيقة أعدت سنة 1992. "تشكل قواتنا النووية رادعًا هاما لأي تحد أو تهديد كوني غير منظور، وفي نفس الوقت تساعد على ردع استخدام طرف ثالث لأسلحة الدمار الشامل" بل الأخطر من ذلك يضيف التقرير: "وحيث أن النظام المدعوم كليا من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف منفردة عندما يتعذر تحرك جماعي".[1]

رابعا: المساهمة في عملية السلام المتعددة الأطراف: من خلال المشاركة الأمريكية خصوصا على مستوى الدعم اللوجستيكي، المعلومات والاتصالات. وتركز الاستراتيجية العسكرية الأمريكية على عدم تدخل القوات الأمريكية في النزاعات إلا في حالات الضرورة القصوى كما حدث بالنسبة للتدخل الأمريكي عن طريق حلف الناتو في كوسوفو أو ما يعرف بأمة البلقان وكذلك بالنسبة لأزمة البوسنة والهرسك، بحيث اضطرت الولايات المتحدة للتدخل بعدما عجزت أوروبا عن ذلك، ووقوفها موقف المتفرج من أطراف النزاع خصوصا عندما وصل الأمر إلى أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها القوات الصربية في عديد من مدن البوسنة والهرسك على غرار العاصمة سراييفو وسربرينيتشا.

خامسا: دعم محاربة الإرهاب

لقد تلقت الولايات المتحدة الأمريكية المتربعة على قمة النظام الدولي في الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001 أقصى الضربات في تاريخها، وذلك من خلال تحطيم أهم رموز قوتها الاقتصادية وأضخم معالم النظام الرأسمالي ممثلا في برجي مركز التجارة الدولي، وكذا إصابة أحد أهم معالم قوتها العسكرية ممثلا في وزارة الدفاع "البنتاغون"، رمز الأمن الأمريكي، وقد شكلت تلك الهجمات التي مازالت تشوبها العديد من نقاط الظل وعلامات الاستفهام، تحديا خطيرًا بهيبة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها المرة الأولى تقريبا التي تصاب فيها هذه الأخيرة في قلب عاصمتها الاقتصادية مانهاتن، بحيث جعلت طائرات البوينغ المختطفة من أهم رموزها عرة لأعنف هجوم في تاريخ أمريكا بعد الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر، غداة الحرب العالمية الثانية، الشيء الذي دفع سلطات الطيران المدني الأمريكية إلى إلغاء جميع الرحلات الدولية المتوجهة إلى الولايات المتحدة وكندا. ومن قاعدة "باركبل" الجوية التي نقل إليها على عجل الرئيس الأمريكي لتأمين حمايته وأعطى هذا الأخير أولى إشارات بداية الحرب على الإرهاب من دون انتظار تحديد التحقيقات في هوية الفاعلين ولا من يقف ورائهم، واعتبر الرئيس الأمريكي في سابقة هي الأولى من نوعها أن هناك محورين في العالم واحد للخير وآخر

[1] Philipe le Marchand :"**Atlas des USA Les Paradoxes de la Puissance**", paris ed complex, ,1997. p188.

للشر وأشار إلى أنه من لم يكن مع الولايات المتحدة فهو ضدها، في إشارة إلى الدول التي تبدي بعض التحفظات على نوايا الإدارة الأمريكية وذكر بالتصريح أن هناك دولا مارقة سماها بالإسم ويتعلق بكل من إيران والعراق وكوريا الشمالية وقد ركزت وسائل الإعلام الأمريكية على إبراز أرقام الضحايا التي كانت في حدود السبعة آلاف شخص، إضافة إلى خسائر فادحة للاقتصاد الأمريكي. [1]

على اعتبار أن المركز المستهدف كان مقرا للعديد من الشركات الأمريكية العملاقة على غرار إحدى أكبر شركات البورصة في نيويورك والتي كانت تشغل لوحدها خمسون طابقا من المركز المدمر. وقد تركزت الاهتمامات منذ الوهلة الأولى على حركة طالبان الأفغانية وعلى تنظيم القاعدة بزعامة السعودي أسامة بن لادن، هذا الأخير الذي اعتبره الرئيس الأمريكي بوش الإبن بمثابة العدو رقم واحد للإدارة الأمريكية على الرغم من أن نفس الشخص كان يحظى سابقا بدعم أمريكي استخباراتي وعسكري، إبان الغزو السوفييتي لأفغانستان نهاية السبعينات وبدأت بالتالي الإدارة الأمريكية بالتحضير للحرب، حيث حصلت على موافقة الكونغرس بمجلسيه مع حصوله على اعتمادات مالية قدرت بوالي أربعين مليار دولار أمريكي من أجل شن الحرب على أفغانستان، منها عشرون مليار للعمل العسكري المنتظر، واستدعى نحو خمسون ألف جندي من قوات الاحتياط وشكل الرئيس الأمريكي حكومة حرب، أعلنت التعبئة وحشدت الأساطيل الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي والمحيط الهندي قرب أفغانستان، وعلى الجانب السياسي شكلت الولايات المتحدة تحالف دوليا لمواجهة قواعد الإرهاب في أفغانستان، واستعانت على وجه الخصوص بدولة باكستان التي مارست عليها ضغوطًا كبيرة لحملها على دخول التحالف باعتبارها السند القوي لحركة طالبان الأفغانية وهو ما حصل بعد قبول الرئيس الباكستاني نذاك الجنرال "برفيز مشرف" على تقديم الدعم لقوات التحالف.

ولم تستغرق القوات الأمريكية سوى ساعات معدودة للدخول إلى أفغانستان بعد ما لم تواجه أي مقاومة تذكر على اعتبار عدم وجود جيش نظامي في مواجهتها وكتفت حركة طالبان بالتحول إلى حرب العصابات التي نجحت من خلالها إلى تحويل أفغانستان إلى مستنقع للولايات المتحدة الأمريكية على غرار المستنقع العراقي، وما زالت تعاني إلى يومنا هذا وفشلت بذلك الإدارة الأمريكية في فرض الأمر الواقع على مدار عهدتين رئاسيتين للرئيس بوش الإبن، الذي ترك لخليفته باراك أوباما أحد أكبر الملفات تعقيدًا. [2]

---

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق.ص 94

[2] بوعشة محمد، مرجع سابق ص 95

وتصنف الإستراتيجية العسكرية الأمريكية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي:

-المصالح الحيوية (Les intérêts vitaux) وهي مصالح أساسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولا يمكنها على الإطلاق الاستغناء عنها، وتعتبرها مصالح حياة أو موت وأهم هذه المصالح الحصول على موارد النفط، والأمن واستمرار إسرائيل، والحفاظ على النظام الليبرالي.

-المصالح غير الحيوية ولكنها مهمة.

المصالح الإنسانية (Intérêts humanitaires).

ويرى "بوب دول" (Bob Dole) مرشح الانتخابات الأمريكية سنة 1992 أن الأرواح البشرية الأمريكية لا يجب أن يغامر بها إلا إذا تعلق الأمر بالمصالح الحياتية وذلك مع استعمال كل الإمكانيات التي تسمح بالوصول إلى الأهداف بصفة مصيرية بالتناسق مع الأهداف السياسية ودعم الرأي العام السياسي.

إن الانتصار الأمريكي في حرب الخليج الأولى سنة 1991 قد عزز فكرة إعادة هيكلة القوات الأمريكية المقترح من طرف "ليس اسبن" سنة 1993 ومنذ ذلك الحين دخل حيز التنفيذ. وشهد الجيش الأمريكي ارتفاع مستوى قواته من 80 إلى 85 بالمائة على ما كانت عليه الحال أثناء الحرب الباردة. هذه الزيادة الكمية رافقتها تغييرات نوعية بحيث أصبح الاهتمام أكثر على: الجاهزية العملياتية وهذا ما يسمح بتعزيز ملحوظ لإمكانيات التوقع (La Projection).

وفي النهاية فإن إعادة الهيكلة تظهر كمرحلة انتقالية لتخطيط القوات التي تسمح في نفس الوقت بالرد على أخطار آنية وحماية نظام الولايات المتحدة كأكبر قوة عسكرية في العالم.

وقد بلغت الميزانية العسكرية المتوقعة للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2007 حوالي 650 مليار دولار وهو رق ضخم جدا مقارنة بميزانيات الدفاع للعديد من الدول الكبرى الأخرى.

وسمحت حرب الخليج الأولى والثانية بتكريس التكنولوجية العسكرية من خلال الدقة بعيدة المدى وكذا أهمية طائرات الاستطلاع عن طريق الأقمار الصناعية المسماة س 31 وطائرات الأواكس وكذا التسيير الإلكتروني للمعلومات وظهور ما يعرف بالقنابل الذكية وبروز أجيال متطورة من الطائرات بدون طيار وكذلك الشأن بالنسبة لبداية ظهور أنواع جديدة من الأسلحة النووية الإستراتيجية، هذه التطور الكبير في التكنولوجيا هو ما

أصبح يسمى الثورة في الشؤون العسكرية R.M.A حيث استخدم مصطلح الثورة لإظهار التغير التكنولوجي لما بعد الحرب الباردة والمعلن عن إعادة تشكيل جذري لأشكال الحروب التي يمكن الخوض فيها وهي أربع:

– **التفوق المعلوماتي**: بحيث يجب على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على تفوقها في مجال الحصول والمعالجة وبث المعلومة التي تعتبر العامل الأساسي في التفوق العسكري.

التنسيق (La Synergie): بين مختلف القوات الأمريكية وتطوير – حتى الحصول على العتاد الذي يسمح بالدقة عن بعد (المدى الطويل) حتى تتفادى المعارك عن قرب التي تعتبر عامل خسارة للقوات.[1]

– **استعمال موارد المجتمع المدني**: إلى أقصى درجة من طرف الجيش خاصة في مجال التنظيم والتجهيز (صناعة مدنية، طرق التنظيم ... إلخ).

– **حماية التفوق التكنولوجي** للولايات المتحدة الأمريكية وهذا من خلال منع ظهور خصم يوازيها أو يحظى بنفس القدر من التكنولوجيا.

وقد أعدت استراتيجيات عسكرية جديدة على مختلف التغيرات التي حصلت في العقدين الأخيرين وتتمثل في ثلاث استراتيجيات تهدف جميعها إلى ترقية الاستقرار وإبعاد الاعتداءات المحتملة على الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

1. التدخل وقت الأزمات.
2. الردع والوقاية من الأزمات.
3. القتال والانتصار.

وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى:

- **الإقناع**: تبقى إحدى استراتيجيات الولايات المتحدة لمحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل كما يحدث مع البرنامجين النوويين لكل من كوريا الشمالية وإيران.
- تفادي انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وذلك عن طريق إجراءات التحكم في التسلح ومعاهدات منع الانتشار ومراقبة الصادرات وفرض العقوبات.

[1]–بوعشة محمد، مرجع سابق ، مرجع سابق ص 96

- الإبقاء على قدرة الردع النووي.
- تفعيل دور المنظمات الجهوية والدولية مثل منظمة حلف شماليي الأطلسي، تحقيق تقدم تكنولوجي غير نووي من أجل مواجهة مختلف أشكال التهديد.[1]
- تطوير نظام وطني للدفاع ضد الصواريخ (قصير وطويلة المدى حتى 1000 كم) من أجل حماية القوات الأمريكية المنتشرة في أعالي البحار في كل جهات المعمورة وكذا حماية حلفائها والسعي لنشر هذه الأنظمة الصاروخية في شتى أنحاء العالم كما يحدث مع ما يعرف بالدرع الصاروخية التي تعتزم الولايات المتحدة نشرها بأوروبا الشرقية وبالتحديد في كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا بحجة مواجهة الصواريخ الإيرانية المحتملة ضد أوروبا وهو ما فجر أزمة بين واشنطن وموسكو على خلفية اعتبار روسيا أن هذا الدرع موجه أساسا لها ويشكل تهديدا على ترسانتها النووية على اعتبار انه يقع بمحاذاة حدودها. ويرى آسبن Aspin أن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تقدر أن السياسة الدفاعية تعتمد على خمس نقاط أساسية هي:
- الردع (La dissuasion)
- الانتشار الهجومي في الأمام (Forward presence) للقوات بصفة دائمة.
- الرد في حالة الأزمة (Crisis response)
- الأمن الجماعي.
- القدرة على إعادة بناء القوات.[2]

المبحث الثاني: آليات تفعيل السياسة الأمنية الأمريكية في المنطقة المغاربية

تركز الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياستها الأمنية على مجموعة من الوسائل، استخدمت خصيصا لهذا الغرض، كما أنها تتنوع بتنوع الأهداف المراد تحقيقها، وباختلاف المناطق التي تسعى إلى تطبيق سياستها الأمنية فيها، حيث يمكن رصد وسائلها في الآتي:

[1]. هلال، علي الدين، مرجع نفسه ،.ص 74

[2]. هلال، علي الدين، **المرجع نفسه** ص 75

المطلب الأول: الشراكة المغاربية الأمريكية

بعد فشل مشروع الشرق الأوسط وأصبح لا يخرج عن نطاق القمم والمؤتمرات مع امتناع العديد من الدول عن حضور أي قمة، وفي الوقت نفسه كان مسار إعلان برشلونة قد أنجز خطوات عديدة تهدف إلى توثيق العلاقات والتوصل إلى مجموعة من اتفاقيات الشراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط فلم تجد إدارة البيض الأبيض خلال ولاية بيل كلنتون الثانية غير ابتكار آليات جديدة لاختراق الحوض المتوسطي والتقليل من تأثير الشراكة الأورومتوسطية على المصالح الأمريكية في المنطقة.

وعلى هذا الأساس إنطلق مشروع الشراكة المغاربية الأمريكية الذي اتخذ اسم الشراكة نفسه، التي انتهجتها أوروبا في علاقتها مع دول جنوب المتوسط بعد قمة "ماسرتيخت" وعلى الرغم من أن هذه المشاريع والمبادرات التي أملتها ظروف اعتبارات سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، اختلفت في طروحاتها وأشكالها والآليات التي استندت إليها إلا أنها في مجموعها تشترك في قاسم مشترك واحد ألا وهو تقسيم وتجزئة الوطن العربي إلى أقاليم جغرافية مصطنعة ومنفصلة وتتناقض فيما بينها وتتشابك في علاقاتها مع أقاليم أخرى من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بحيث ينتج عن ذلك مزيد من الطمس والتغييب للهوية العربية أمام هوية أوسع وأشمل هي الشرق أوسطية، الاورومتوسطية، أو أي تسمية أخرى كالتي جاءت بعد غزو العراق واحتلاله "الشرق الأوسط الكبير" .

وللوقوف على مضامين وأهداف هذه الشراكة التي انطلقت في نهاية عقد التسعينات لتؤسس الأرضية للعلاقات المغاربية الأمريكية وبالتحديد نحو دول شمال أفريقيا العربية، فإنه من الضروري تحليل أبعادها ومنطلقاتها ومضامينها السياسية والاقتصادية والأمنية.[1]

أولا: المنطلق السياسي والاقتصادي للشراكة

بعد فترة من انتهاء الحرب الباردة ، لم يكن للسياسة الأمريكية منهج واضح أو مخطط لرسم توجهاتها لدول شمال أفريقيا ، التي كانت منطقة نفوذ فرنسية فتركتها لباريس لاعتبارات ظروف الحرب الباردة ، وما كانت تمثله العلاقات السوفياتية – الجزائرية بالنسبة إلى واشنطن في إطار الصراع بين الشرق والغرب ، إلا أن متغيرات الوضع السياسي المغاربي ، وخاصة التحولات السياسية العميقة في الجزائر ، وصعود التيارات الإسلامية إلى ساحة العمل

[1]– أحمد وهبان ومرسي ليلى، **حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945 – 2000**، ص 97

السياسي وبقوة ، دفع بأمريكا إلى إعادة النظر في استراتجياتها تجاه هذه المنطقة وتقويمها في ظل الواقع الإقليمي والدولي الجديد .[1]

وقد أدركت إدارة البيت الأبيض أن النزول إلى عمق أفريقيا ، لابد أن يمر عبر بوابتها الشمالية وبالتحديد الجزائر ، حيث أن النفوذ الفرنسي في مطلع عقد التسعينيات بدأ في الاختفاء تدريجيا وفي المقابل برز شاخصا النفوذ الأمريكي بكل مفاصل الحياة السياسية العسكرية والأمنية الجزائرية ، حيث شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية الأطلسية تطورا ملحوظا حتى أن أحد الصحافيين المطلعين على الأوضاع السياسية في الشمال الأفريقي ، علق بالقول " إن أمريكا تطارد فرنسا في الجزائر ".

لذلك فإن طرح مشروع الشراكة المغاربية يصب في الاتجاه الذي رسمته الخارجية الأمريكية للتقليل من تأثير الأورو–متوسطيّة ، التي تتزعمها فرنسا وكثيرا ما كانت توجه انتقاداتها الحادة إلى واشنطن بشأن الأزمة الجزائرية التي اندلعت عشية إلغاء الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية في جانفي سنة 1992 .

وفي الواقع ، إذا كانت الشرق–الأوسطية والأورو–متوسطية قد ارتبطتا بمحاور أساسية أبرزها المحور السياسي والإقتصادي والمالي وكذلك المحور الاجتماعي إلا أن الهاجس الأمني يبقى طاغيا على كل التصورات التي طرحت ، ومن هذا المنطلق فمشروع الشراكة المغاربية –الأمريكية له المقاربات نفسها بالمحاور التي ارتبطت بالخيارات الاستراتيجية الأمريكية التي تقف على رأسها حماية المصالح الأمريكية ، لا بوصفها القوة المدافعة عن العالم الرأسمالي الغربي ، وإنما القوة العظمى الوحيدة التي ترتب عليها الحيلولة دون بروز قوة أخرى منافسة لها ، حتى وإن كانت من العالم الغربي نفسه ، هذا ما يقلقها الآن بصورة أكثر من السابق ولاسيما من ناحية الأوروبيين أو اليابانيين .[2]

لذلك فإن هذا المشروع بقدر ما هو محاولة إلتفاف على الأورو–متوسطية خاصة في الحوض الغربي من المتوسط ، بقدر ما هو ترسيخ للحضور السياسي للولايات المتحدة ، كفاعل رئيسي في أزماته ومشاكله خصوصا في ما يتعلق بالصحراء الغربية والتوترات في علاقات دول المنطقة الثنائية ، فإن طغيان مخاطر عدم الإستقرار السياسي في الفضاء المتوسطي ، وانتهاج أوروبا مواقف منحازة وسياسية إزاء بعض دول الحوض إضافة

[1]. أحمد وهبان ومرسي ليلى، **مرجع نفسه** ص 89.

إلى ما تحقق من خطوات التقارب في المجالات العسكرية والأمنية الأمريكية-المغاربية جعل طرح المشروع يحظى بموافقة أغلبية دول المنطقة ، لذلك ، فإن إدارة البيت الأبيض لعبت بطرح مشروعها هذا في عدة أوراق رهانية في إطار منافستها الأوروبية أهمها :

-تناقضات السياسة الأوروبية المتوسطية ، ليس نتيجة لمخلفات التحولات الدولية ، وإنما لتعدد مراكز القوى الأوروبية ، الأمر الذي أدى إلى عرقلة إمكانية ترسيخ الفضاء الاقتصادي الأوروبي الواسع .

-الخلاف الجزائري المغربي في إطاره السياسي الحدودي قد أحرج فرنسا كثيرا بحيث أن أي خطوة تخطوها فرنسا تجاه أي دولة مغاربية تحسبها الأخرى خطوة ضدها.

-هناك ورقة مهمة استطاعت واشنطن التحكم بكل زواياها ، هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني، والصراعات الضيقة بين مختلف القوى السياسية خصوصا التيارات الإسلامية ، ناهيك عن التدهور في الأوضاع الاقتصادية.

-يضاف إلى ذلك ، أن مشكلة التفاوت بين ضفتي المتوسط تكمن أساسا في عدم وجود تصور مشترك مبني على أسس واقعية للأمن الاستراتيجي ، إذ أن كل ضفة ترى الأخرى تهديدا لأمنها ولاسيما من قبل الدول الأوروبية التي أنشأت لها قوات خاصة للتدخل السريع ، من دون إشراك الدول الجنوبية للمتوسط. [1]

إذا كانت المنطلقات السياسية والاقتصادية لهذه الشراكة قد طرحت على أساس أنها دليل لتعثر الشراكة الأورو-متوسطية، فإنه في حقيقة الأمر لم تكن موجهة إلا لإعادة رسم الخريطة السياسية للأمة العربية ككل، وذلك من خلال صيغ أمنية واقتصادية تم تحديدها على أسس جديدة خصوصا مع الجزائر لاسيما بعد مجيء **عبد العزيز بوتفليقة** إلى قمة السلطة ، بحيث أن "سياسته الواقعية " قد أدت إلى اتساع مجالات التعاون مع الولايات المتحدة ، حيث أنه بعد فوز السيد **عبد العزيز بوتفليقة** في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أفريل من عام 1999 أكد الوزير الأمريكي **أيزنستات** في لقائه مع وزير المالية الجزائري في 30 أفريل من نفس العام على المقترحات الأمريكية والقاضية بإنشاء أسس للشراكة ، واعدا السلطات الجزائرية بمساعدتها في القضاء على مظاهر العنف المتفاقمة في الحياة السياسية ، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتحسين صورة الجزائر في العلاقات الدولية .

[1] محمد إبراهيم فضة، **مشكلات العلاقات الدول**ية، الأردن، شركة المطابع النموذجية، ط1، 1982.ص 82

من جهة أخرى ، فإن السفير الأمريكي في الرباط **إدوارد غابريل** قد أكد أن العلاقات التي تجمع بلاده والمغرب تعد من أقوى العلاقات على الصعيد العالمي في منطقة شمال أفريقيا ، وهو بذلك حاول طمأنة القيادة المغربية من مسارات التقارب الجزائرية–الأمريكية، والتي من شأنها أن تصب في التقارب الجزائري المغربي ، مضيفا أنه من شأن " مشروع ستيوارت أيزنستات " الهادف إلى رفع مستوى المبادرات والاستثمارات بين أمريكا وبلدان المغرب العربي " تقوية العلاقات الأمريكية المغربية لكونه سيفتح المجال أمام الشركات الكبرى الأمريكية ، وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترفت أخيرا بأهمية شمال أفريقيا ومن ضمنه المغرب كأهم شركائها. [1]

ثانيا: مشروع "إيزنستات"

في الواقع ، فإن التوجه الأمريكي نحو المنطقة المغاربية دخل ضمن الاطار الأشمل للاستراتجية الأمريكية التي أعادت ترتيب أولوياتها وفق التطورات التي سيشهدها القرن الحادي والعشرون ، من دون الأخذ بعين الاعتبار من سيجلس على كرسي الرئاسة في البيت الأبيض ، وعليه فإن الشراكة الأمريكية المغاربية برزت كتطور طبيعي لاتجاه الولايات المتحدة، لإحكام سيطرتها على المناطق الحساسة وذات الموقع الاستراتيجي المهم بالنسبة إلى مصالحها الحيوية ومن بينها منطقة المغرب العربي، التي شكلت مجالا مهما وضروريا للمهمات المستقبلية التي حددها حلف " الناتو" ، وهذا ما كشفت عنه الاتصالات الأمريكية والأطلسية مع المسؤولين الجزائريين ، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية الجزائرية التي جرت في أفريل 1999 ، إذ رفضت الجزائر حينها عرضا من قيادة حلف " الناتو" بإنشاء شراكة خاصة معها ، تقضي باستخدام الموانئ الجزائرية من قبل الأسطول الأمريكي ، على أن يقوم الحلف بمساندة النظام السياسي الجديد ضد الجماعات الإسلامية .

ولكن رغم الرفض الجزائري إلا أن هناك تطورات إقليمية حصلت، على غرار وفاة العاهل المغربي **الحسن الثاني** ، حينها ظهر التقارب الخفي ما بين الجزائر وإسرائيل الذي حصل بعد مصافحة الرئيس **بوتفليقة** لرئيس الوزراء **إيهود باراك** خلال جنازة **الحسن الثاني**، الأمر الذي جعل **بوتفليقة** يصرح لصحيفة يديعوت أحرونوت بأنه " يؤمن بالسلام .... أنا لست معاديا لإسرائيل" .

كما لهذا المشروع الأمريكي دلالات عديدة ومضامين علنية وسرية من بينها :

–دعم التعامل الاقليمي بين الدول الثلاث وربطها بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي.

[1] يوسف ناصيف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.ص134

-التأكيد على مركزية دور القطاع الخاص وتقويض الأسس التي يستند إليها القطاع العام.

-بلورة شراكة أمريكية مغاربية على قاعدة حوار سياسي واقتصادي دوري بين مسؤولي هذه الدول الثلاث والمسؤولين الأمريكيين .

بالإضافة إلى هذه الأهداف المعلنة فهذه الشراكة لها كذلك دلالات منها :

-ازدياد الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة ذات النفوذ الفرنسي الأوروبي التقليدي.

-تطويق وحصر الأطر والآليات التي طرحتها الشراكة الأورو-متوسطية والتي جاءت خارج الرعاية الأمريكية ، على الرغم من أن إسرائيل تشكل الشريك الأهم في المتوسط بحيث يتمتع بكل امتيازات هذه الشراكة الأورو-متوسطية.

-إن هذه المنطقة تمثل سوقا كبيرة ومعبرا نحو الدول الأفريقية ومجالا واسعا للاستثمارات الأمريكية على جميع الأصعدة.

-ولكن الدلالة ذات الأهمية التي لا يمكن تجاهلها هي أن هذا المشروع وما طرحه من التصورات الاقتصادية والسياسية وبالأخص الأمنية ، هو جزء من الهجوم الدبلوماسي الأمريكي للدخول بقوة إلى القارة الأفريقية لأسباب استراتجية واقتصادية، وهو ما اتضح في الزيارات المتعددة للمسؤولين الأمريكيين للقارة الأفريقية ، وعلى رأسهم الرئيس السابق **بيل كلينتون**.

المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO)

تختلف مهام حلف شماليي الأطلسي كنظام دفاعي عن مهام الأسطول الأمريكي السادس إلا أنهما يلتقيان في الكثير من أهدفهما الإستراتيجية الكبرى التي أولها تحقيق الأمن والاستقرار والمحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المتوسطية ويتضح ذلك من خلال التنسيق القائم بينها حول مراقبة النزاعات الداخلية في الحوض المتوسطي ومراقبة تحركات القوى الأوروبية المتوسطة.

وقد حاولت بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا المطالبة بضرورة حل حلف شماليي الأطلسي نضرا لزوال التهديد السوفييتي إلا أن هناك العديد من الدول الأوروبية ترغب في الإبقاء على الحلف على اعتبار إمكانية ظهور تهديدات جديدة يمكن أن تعجز عن مواجهتها.[1]

[1] خير الدين العايب، **مرجع سابق**، ص 23.

كما أن هذه الدول كإسبانيا وإيطاليا وفرنسا بالرغم من مطالبتها ببعض الاستقلالية الذاتية في الحوض المتوسطي إلا أنها ترى أن تنسيقها ووجودها في الحلف الأطلسي سيعزز من قدراتها العسكرية والقتالية لما يملكه الحلف من إمكانات عسكرية تكنولوجية كبيرة.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باقتناص فرصة انهيار الإتحاد السوفييتي ونهاية الحرب البادرة والتوقيع على معاهدة ماستريخت للمطالبة بعقد مؤتمر استثنائي للحلف بروما في شهر نوفمبر 1991 حضرته الدول الأربعة عشر التي يضمها، حيث أدرجت في جدول الأعمال نقطة واحدة هي: مناقشة المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف.[1]

وقد خرج المؤتمر ببيان يحتوى على 60 فقرة من بينها فقرته الثانية التي خصصت للحديث عن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ودورها في المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي.

وكانت أولى مهام حلف شمالي الأطلسي هي منافسة النظام الدفاعي الاشتراكي المعروف بحلف وارسو ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي زال معه حلف وارسو، عندئذ ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية والدول 14 التي ضمها حلف شماليي الأطلسي أن الوقت مناسبا لتغيير بعض الأهداف حتى أن هناك من طالب بإزالة هذا الحلف بعد أن زال الخطر الذي أسس من أجله وفي مقدمة الدول فرنسا وألمانيا، التي رأت أن الاتجاه العام الذي يسير عليه العالم يجعل من الضروري نقل وظيفة الأحلاف العسكرية إلى وظيفة اقتصادية مرنة لكن مع الإبقاء على الدور العسكري كمحدد رئيسي في السياسة الدفاعية.[2]

وباستثناء ألمانيا وفرنسا اللتان كانتا ترغبان في حل الحلف نهائيا، فإن بقية دول الحلف عبرت عن تمسكها ببقائها والإبقاء على مبدئه الاستراتيجي كنظام دفاعي بإمكانه مسايرة الأحداث التي تعرفها المنطقة المتوسطية.

واستغلت الولايات المتحدة الأمريكية الوضع الأمني الخطير في المتوسط خاصة عند اندلاع أزمة كوسوفو منتصف التسعينات وعدم قدرة الدول الأوروبية على حل تلك المشاكل بالطرق السلمية وكذا تزايد بوارد المطالبة بالانفصال عن المظلة الأمريكية من قبل الدول الأوروبية، فتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الحلف الأطلسي لإرغام صربيا على وقف إبادة السكان الكوسوفار وتعد هذه المرة الأولى التي يتدخل فيها الحلف خارج

[1] **المرجع نفسه**، ص 11.
[2] **المرجع نفسه**، ص 112.

مسرح العمليات الأطلسية وأثبتت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية مقدرتها على إدارة النزاع الذي فشلت الدول الأوروبية على إيجاد حل له.[1]

وكان النجاح في إدارة النزاع اليوغسلافي مناسبا وللولايات المتحدة الأمريكية ومبررا استراتيجيا لتعلن أن المرحلة الدولية الجديدة تتسم بالتعقيد وبظهور مخاطر جديدة تستدعي أن تتعامل الولايات المتحدة معها بحزم خاصة في المجال الأورو المتوسطي وفي هذا الإطار تقول "مادلين أولبرايت" كاتبة الدولة للشؤون الخارجية السابقة" إن الأمن العسكري يبقى جوهر إستراتيجيتنا الدولية ومن الطبيعي أن نفكر في توسيع اهتماماتنا الدولية حيث تتواجد مصالحنا ومصالح حلفائنا وإننا سنستعمل القوة العسكرية إن أمكن لتحقيق الاستقرار الدولي".

هذا ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية غداة احتفال الأطلسي في أبريل 1999 بالذكرى الخمسين لإنشائه في قمة اسطنبول التي خرجت معبرة عن المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي.

وبذلك تحول الحلف من منظمة للدفاع الجماعي إلى جهاز عسكري له حق التدخل العسكري في النزاعات الإقليمية داخل وخارج حدوده وعلى أساس ذلك أصبحت أهدافه الأساسية كما يلي:

- ✓ حماية حرية وسلامة جميع الدول الأعضاء بالسبل السياسية والعسكرية.
- ✓ العمل على توفير مناخ أوروبي أطلسي مستقر (إجراء مشاورات حول أية مسألة تمس المصالح الحيوية للأعضاء).
- ✓ البقاء على أهبة الاستعداد للمساهمة في كل حالة على حدا أو بصورة جماعية في الوقاية من النزاعات، والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات بما يتضمنه من عمليات لمواجهتها.
- ✓ التشجيع على إقامة علاقات شراكة وتعاون واسعة مع دول المنطقة الأوروبية والأطلسية والمتوسطية.

إن هناك ترابط كبير بين إعلان روما الصادر عن قمة الحلف في نوفمبر 1991 حيث كان قد اتضح أن الاتحاد السوفييتي على وشك الانهيار وكذلك الإشارة إلى التصريحات التفسيرية التي جاءت على لسان زعماء الحلف الأطلسي وخاصة الرئيس الأسبق للحلف خافيير سولانا حول ما يعنيه الاستقرار والمصالح الحيوية وتهديدا الحلف والمخاطر ووفقا لإعلان روما فإن المخاطر التي يمكن أن يواجهها الحلف لا تتمثل في إمكانية حدوث العدوان فحسب، بل في الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصراعات الحدودية والعرقية التي يمكن أن

[1] **المرجع نفسه**، ص 113.

تهدد الاستقرار في أوربا وخارج أوربا والإشارة هنا تعني المنطقة المتوسطية التي ضمتها الدول الأوروبية إلى مجالها الأمني.

كما تمثل هذه التحديات والمخاطر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لأمن الحلف لذلك فإن الاستقرار في الشرق الأوسط وجنوب المتوسط مثلا يعتبر ضروريا لأمن الحلف.[1]

ومن بين المخاطر التي يرى بيان روما ضرورة مواجهتها (تعطيل تدفق الموارد الحيوية) وواضع أن النفط يأتي في مقدمتها أي أن إقدام الدول العربية المتوسطية أو حتى الدول العربية الأخرى على فرض حظر على النفط أو تقليص تدفقه كأسلوب لدعم دولة عربية أو حتى الضغط للحصول على حق عربي كما حدث في أكتوبر 1973 يمكن أن يستدعي تدخلا عسكريا.

كما أن المخاطر التي يمكن للحلف التدخل عسكريا لمواجهتها كذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ لدى دول الشرق الأوسط وجنوب المتوسط التي يمكن أن تهدد أراضي بعض أعضاء الحلف.[2] ولقد حاولت بعض الدول الأوروبية وخاصة فرنسا أن تعترض على السياسة الجديدة للحلف إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت إقناعها بأن التدخل العسكري لحلف الأطلسي لن يكون بقيادة أمريكية مستقلة بل سيكون هذا التدخل تحت إشراف كلمحمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، عن موقع الأهرام دول الحلف.

كما وافقت هذه الأخيرة على رغبة فرنسا أن يكون التدخل الأطلسي جماعيا وبإشراف من مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة.

ولقد جاء في المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف أن هذا الأخير يطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ويقوم من هذا المنطلق بدور حاسم خلال المساهمة في أمن واستقرار المنطقة

[1] خير الدين العايب، **المرجع سابق**، ص 194.

[2] خفير سولانا، "حوار الأطلسي مع منطقة المتوسط: بناء الثقة عبر التعاون"، **جريدة الحياة**، ، ع 13043، 11/ 18/ 1993، ص15.

الأوروبية المتوسطية. وبالتالي فالملاحظ أن النص لا يلزم الحلف بالحصول على الموافقة المسبقة من مجلس الأمن الدولي قبل أي تدخل عسكري في الأزمات وهذا ما حدث بالضبط مع يوغسلافيا أثناء حرب البلقان.[1]

ومن هذه القراءة نستخلص أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تحتوي كل الدول التي كانت تعتقد أنها أصبحت تشكل تهديدا مباشرا على مصالحها في المنطقة الأوروبية وأصبح للولايات المتحدة الأمريكية اليد الطولى وكامل الحرية في التحرك أمنيا وعسكريا في مناطق العالم دون أن يعترض أحد.

بمعنى آخر فإن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية ليكون غطاءا سياسيا لسياستها الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة.

وبالتالي فهذا المفهوم يسمح لها بالتدخل العسكري في مناطق خارج مجال الأطلسي لأن هذه المنطقة بالذات باتت الآن تمثل جوهر الصراع الدولي الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي.

كما أن المحيط الدولي أصبح أيضا في نظر الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد الأوروبي يشكل مصدر تهديد للمصالح الأوروبية والأمريكية على حد سواء (مشكلات الإرهاب، سباق نحو التسلح، أزمات داخلية مشكلات الهجرة السرية).

كما أن العامل الاقتصادي يظهر جليا من خلال الأهمية المتزايدة لمنطقة حوض المتوسط في المرحلة الدولية الجديدة والتي أصبحت تتسم بالتنافس على الاستحواذ على منابع النفط أو على الأقل التواجد بالقرب منها والتي تتركز بالنسبة إلى تأمين نقل الموارد النفطية إلى الغرب بصفة عامة والتي تعتبر منطقة البحر المتوسط الطريق الأقرب إليها، وهو الشيء الذي تسعى القوات الأمريكية المختلفة المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط القيام به بحيث تشكل وترسل المعلومات التي تجمعها هذه القوة إلى البحرية الأمريكية ووكالة الأمن القومي وجهاز الاستخبارات البحرية لتقرير التهديدات والعمليات العسكرية التي يجب القيام بها في حالة التعرض لأي هجوم مباغت. على هذا المستوى.

[1] بيان الحلف الأطلسي عن المفهوم الاستراتيجي الجديد، **بروكسل**، 1999.ص 4

المطلب الثالث: الأسطول الأمريكي السادس في المتوسط

دخل الأسطول السادس الأمريكي إلى البحر المتوسط سنة 1948 وأنزل عرض سواحل المتوسط وهذا بقصد مواجهة السياسة التوسعية للاتحاد السوفيتي. ويتكون هيكله التنظيمي من: 40 إلى 50 سفينة تقريبا نصفها سفن حربية وتقسم هذه السفن إلى تقسيمات وظيفية فرعية تعرف كل منها باسم: قوة المهمة Task Force يشار إليها باختصار حرفي TF وهي تضم:[1]

1-2 حاملات الطائرات.

4-7: سفن برمائية.

5-7: سفن دعم.

3-5: غواصات نووية هجومية.

5: بواخر ناقلة للمئونة العسكرية والغذائية.

ويرتفع عدد قطع الأسطول حسب الحالات التي ترى فيها وزارة الدفاع الأمريكية خطرًا عسكريا طارئا كما حدث في الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 أين ارتفع العدد إلى حوالي 65 قطعة وتشرف على الأسطول هيئة عامة للأركان مقرها العام في نابولي بإيطاليا تتولى مهمة التسيير والمراقبة المستمرة لجميع تحركات الأسطول في الحالات العادية والاستثنائية.

والسلاح الضارب في الأسطول السادس هو القوة رقم 60 التي تتكون من حاملتي الطائرات والقوارب التي تحرسها مع ما تحمله من أجهزة ومعدات لجمع المعلومات والتنصت والإرباك للرادارات أو لضربها ويبلغ طول الحاملة ألف قدم، ويبلغ عرضها 130 قدم وهما أطول سفينتين حربيتين في العالم، وتسير بسرعة 18-22 عقدة بحرية ويمكن أن تصل إلى 35 عقدة.

أما القوة رقم 61 والقوة 62 فتزودان الأسطول بقدرته البرمائية، وقدرته على تنفيذ عمليات الهجوم والإنزال.

[1] محمود مرسي، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998 ص 453.

وتعد القوة رقم 63 قوة الإمداد بالوقود وسفن الإصلاح والقوة 64 هي قوة الصواريخ Poseidon و Polaris العمالة في البحر الأبيض المتوسط.[1]

ويبلغ مدى الصاروخين 2500 ميل وتعد القوة 67 قوة الاستطلاع والمراقبة وتتكون من طائرات الإستطلاع والمراقبة البحرية وبعض الدوريات من الزوارق المسلحة وسفن حراسة من المدمرات وترسل المعلومات التي تجمعها هذه القوة إلى البحرية الأمريكية ووكالة الأمن القومي وجهاز الاستخبارات البحرية لتقدير التهديدات والعمليات العسكرية التي يجب القيام بها في حالة التعرض لأي هجوم مباغت، أما القوة 69 فتقوم بمهمة حماية حاملات الطائرات وصواريخ Polaris و Possidon وهي مكونة من غواصات قناصة.

وقد تولى الأسطول السادس منذ نزوله إلى عرض البحر المتوسط الإشراف على مراقبة التحركات العسكرية للإتحاد السوفييتي السابق في الحوض، كما راقب النزاعات الإقليمية التي كانت تنشب في الحوض مثل النزاع اليوناني القبرصي حتى لا يمتد إلى دول مجاورة مباشرة حيث قام بتغطية أغلب العمليات الجوية ضد مصر سنة 1956، كما كان له نصيب كبير في المشاركة المباشرة في الحربين العربيتين مع إسرائيل عام 1967 و 1973.

وفي عام 1982 ساعد الأسطول السادس إسرائيل على اجتياحها لجنوب لبنان دون مراعاة سيادة هذا البلد،[2] حيث قصفه بالقنابل بواسطة الباخرة New Jersey كما ساهم الأسطول السادس عام 1967 في الإنقلاب الذي وقع في اليونان.[3]

لقد مكنت المساعدات الاقتصادية والمالية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لدول حوض المتوسط في الضفتين الشمالية والجنوبية من عقد صفقات عسكرية ساعدتها على إنشاء قواعد عسكرية بصفة دائمة تكون سندا لأسطولها السادس المرابط في عرض المتوسط، حيث يحتوى على 12 قاعدة عسكرية دائمة و 112 قاعدة عسكرية غير دائمة وهي مخصصة لمهمة إطلاق الصواريخ التي بإمكانها إصابة أهداف محددة داخل الحوض وفي داخل القارة الإفريقية، ففي اسبانيا قاعدة Resseta تحتوي على الطائرات الهجومية المخصصة لمهمة مطاردة الغواصات النووية للاتحاد السوفييتي السابق وفي إيطاليا توجد عدة قواعد عسكرية أهمها قاعدة الأركان العامة في Layette بنابولي وقاعدة بصقلية وقاعدة بمادلين في سردينيا Sardinia وقاعدة للغواصات النووية التابع

[1] محمد صابر عنتر، **الأمن العربي والبحر المتوسط، تحييد البحر الأبيض المتوسط: إضافة للأمن الحربي**، قضايا عربية، ، ع 04، 1980، ص، 147.

[2] خير الدين العايب، **مرجع سابق**، ص، 45.

[3] سعد الدين الشاذلي، **خيار الحرب**، الجزائر: دار الشهاب، 1988، ص، 181- 180.

للوحدة 69 التي مقرها سيقونيليا (Sigonlia) بالقرب من كاتانيا في صقلية، وقاعدة سان فيتودي Saint-Vittodie بالقرب من في بريتيدسي Briditsi، في نفس المنطقة في صقلية قاعدة قوميسو Gomisso لإطلاق الصواريخ بعيدة المدى، وتتضمن هذه القاعدة 116 رأسا نوويا بإمكانها إصابة أهداف تصل شمال إفريقيا ومنطقة البلقان إلى جانب قاعدة للعمليات والاتصالت بكوميلسو ماقليكو: Comilsso تعرف بقاعدة العمليات الرئيسية Main Operating base) MOB) كما تحتضن الأراضي التركية 19 قاعدة أخرى. مخصصة للإنذار المبكر تابعة لحلف شماليي الأطلسي بهدف متابعة تحركات الصواريخ السوفييتية السابقة والروسية الحالية من نوع أس أس 18 و أس أس 19 (SS18, SS19) وكما أن هناك على ضفاف بحر مرمرة التركي أيضا قاعدة كارموسال (Carmossale) المكلفة بمهمة المراقبة المستمرة لكل السفن الروسية القادمة من البحر الأسود، كما تجدر الإشارة إلى إدخال الولايات المتحدة لغواصات نووية متطورة من نوع تريدون (Trident) إلى عرض سواحل البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى إدخال نظام جديد للدفاع الجوي يعرف باسم أجيس (AEGIS) لحماية البوارج في مناطق التهديد المرتفع باستخدام طرادات نووية قاذفة ومدمرات تقليدية قصد إحكام السيطرة على هذه المنطقة الحيوية.

ويمثل الأسطول السادس الأمريكي الدرع العسكرية الحامية للمصالح الأمريكية في حوض المتوسط وقد وجد نفسه أمام وضع دولي يعتمد عليه أن ينتهج نهجا أمنيا جديدا في هذه المنطقة إلى المهام الموكلة إليه أكبر بكثير من المهام الموكلة إليه في الحرب الباردة، حيث كانت مهامه تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوروبي وحمايته من التوسع الشيوعي وكذا مراقبة التحركات العسكرية السوفييتية التي تعبر المنطقة، وكذا التجسس على الغواصات السوفييتية التي تعبر حوض المتوسط ورعاية المصالح الأمريكية الحيوية وأولها استمرارية تدفق النفط من منطقة شرق الأوسط إلى الأسواق الأمريكية بأسعار معقولة.

إلا أن التعبير الأوروبي عن رغبة في الوحدة السياسية بعد الوحدة الإقتصادية التي تحققت بموجب معاهدة روما سنة 1958[1] إلى جانب محاولات بعض القوى التي دعت إعطائها هامشا من التحرك الأمني والعسكري داخل المتوسط مثل فرنسا وذلك بعد أن رأت أنه لم تعد هناك ضرورة لوجود حماية أمنية أمريكية ما دامت هذه القوى المتوسطية قادرة على الدفاع عن نفسها.

[1] خير الدين العايب، **مرجع سابق**، ص 56.

بل أكثر من ذلك إعلان فرنسا، إيطاليا، إسبانيا عن مشروع تشكيل قوات أوروبية للتدخل السريع وهو ما لم يرق الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا إعلان اعتزام بعض الدول الأوروبية بقيادة فرنسا وألمانيا عن تأسيس قوة دفاعية أوروبية مهمتها الإشراف على الأمن الأوروبي وهذا ما اعتبرته الإدارة الأمريكية إجراء يهدد مصالحها في المنطقة واستدعى التعامل معه بسرعة.

وفي ظل هذه الظروف أوكلت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عاجلة لأسطولها السادس مهام التواجد في أهم المواقع الإستراتيجية التي تسمح له بمراقبة كل التحركات الأوروبية في المنطقة. لذلك طلب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بعد توليه الحكم سنة 1992 بصفة عاجلة إمداده بتقرير عاجل تحدد فيه السيناريوهات والبدائل التي يجب على الأسطول السادس تنفيذها في المنطقة المتوسطية التي أصبحت مركز لأغلب النزاعات الإقليمية والدولية مركز يهدد المصالح الأمريكية.[1]

المبحث الثالث: التحولات في بيئة وسياسات الأمن القومي الأمريكي

تعتبر التحولات التي شهدتها بيئة الأمن القومي الأمريكي من أهم عوامل التحول في سياسات الأمن القومي في الفترة الثانية للرئيس بوش الابن، ففي الفترة الأولى اتسمت بيئة صنع إستراتيجية الأمن القومي بقدر كبير من المفاجأة على إثر أحداث سبتمبر، ومن ثم اتسمت "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 2002 " بتوجه هجومي صارخ على الواقع الدولي، بينما بدأت الفترة الثانية وسط بيئة أمنية تتسم بقدر من الاستقرار النسبي الناتج عن الثقة باستيعاب أحداث سبتمبر.

المطلب الأول: التحولات في بيئة الأمن القومي الأمريكي

يمكن إيجاز أهم هذه التحولات في النقاط التالية:

أولا: رؤى الديمقراطيين للأمن القومي الأمريكي

في ظل مجموعة من العوامل والمستجدات المهمة التي شكلت محددات مهمة دفعت في اتجاه إدخال الكثير من التعديلات المهمة على سياسات الأمن القومي الأمريكي كان أبز تلك العوامل: الأفكار التي طرحها الحزب

[1] محمود مرسي، **مرجع سابق**، ص 455.

الديمقراطي ومرشحه جون كيري في انتخابات 2004، وتحولات الرأي العام حول قضايا الأمن القومي، والأوضاع في العراق، والأفكار الجديدة وشأن الأمن القومي، وفيما يلي إشارة مختصرة لتلك العوامل:

على مدى جيل كامل سيطرت معادلة محددة على المجتمع الأمريكي فيما يتعلق بالقضايا موضوع التخصص والفهم الأعمق لكل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فقد ساد الانطباع بأن الجمهوريين هم الأقدر على التعامل مع قضايا الأمن القومي، وأن الديمقراطيين أقل قدرة على التعامل مع هذا النوع من القضايا. وعلى العكس من ذلك، نظر الديمقراطيون على أنهم الأقدر على التعامل مع قضايا الديمقراطية والحرية والعولمة، وأن الجمهوريين أقل قدرة على التعامل مع هذا النوع من القضايا. وقد أدرك الديمقراطيون ضعف موقفهم فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي، ففي مارس 2004 أرسلت مجموعة تزيد على العشرة من قيادات الكونجرس الجمهوريين بخطاب مفتوح إلى زملائهم الديمقراطيين، جاء فيه: "في العقود الأخيرة، أظهر الجمهور ميلا مستمرا لتصديق الجمهوريين بشكل أكثر في شؤون الدفاع والأمن. نحن نعتقد أن فجوة الثقة بشأن الأمن القومي لعبت دورا كبيرًا وحاسما في انتخابات 2004، والآن تقف كعقبة كبيرة أمام بناء أغلبية ديمقراطية جديدة.[1]

ولم يخرج الديمقراطيون على القاعدة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، حيث قدموا أجندة واسعة ركزت على: استقلال الطاقة، الانتشار النووي، محاربة الإيدز، سلام الشرق الأوسط، وأمور أخرى وافتقدت الأجندة إلى منهج فاعل ومتصل بشأن المشكلات الأمنية الحرجة الراهنة.

وخلال الفترة الثانية للرئيس بوش أخذت تلك المعادلة تتغير نسبيا، ساهم في ذلك نتائج الحرب وتزايد خسائر الجيش الأمريكي في العراق. صحيح أن مزاج الخوف كرس من مكانة بوش "كرئيس حرب"، إلا أن أجندة الديمقراطيين الأوسع أخذت تتسع قواعدها لدى الرأي العام كلمها ظهرت النتائج السلبية لأجندة الجمهوريين. وقد فرضت تلك العوامل على إدارة بوش تبني مجموعة من الأفكار الجديدة خلال الفترة الثانية، لعل أهمها تراجع النهج الإنفرادي في السياسة الخارجية، والعودة إلى العمل مع الحلفاء والأمم المتحدة أو ما يعرف بالشرعية الدولية، والتركيز على سياسة منع الإنتشار النووي، وإعطاء دفعة لمبادرات التغلب على مشكلات

[1] مريم ابراهيمي :**التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية** ،مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة –(2012) .ص 87

الطاقة، ولعل مبادرة الرئيس الأمريكي بشأن نفط الشرق الأوسط تؤكد ذلك، والتي اقترح فيها تقليص الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط.[1]

لقد خلق ظرف 11 سبتمبر لحظة إجماع قومي أمريكي وكان الديمقراطيون يدركون أنهم سيخسرون إذا وقفوا موقفا آخر ضد موقف الرئيس بوش، ولكن الموقف قد تغير على نحو مكن الديمقراطيين من بناء قاعدة معارضة مهمة ضد السياسة الخارجية للرئيس بوش من دون خوف على قاعدتهم الشعبية. كما أن الديمقراطيين أيضا تأثروا بفكر المحافظين الجدد. وبفكر إدارة بوش بأن الأمن القومي؛ يحث تسربت فلسفة الحرب على الإرهاب ومفرداتها إلى مجمل السياسة الأمريكية، وقام جون كيري خلال حملته الرئاسية للانتخابات الماضية سنة 2004، بهجوم صارخ على الحركة الوهابية بالسعودية، وتبني تعبير "الحرب العالمية على الرعب"، مع أن التعبير ينتمي إلى الفكر المحافظ الجديد وسياسة بوش.[2]

وتحت عنوان "الدولية التقدمية: استراتيجية ديمقراطية للأمن القومي" طرح الديمقراطيون إستراتيجية للأمن القومي مضادة لإستراتيجية الرئيس بوش لسنة 2002، أكدت أن "الرئيس بوش في كثير من المجالات يقود الولايات المتحدة في الإتجاه الخطأ فيما يتعلق بالأمن القومي"، وأنه "بالتركيز الشديد على القوة العسكرية، فإن الإدارة تتخلى عن مسؤوليتها بتصميم إستراتيجية سياسية واقتصادية فاعلية وبعيدة المدى لتغيير الأوضاع التي تنمو في الأصولية الإسلامية، والتي تشكل مصادر محتملة لظهور تهديدات جديدة لأمننا القومي". ثم عرضت إستراتيجية الديمقراطيين لجوانب فشل إستراتيجية بوش لعام 2002؛ شملت خمسة جوانب هي[3]: التكاليف المرتفعة للعمل الإنفرادي "« The High Cost of Unilateralism (الحرب في أفغانستان والعراق) خطة طريق بدون نتائج واضحة The Road to Nowhere، (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي)، الاعتماد الزائد على القوة العسكرية Overalliance on Military Force ضعف التركيز على قضية الإنتشار النووي والأمن الداخلي Weak views on proliferation, Homeland security، وأخيرا القيادة المهتزة في الخارج Faltering leadership abroad. ثم قدم الديمقراطيون إستراتيجية بديلة أطلقوا عليها "الدولية التقدمية" Progressive Internationalism، شملت ست أولويات أساسية، هي: دعم الديمقراطية في الخارج، منع الإرهابيين والأنظمة الخطرة من حيازة أسلحة التدمير الشامل، سد

[1] معتز سلامة، **الأمن القومي الأمريكي، التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية**، كتاب الأهرام الإستراتيجي، ط16، ع. رقم 102، أبريل 2005. ص 97

[2] برينو ترتريه، أربعة أعوام لتغيير العالم، إستراتيجية بوش 2005 – 2008، تر: قاسم المقداد، **مجلة الفكر السياسي**، ع 21. السنة الثامنة، 2005.ص 52

الفجوات في الدفاع عن الوطن، تطوير الجيش الأمريكي واستخدامه بفعالية أكثر، تقوية تحالفات أمريكا الإستراتيجية، وأخيرا استعادة القيادة الاقتصادية العالمية. هذه الإستراتيجية الواسعة للأمن القومي والأكثر شمولا من إستراتيجية إدارة الرئيس بوش تنطلق من تصور أكثر تكاملا للعلاقات الدولية، لا يختزل الأمن القومي في البعد العسكري / الأمني الضيق. وهذا الإختلاف فيما بين الإستراتيجيتين حول الدور العالمي للولايات المتحدة يعود بجذوره إلى الجدل بشأن "الإنعزالية" و"التدخلية" وهو جدل له أدبياته في الفكر الأمريكي.[1]

ومن الواضح أن جانبا من تحولات سياسات الأمن القومي للرئيس بوش الإبن في الفقرة الثانية لعهدته الرئاسية يرجع إلى الكثير من مفاهيم الديمقراطيين (القوة الرخوة)، خاصة فيما يتعلق بالعمل مع الحلفاء وتقوية التحالفات الإستراتيجية الخارجية خصوصا مع كل من ألمانيا وفرنسا اللتان تشكلان القلب النابض للاتحاد الأوروبي واللتان عارضتا ولو بشكل صوري التدخل العسكري الأمريكي على العراق، وكذا مع اللجوء إلى الأمم المتحدة مع عدم فقدان القدرة على القيام بالضربات الإستباقية التي تبقى لب ما يصبوا إليه جماعة المحافظون الجدد أو ما يعرف بجماعة الصقور داخل البيت الأبيض أو في وزارة الدفاع أو حتى في وزارة الخارجية على اعتبار تولي السيدة رايس حقيبة الخارجية بعدما كانت على رأس مجلس الأمن القومي رفقة كل من وزير الدفاع الأسبق "دونالد رامسفيلد" ونائبه "بول وولفويتز" الذي يعتبر من أكبر منظري هذا التيار الذي تمكن من السيطرة على أهم مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سيطرته على وزارتي الدفاع والخارجية وصولا إلى نفوذه الكبير في البيت الأبيض ممثلا في شخص نائب الرئيس بوش، ديك تشيني الذي يعتبر بدوره من أكبر داعمي تيار المحافظين الجدد أو ما يعرف بجماعة المركب الصناعي العسكري على اعتبار أن أغلب قادة هذا التيار يملكون أسهما كبيرة في أكبر مصانع السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية والذي اتخذوا من الحرب المزعومة على الإرهاب مطية لزيادة مبيعاتهم للجيش الأمريكي مما يشكل مصدر ربح كبير بالنسبة لشركاتهم، وكذا التركيز على الإرهاب النووي وأمن الطاقة. ومن ثم، تأخذ توجهات إدارة بوش الثانية بشأن الأمن القومي شكلا متناوبا ووسطا بين "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لسنة 2002" التي طرحتها إدارة بوش الإبن، وإستراتيجية الحزب الديمقراطي الخاصة بمبادئ "الدولية التقدمية".

[1] برينو ترتريه، **مرجع نفسه**، ص 67.

2. الرأي العام والأمن القومي الأمريكي

شهدت بيئة سياسات الأمن القومي خلال الفترة الثانية للرئيس بوش الابن تحولات مهمة في اتجاهات الرأي العام الداخلي، وتشير الإتجاهات الجديدة إلى تحول ما في المجتمع الأمريكي على أجندة الجمهوريين بشأن قضايا الأمن القومي وعقيدة بوش، يختلف عما شبه حالة الإجماع التي تشكلت خلف الرئيس بعد 11 سبتمبر وبعيد الإنتصار السريع في حربي أفغانستان واحتلال العراق، وعلى الرغم من نتائج استطلاعات الرأي تتأرجح من توقيت لآخر ومن استطلاع لآخر وهو ما عبرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش عن إدراكها له، إلا أن الخط الرئيسي آنذاك أكد تراجع الثقة بالرئيس بوش فيما يتعلق بالأمن القومي، وهو ما مثل بيئة مساعدة على التغيير في سياسات الأمن القومي.[1]

لقد أظهرت استطلاعات الرأي تراجع التأييد للرئيس بوش منذ عام 2004، إذ كشف استطلاع للرأي أجراه "برنامج الاتجاهات حول السياسة الخارجية"، نشر في 21 أكتوبر 2004، أنه رغم أجندة المحافظين الجدد وجاذبية فكرة "محور الشر"، فإن الرأي العام الأمريكي لم يتجاوب مع أجندة الحرب على الإرهاب. وأظهر الاستطلاع أن الأغلبية من مؤيدي بوش وكيري يرون أنه إذا كان العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل ولا يدعم القاعدة فإن الولايات المتحدة ما كان لها أن تشن الحرب. ولكن التأييد السابق ولسياسات إدارته تتفاوت على أساس حزبي؛ فحين سئلوا عما كان يجب على الولايات المتحدة أن تفعله لو أن أجهزة الاستخبارات استنتجت قبل الحرب أن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل ولا يقيم دعما جوهريا للقاعدة ذهب 58 % من مؤيدي بوش أنه في تلك الحالة لم يكن على الولايات المتحدة الذهاب للحرب، بينما أتفق كل مؤيدي كيري تقريبا (92 %) على أنه في تلك الحالة لم يكن على الولايات المتحدة الذهاب للحرب.

وكشف استطلاع آخر أجري في عام 2005 بمبادرة مشتركة بين "مركز التقدم الأمريكي" و "مؤسسة القرآن" أنه رغم التأييد واسع النطاق لجهود الرئيس بوش في مجال الأمن القومي، فإن الأمريكيين لديهم قلق عميق حول الاتجاه الراهن آنذاك في السياسة الخارجية لبلدهم. لقد أظهر الاستطلاع نتائج لافتة، لعل أهمها هو رفض نسبة مهمة من الأمريكيين مبدأ بوش بشأن الحرب الإستباقية أو الإجهاضية، وتفضيل الأغلبية الساحقة مبدأ التعاون مع العالم الخارجي، حتى لو تضمن ذلك حلولا وسطا في الأجل القصير بشأن المصالح الأمريكية.

---

[1] العلوم فريجة لدمية ، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية أنموذجا**– مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2011 .ص82

في استطلاع ثالث أجري في 26 يوليو 2005[1]، رأت الأغلبية – لأول مرة- أن بوش ضلل الشعب الأمريكي في الحرب، فقد رأي 51 % من العينة موضوع الإستطلاع أن إدارة بوش ضللت عمدا الجمهور الأمريكي حول ما إذا كان صدام حسين لديه بالفعل أسلحة دمار شامل أم لا. كما رأت الأغلبية أن الإدارة الأمريكية لم تكن مستعدة لإقامة حكومة ديمقراطية مستقرة في العراق، وأكد 32 % أو الولايات المتحدة لا يمكن أن تكسب الحرب في العراق، كما أكد 21 % أو الولايات المتحدة يمكن أن تكسب الحرب ولكنهم لا يعتقدون أنها سوف تكسبها، وتوقع 43 % النصر.

هذه الإستطلاعات تكشف عن توجهات مختلفة تماما عن التوجهات التي كانت سائدة قبل ذلك وشكلت بيئة صنع وثيقة "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 2002"، وتتناقض مع أطروحات إدارة بوش بشأن الأمن العالمي واستراتيجية الأمن القومي ونشر الديمقراطية. ولكن هذا لا يعني أن التحولات في سياسة الأمن القومي للإدارة الأمريكية الراهنة تخضع لاستطلاعات الرأي العام، أو أن الإدارة تأخذ بهذه الاستطلاعات، فهناك فارق كبير بين الجمهور والنخبة التي تحكم والتي يمكنها في حالة الانتصار إقناع الجمهور بتحمل الخسائر. وكثير من هؤلاء المستطلعين يؤيدون إدارة بوش في أوقات الحرب. ولكن هذا لا يعني أهمية الدور الذي تلعبه تلك الإستطلاعات في تخفيض السقف الذي يمكن للإدارة تجاوزه والوصول إليه فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي، ووضع القيود على طروحات الإدارة خلال تلك الفترة.

بدأت إدارة بوش فترتها الثانية في ظل مجموعة من الانتقادات والأفكار الجديدة التي مثلت وعاء للأفكار التي تبنتها الإدارة في السنة الأولى من الفترة الثانية. فقد قدمت مراكز بحثية وكتابات مختلفة انتقادات مهمة لسياسات الإدارة الأحادية ذات النزعة العسكرية، وقدمت أفكارا جديدة فيما يتعلق بالأمن القومي، وجوهر هذه التقارير والأفكار الجديدة معارض للتوجه الأحادي العسكري للولايات المتحدة، ومناقض للإفتراضات التي انطلقت منها إدارة بوش والمحافظون الجدد في صناعة سياسات الأمن القومي.

وفي هذا الإطار، دعت دراسة صادرة عن مركز العلاقات الدولية بواشنطن إلى العودة إلى "سياسة حسن الجوار العالمي" التي وضعها الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت (1933 – 1945)، والتي تقوم على مبادئ حددتها الدراسة في: التوقف عن ممارسة الجوار السيئ، وربط أجندة السياسة الخارجية بالمصالح الأمريكية، والإيمان بأن المصالح الأمريكية وأمنها القومي ووجودها مرتبط بمصالح وأمن ووجود الشعوب الأخرى، وقيام

[1] معتز سلامة، **مرجع سابق**، ص، 162.

الولايات المتحدة – كدولة قائدة- ببناء شراكة وممارسة قيادة عالمية مسئولة بدلا من السعي إلى الهيمنة العالمية، وتحقيق السلامة الوطنية من خلال جيش مجهز جيد قادر على صد العدوان على الولايات المتحدة، والالتزام بتحسين الأمن القومي والشخصي من خلال التعاون الدولي والوسائل غير العسكرية، ودعم التنمية المستدامة في الداخل والخارج، والإيمان بأن الجوار الآمن يعتمد على الحكم الجيد الفاعل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتدعو تلك الإستراتيجية إلى السير خطوات في دعم الأمن والتنمية والحكم لصالح كل المعمورة باعتبار أن الجوار الحسن أخلاق وليس عقيدة كعقيدة بوش، وهو ليس خطة مفصلة لعلاقات دولية حسنة، وإنما أخلاق لتوجيه عمل دولي فاعل في الأوقات المعقدة.[1]

وفي السياق نفسه، طرحت دراسة صادرة عن مركز التقدم الأمريكي Center for American Progress ما أسمي بإستراتيجية "القوة المتكاملة" Integrated Power، وتعرف الدراسة "القوة المتكاملة" بأنها إستراتيجية متعددة الجوانب، تذهب إلى ما وراء مفاهيم الأمن القومي التقليدية حول صناعة القوة الناعمة أو الصلبة، وتدمج القوى الكثيرة والمتنوعة للولايات المتحدة وتساعد على نشر القيم الأمريكية عبر العالم. وتدعو الدراسة إلى إلقاء التقسيمات الزائفة جنبا، وتوحيد الأفكار والأنشطة المتباينة وتوحيد قوى العولمة ضد قوى التجزئة، والعمل من خلال التحالفات الدولية وليس العمل العسكري ألإنفرادي. وتفند الدراسة كل الافتراضات التي بنت عليها إدارة بوش إستراتيجيتها للأمن القومي في الفترة الأولى. وفي انتقاد لفكر المحافظين الجدد الإيديولوجي وإستراتيجية 2002، تؤكد الدراسة أن واجب القادة الأمريكيين هو التقدم بإستراتيجية للأمن القومي تقوم على أحكام واقعية وليس على ما يرغبه بعض الإيديولوجيين، وعلى الإستراتيجية أن تعكس الحقائق المعقدة وليس رؤية مبسطة وساذجة ترى العالم على أنه أبيض وأسود.

ودعا تقرير صادر من معهد المجتمع المفتوح بالاشتراك مع معهد الأمن والسلام، بعنوان "استعادة القيادة الأمريكية" إلى العودة إلى المجتمع الدولي كسبيل لاستعادة القيادة الأمريكية، مؤكدا أنه لا يمكن التعاطي مع قضايا الأمن القومي من خلال رؤية أمريكية أحادية، لأنه لا يمكن التعامل مع أي من التحديات الحرجة للأمن القومي الأمريكي بالعمل الإنفرادي وحده أو من خلال تحالفات الراغبين، وإنما من خلال الأحلاف العالمية التي يمكن أن تساعد على تقوية أهداف الأمن القومي، ودعا التقرير إلى مكافحة الإرهاب العالمي من خلال منظمة

[1] لعور راضية : **اثر البعد الأمني على العلاقات الاورو مغاربية من خلال سياسة الجوار الأوروبي**. مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، بسكرة – 2011، ص 91.

واحدة متعددة الأطراف مفتوحة لأي دولة صدقت على معاهدات مكافحة الإرهاب الرئيسية عالميا. ودعا التقرير الرئيس بوش إلى إعادة التأكيد علانية على دور الأمم المتحدة في محاربة الإرهاب، وتطبيق اتفاقيات جنيف والاتفاقيات المناهضة للتعذيب، والتوقيع على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى جانب آخر، انتعشت الآراء المناقضة لنظرية "السلام الديمقراطي" القائلة بأن الديمقراطيات لا تتحارب. فعلى الرغم من أن هذه النظرية قديمة في حقل العلاقات الدولية، فإن إدارة بوش ومنظريها من المحافظين الجدد روجوا لها بشدة، إلا أن آراء عديدة برزت في المقابل تضرب هذه النظرية وتفندها، لعل أبرزها تلك الآراء التي ذهبت إلى أن الدول التي تمر بمرحلة الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية تكون عرضة لاتباع وسائل غير ديمقراطية، وربما تلجأ لشن الحرب أكثر من الدول السلطوية، وأن الدول التي تتجه للانتخابات ولكنها تفتقد آليات المحاسبية، فإن سياسييها قد يتعبون سياسات تدفع بلدهم إلى الحرب. وتؤكد تلك الاتجاهات أن العراق الذي تفرض عليه الولايات المتحدة الديمقراطية قد يذهب هو نفسه إلى الحرب، وتميز بين الديمقراطيات الليبرالية وغير الليبرالية.

هذه العوامل والمستجدات جميعها شكلت بيئة للتحولات في سياسات الأمن القومي لإدارة الرئيس بوش في الفترة الثانية.

المطلب الثاني : التحولات في سياسات الأمن القومي الأمريكي

هذا الجزء، تحولات سياسات الأمن القومي، أي ما أفرزه التغير في بيئة الأمن القومي وفي القوى المؤثرة في صنع سياسات الأمن القومي من تحولات أو إرهاصات تحول، ويتناول التحولات طبقا لأداء إدارة بوش في السنة الأولى من الفترة الثانية، وهي فترة رغم قصرها إلا أنها تقدم مؤشرات على الأداء المحتمل في الفترة الثانية، وهي فترة رغم قصرها إلا أنها تقدم مؤشرات على الأداء المحتمل في الفترة الثانية برمتها، وأيضا من خلال تناول الوثائق الخاصة بالأمن القومي التي صدرت خلال عامي 2005، 2006 والتي تضع ملامح لإستراتيجية الأمن القومي للأعوام المقبلة.[1]

إن التحول في سياسات الأمن القومي لم يحدث على مستوى الخطاب السياسي بقدر حدوثه على مستوى السياسات المنفذة أو الأفكار الجديدة، فلم تصدر مبادئ تلغي المبادئ السابقة للأمن القومي التي طرحت في

[1] معتز سلامة، **مرجع سابق**، ص 133.

إستراتيجية الأمن القومي 2002 أو التي طبقت في فترة بوش الأولى، ولم تعترف الوثائق الرسمية المعلنة بفشلها، ولكن التغيير الأكبر يكمن فيالمسكوت عنه من مبادئ وملفات كان يجري التأكيد عليها خلال الفترة الأولى ثم اختلفت وتوارت، كما يكمن في السياسات التي طبقت وتمثل تحولا نسبيا في المبادئ. ومن النقاط الأساسية أنه رغم الطابع الهجومي للتوجهات الأمريكية في سياسات الأمن القومي في الفترة الأولى ورؤيتها المحددة إلا أن هذه الرؤية كانت مفتوحة إلى نتيجة محددة في حدود الفترة الزمنية المتبقية للإدارة بأنها تخلت عن تلك المبادئ. وعلى سبيل المثال، ليس هناك تعريف محدد لـ "عقيدة بوش" بشأن الحروب الاستباقية، وتتفاوت الآراء بشأنه بين ناقد ومؤيد وآخر يعلن وفاته، ويذهب البعض إلى أنه لا يضيف جديدا إلى قاموس العلاقات الدولية. خلاصة القول إن مبادئ الأمن القومي في الفترة الأولى ستبقى قائمة كقاعدة في السياسة الخارجة، لكن تطبيقها بمرونة أو حرفيا مسألة تخضع لمقتضيات الظروف وطبيعة الأخطار.

وتتمثل أهم ملامح التحول في سياسات الأمن القومي فيما يلي:

أولا:. الاتجاه إلى الواقعية:

انطلقت سياسات الأمن القومي في الفترة الأولى للرئيس بوش من رؤية إيديولوجية للواقع الدولي لا تأخذ في الاعتبار هذا الواقع كما هو، وإنما الواقع المتصور أو المتخيل. وأكد المحافظون الجدد أن الولايات المتحدة عليها أن تستخدم قوتها العسكرية القصوى لصالح "وضوحها الأخلاقي" Moral Clarity. ومنذ قدوم إدارة بوش انصرف الحديث في واشنطن من "التعاون الدولي"، و"الالتزام البناء" و"المجتمع الدولي" إلى الحديث عن "تغيير النظام"، و"الحرب الوقائية" و"تحالفات الراغبين"، و"التفوق الأمريكي"، وتم رفض وانتهاك واستعباد الاتفاقيات والأعراف والمعاهدات الدولية على أساس أنها تقوض قوة الولايات المتحدة وتعرقل رسالتها.[1]

ويتركز هذا التحول في التخلي عن منهج "تغيير العالم أخلاقيا"، إلى الواقعية أو التعامل مع "العالم كما هو"، فقد تم استبدال "المحافظة الجديد" Neoconsevatism بما بات يعرف بـ "الواقعية الجديدة" Neo-realism حتى داخل البيت الأبيض. ويرى هذا الرأي أن الرئيس بوش تراجع عن الراديكالية في السياسة الخارجية، وأن السياسة الخارجية في فترة بوش الثانية تبدو أكثر واقعية. بل ينعى البعض من المحافظين الجدد أنفسهم "ثورة بوش"، التي يرى أنها فقدت حيويتها على حد ما ذهبت إليه دانييلا بليتكا من مؤسسة

[1] دونالد رامسفيلد، "نمط جديد من الحرب"، **الشرق الأوسط**، 2001/11/29.ص 62

"أمريكان"، معقل المحافظين الجدد. ويرجع البعض جذور هذه التحولات إلى ما قبل عامي 2004، 2005 فقد أورد جوزيف ناي، عالم السياسة الشهير، إشارة بالغة الدلالية في محاضرة له مع نيوت جينجريتش في عام 2003، حين رأى أن التحالف داخل الإدارة بين ما أسماه المحافظين الجدد والويلسونيين الجدد والجاكسونيين (أنصار الحرب)، ينهار على أثر نتائج الحرب على العراق.[1]

ثانيا:. العودة إلى التحالفات والشرعية الدولية.

من أكثر الجوانب التي يمكن الحديث عن تراجعها ضمن "عقيدة بوش" هو العمل الأحادي أو الإنفرادي ضد التهديدات والأخطار بغض النظر عن التحالفات التقليدية أو الشرعية الدولية لدى المحافظين الجدد الذين يعتقدون بأن الشرعية يجب أن تنتصر بأثر رجعي بدلا من أن تدفع بقرار من مجلس الأمن.[2] وفي مقال له بعد أحداث 11 سبتمبر بشهرين ونصف الشهر بعنوان "نمط جديد من الحرب"، تحدث رامسفيلد عن طبيعة الأحلاف المطلوبة في الحرب على الإرهاب، مؤكدا أن: "هذه الحرب لن يشنها تحالف كبير موحد في الهدف المحدد بإلحاق الهزيمة بمحور قوى معادية، وبدلا من ذلك ستشمل حالفات عائمة متبدلة لدولة عدة يمكن أن تتغير وتتخذ أشكالا مختلفة، وفي هذه الحرب ستقوم المهمة بتحديد التحالف وليس العكس".[3]

إذن كان التصور في وزارة الدفاع منذ البداية أن طبيعة الحرب ضد الإرهاب تقتضي "تحالفات عائمة" وليس "تحالفات مستقرة" على غرار التحالفات التقليدية مثل حلف الناتو، وهي تحالفات تفرضها "المهمة" و"المصلحة" وليس تحالفات "القيم" أو "العقائد"، لذلك كان هجوم رامسفيلد الشديد على دول أوروبية أعضاء في حلف الناتو مثل فرنسا وألمانيا لرفضهما غزو العراق ووقوفهما ضد صدور قرار من مجلس الأمن يجيز الغزو. ولعل هذه هي نقطة التغير الرئيسية في فترة بوش الثانية، فالجديد هو عودة الولايات المتحدة إلى التحالفات التقليدية المستقرة وإلى الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة. ومنذ نهاية فترة ولايته الأولى في أواخر 2004، أخذ الرئيس بوش في إعادة تحالفات بلاده وعلاقاتها الدولية، على خلفية تصاعد خسائر الحرب في العراق، فأخذ يستقبل القادة الدوليين بانتظام باحثا عن مشاركة دولية أكبر في إعادة الإعمار، ودعا الأمم المتحدة للقيام بدور أكبر من الدور المفترض بها القيام به. وقد لجأت الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي في المفاوضات

[1] بول كروجمان، "ومن أي للجهل أن يصنع قوة؟"، **الشرق الأوسط**، 2004/10/11.ص 34

[2] برينو ترتريه، **مرجع سابق**، ص 136.

النووية مع إيران، كما كانت إدارة بوش حريصة على تأسيس المواجهة مع سوريا على قرارات مجلس الأمن التنسيق مع فرنسا في هذا الشأن خصوصا بعد وصول الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على سدة الحكم. ويمثل هذا أمرا مغايرا لما كان عليه الحال في فترة بوش الأولى. فالرئيس الذي تحدى قواعد العلاقات الدولية، وتخلى عن التحالفات التي وقعها أسلافه، وتشكك في فائدة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، قام بزيارة أوروبا في عام 2005 أرعب مرات ليذكر "العالم سوف يكون في حالة أفضل، وأن الولايات المتحدة سوف تكون في حالة أفضل، وأن أوروبا ستكون في حالة أفضل، عندما نعمل سويا".[1]

فبينما كان الرئيس "بوش الإبن" عند بدء الحرب على الإرهاب ينهج نموذج الرئيس "رونالد ريجن" (التصرف الإنفرادي) أكثر من نموذج والده الرئيس بوش، فإنه في أعقاب الحرب من أواخر عام 2004 شرع في الأخذ بنموذج والده أكثر في سعيه إلى استعادة تحالفات الولايات المتحدة.[2] وما يرتبط بفكر ونهج وزيرة خارجية "كوندوليزا رايس"، فمنذ الأيام الأولى لتنصيبها كوزيرة للخارجية أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في 18 يناير 2005 أن "تفاعلنا مع العالم يجب أن يكون حوارا وليس "مونولوج". وأن الولايات المتحدة يجب أن تستخدم "الديبلوماسية للمساعدة في خلق توازن قوي في للعالم في مصلحة الحرية، ووقف الدبلوماسية الآن، وقد تتبع إدارة بوش تكتيكات أكثر ذكاء من خلال توريط الأوربيين معها في أحلاف وعمليات مستقبلية ذكية لا تسقط الأنظمة ولكن تحاصرها على الدوام.

ثالثا: إستراتيجية الأمن القومي 2006

لقد تم الحديث عن "إنهاء الطغيان" في إستراتيجية الأمن القومي 2006 قبل الحديث عن "الحرب على الإرهاب"، وكان هدف إنهاء الطغيان هو أول بند نص عليه في بداية الوثيقة، ولا شك أن كل هذه التغيرات في المفاهيم إنما تبرز دور وزارة الخارجية في إعداد الوثيقة الجديدة، بمعنى أن هناك عقد جديد بين إستراتيجية الأمن القومي وموضوع محاربة الطغيان وهو ما يعكس العلاقة بين وزيرة الخارجية "رايس" و"الرئيس بوش". ويتوازن مع ذلك أنه ليس هناك انفصال بين إستراتيجية الأمن القومي وأجندة الحرب على الإرهاب، وإنما هناك علاقة فاترة، ربما تبقى لفترة تعود بعدها حميمة، خاصة إذا حدث عمل إرهابي جديد أو ما إذا كان من الضروري شن حرب إجهاضية جديدة.

[1] مأمون فندي، "مصر المحظورة"، **الشرق الأوسط**، 2005/12/5.ص51

[2] معتز سلامة، **مرجع سابق**، 167

خاتمة الفصل

يعد بروز المحدد الاقتصادي الاستراتيجي والامني مع تصاعد حجم المصالح الاقتصادية وارتفاع وثيرة الاكتشافات الالكتونية في الجزئر وارتفاع نسبيا مكانتة المغرب العربي في اولويات الاستراتجية الامريطكية في مرحلة ما بعد احداث 11 سبتمبر 2001 واستفراد الولايات المتحدة الامريكية وعليه يبقى الشيئ الذي يتعلق بهلامش تحرك دول المغرب العربي الذي يظل رهانا قائما على استغلال هانش الثنائية التنافسية الفرنسية الامريكية لخدمة مصالح شعوبها تبقى غياب الارادة السياسية والخلافات الثانئية والاندفاع الانفرادي للدول المغاربية اتجاه مبادرات الشرراة مع الطرف الاخر اكثر مما سخدم مصالح وطموحات شعوب المنطقة المغاربية.

الفصل الرابع

تداعيات السياسة الأمنية

الأوروأمريكية على دول المغرب

العربي بعد 2011 وآفاقها

مقدمة الفصل

تستمر التحديات الأمنية في المغرب العربي في الضغط من أجل توالد تجمعات وكيانات سياسية لمواجهة القضايا الأمنية؛ حيث عرف عام 2014 متغيرًا مهمًّا يمس منطقة المغرب العربي وحزامها الجغرافي، ببروز وافد جديد بعيدًا عن عضوية كبار اللاعبين في المغرب العربي (الجزائر والمغرب)؛ حيث قرر رؤساء خمس دول (موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد) المجتمعة في موريتانيا يوم 16 من فبراير/شباط 2014 إنشاء تجمع الساحل الخماسي؛ الذي سمي "مجموعة الدول الخمس في الساحل". بأجندة تتضمن بعدًا أمنيًّا، في منطقة صارت تعرف انتشارًا للمجموعات الجهادية في الجنوب الليبي وشمال التشاد والنيجر وشرق مالي، وتحول بعض دول المنطقة مثل مالي والنيجر وتشاد وليبيا إلى معابر لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

ولم تتراجع حدَّة الاستقطاب في المغرب العربي بين الدولتين المؤثرتين (المغرب والجزائر)، وإذا كان هذا الاستقطاب في الماضي يجد مجالاً للتأثير في دول أقل قوة مثل موريتانيا؛ فقد انضافت إلى ذلك تونس بأوضاعها الانتقالية، وهي بين جارٍ جزائري تشترك معه حدودًا أمنية ساخنة، وله تأثير في أوضاعها السياسية الداخلية، وجارٍ مغربي أبعد، يسلك مسلك الانفتاح على التجربة التونسية بغية استقطابها إلى أولوياته في المنطقة

المبحث الأول: التوافق والتعارض في السياسة الأمنية الأوروأمريكية في المنطقة المغاربية

هناك توافق أوروبي – أمريكي حول منع ظهور أي قوة غير غربية يكن أن تتحدى الهيمنة الغربية في النظام العالمي، أو ظهور أي قوة غير غربية يمكن أن تتحدى الهيمنة الغربية في النظام العالمي.

المطلب الأول : مظاهر توافق التنافس الأوروأمريكي

تؤكد هذه الرؤية أن العلاقات الأوروبية – الأمريكية تتميز بالتوافق، وأنها تتجه بشكل متزايد نحو مزيد من الاندماج، وأن هذا الاندماج يتأسس على روابط هيكلية ومصالح متداخلة لا يحتمل أن تضعف في المستقبل المنظور. وقد عبر عن تلك الرؤية الدكتور عبد المنعم سعيد في مقالته بعنوان "الأبعاد السبعة للعلاقات الأوروبية – الأمريكية.[1] ويرى أن تلك العلاقات ترتكز على سبعة أبعاد أساسية هي:

1. البعد التاريخي: ويقصد به أن الولايات المتحدة قد أنقذت أوروبا ثلاث مرات خلا القرن الماضي وبالتحديد خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الباردة.

2. البعد الاستراتيجي: وهو يشير إلى القدرات الإستراتيجية الهائلة للولايات المتحدة في مواجهة أوروبا مما يضطر الأخيرة إلى قبول الزعامة الأمريكية أملا في أن تحظى على بعض المكاسب مقابل ذلك.

3. العولمة: وقد أنشأت علاقات تجارية ضخمة بين الطرفين، ويذكر أصحاب هذه الرؤية وجود أي حروب تجارية بين الأوروبيين والأمريكيين.[2]

4. البعد المتعلق بشأن المصالح القومية: بين الطرفين في الشرق الأوسط، وهو ما ينعكس في توافق المناهج الأوروبية والأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فكلاهما ينطلق من حماية إسرائيل، ومن ضما ن استمرار تدفق النفط على الغرب، وعلى إزالة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

5. البعد المتعلق بالتوافق الاستراتيجي الأوروبي – الأمريكي: ولا يعني هذا التوافق عدم وجود اختلافات حول تنفيذ الأهداف الإستراتيجية، فهذه الاختلافات موجودة كما هو الحال في إتباع الولايات المتحدة سياسة "الاحتواء المزدوج" Dual containment تجاه إيران، مع إتباع أوروبا سياسة "التفاعل الانتقادي"

[1] عبد المنعم سعيد، ا"لأبعاد السبعة للعلاقات الأوروبية الأمريكية"، **الأهرام الاقتصادي**، 4 /12 / 2000، ص 15.

[2] **المرجع نفسه**، ص 17

Critical Engagement، ولكن السياستيي نفس الهدف تجاه إيران، كما يرى صاحب تلك الرؤية أن المشروع الشرق أوسطي الذي تقوده الولايات المتحدة ومشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية الذي يقوده الاتحاد الأوروبي، يكملان بعضهما البعض.[1]

6. البعد المؤسسي: ويقصد به وجود شبكة من الروابط المؤسسية بين أوروبا والولايات المتحدة، كحلف الأطلنطي ومجموعة الدول – الثماني، وقد استطاع الطرفان من خلال تلك الروابط تطوير توافق استراتيجي.

7. التوافق بين النظم السياسية والقانونية والأوروبية والأمريكية: ما يعني أن كليهما قد أنشأ نظما ديمقراطية على أسس من ثقافة ما بعد الحداثة. وينتهي عبد المنعم سعيد إلى أن العرب يجب أن يستوعبوا هذه "الأشكال" من التكامل الأوروبي الأمريكي ويتخلوا عن أي أوهام باللعب على التناقض بين الطرفين.[2]

وبالتالي فالعلاقات الأوروبية – الأمريكية ليست علاقات نمطية ولا أحادية، فهذه العلاقات تختلف من قضية لأخرى، ومن مستوى للتحليل إلى مستوى آخر، فعلى مستوى القضايا، فإن العلاقات الأوروبية – الأمريكية تتكامل فيما يتعلق بقضايا معينة، وتتصادم بالنسبة لقضايا أخرى، كذلك، فهذه العلاقات تختلف اعتمادًا على المستويات التالية :

أولا : على المستوى السياسي – الأمني: هناك توافق أوروبي – أمريكي حول منع ظهور أي قوة غير غربية يكن أن تتحدى الهيمنة الغربية في النظام العالمي، أو ظهور أي قوة غير غربية يمكن أن تتحدى الهيمنة الغربية في النظام العالمي، أو ظهور أي منافس محتمل من عالم الجنوب ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال السعي الأمريكي الحثيث منع العراق من التقدم في برنامجها لأسلحة الدمار الشامل ولو باستعمال القوة في العديد من المنافسات بداية بالسماح لإسرائيل من قصف وتدمير مفاعل تموز سنة 1981 بل والتنسيق معها لإنجاح تلك العملية العسكرية وصولا إلى الدخول في حرب كاملة ضد العراق مطلع التسعينات على خليفة الغزو العراقي للكويت كمبرر ظاهري فقط ونفس المقاييس اعتمدها الجانبين الأمريكي والأوروبي فيما يخص برنامج أسلحة الدمار الشامل الليبي ولكن هذه المارة عن طريق اللجوء إلى وسائل أخرى متعددة على غرار الحصار الذي فرض على الجماهيرية الليبية تحت ذريعة اتهامها في قضية إسقاط الطائرة الأمريكية في إيرلندا وهو ما يعرف بقضية لوكربي

[1] **المرجع نفسه**، ص 17.
[2] **المرجع نفسه**، ص 18.

ولكن في الوقت الذي تسعى إلى عرقلة ليبيا نجدها تغض الطرف باستعمال المعايير المزدوجة فيما يخص السماح الضمني لإسرائيل في امتلاك أسلحة الدمار الشامل بل ورعاية برنامجها النووي الفتي في مطلع الستينات من طرف العديد من الدول الأوروبية على غرار فرنسا وبريطانيا والترويج وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي ذهبت إلى اعتبار دعم وحماية إسرائيل من أهم الثوابت التي تركز عليها إستراتيجياتها الأمنية إلى جانب حماية منابع التزود بالطاقة وحرية التجارة.[1]

كما تعكس أيضا في المساعي الأمريكية الأوروبية المحمومة لمنع أي قوة غير غربية من امتلاك أسلحة دمار شامل، بدون أن تشمل تلك المساعي إسرائيل، الحليف الموثوق به للغرب.

ثانيا : على المستوى الاقتصادي: تتفق أوروبا والولايات المتحدة على قضيتين أساسيتين هما ترسيخ النموذج الرأسمالي للتنمية، وتحرير التجارة الدولية. ويتمثل ذلك في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ويركز الطرفان على تحرير التجارة العالمية في مجال واحد، وهو السلع الصناعية بحيث يصبح لتلك الأخيرة حق دخول كل الأسواق العالمية دون قيود، بينما تدخل السلع الزراعية (التي تتمتع فيها الدول المنافسة بميزة نسبية) إلى أسواق أوروبا والولايات المتحدة في إطار كم هائل من القيود.

كما يبذل الأوروبيون والأمريكيون جهودا مشتركة لدفع دول المنطقة في اتجاه تحرير التجارة، والتحول الرأسمالي.

ثالثا : المستوى الثقافي: نلحظ أن هناك توافقا أوروبيا – أمريكيا على سمو العقيم الغربية، والسعي إلى طرح تلك القيم في المناطق الأخرى. فهناك هجوم أوروبي – أمريكي على القيم غير الغربية يتمثل في الشروط التي يفرضها الطرفان على الدول التي ترغب في التعامل معهما. وتشمل تلك الشروط تغيير القيم الثقافية المحلية بما يتوافق والقيم الغربية، بما في ذلك تعديل القيم المستندة إلى العقائد الدينية. ولعل الشروط المطلوبة من تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وما جاء في "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي المشتركة في البحر المتوسط" والتي وافق عليها مجلس الاتحاد الأوروبي في جوان 2000 في البرتغال، دليل واضح على هذا التوجه؛ ففي الوثيقة الأخيرة، يشير الاتحاد الأوروبي صراحة إلى سعيه إلى تعديل القيم الثقافية في الدول العربية المتوسطية "الشريكة" بما يتفق

[1] مأمون فندي، "أمريكا وأوربا: القرن التاسع عشر في مواجهة القرن العشرين وربما أكثر، أين يقف العرب؟"، **جريدة الأهرام**، 7/4 / 2003.

والقيم الأوروبية، ولا تختلف الإستراتيجية الأمريكية التي تجسدت في مشروع الشرق الأوسط الأكبر كثيرا عن فلسفة تلك الإستراتيجية. فأحد عناصر هذا المشروع هو تغيير قيم الدول الشرق أوسطية.[1]

المطلب الثاني : مظاهر تعارض التنافس الأورو الأمريكي

هذه الرؤية أن العلاقات الأوروبية الأمريكية تتسم بالصراع، أكثر منها بالتعاون. فالمسافة بين أوروبا والولايات المتحدة اليوم هي ذاتها المسافة بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين. فبينما تتبى الولايات المتحدة حاليا إستراتيجية القوة الصارمة Hard Power في حل الصراعات الدولية تأسيسا على المفهوم "الهوبزي" للطبيعة، وهي إستراتيجية تنتمي إلى القرن التاسع عشر، فإن أوروبا تنطلق من إستراتيجية تنتمي إلى القرن العشرين تدول حول مفهوم القوة اللينة Soft Power تتأسس على المفهوم "الكائني" للحكومة العالمية، ويظهر حجم هذا التنافس من خلال نفقات الولايات المتحدة سنة 2000 على ميزانية التسلح التي مثلت وحدها ما يعادل أربعة أضعاف ما أنفقته أكبر ثلاث دول أوروبيا (بريطانيا، فرنسا وألمانيا)، وبالتالي فإن هذه الفجوة العسكرية بين أوروبا والولايات المتحدة إلى علاقة تقوم على "التوتر المحكوم" بين الطرفين، وقد حذر مأمون فندي،[2] أحد أنصار تلك الرؤية، من أن اعتراض أوروبا على الغزو الأمريكي للعراق سيؤدي بالولايات المتحدة إلى الانتقام لاحقا من أوروبا. ففي المرحلة التالية للغزو، لن تركز الولايات المتحدة اهتمامها ضد إيران، وإنما ضد أوروبا وذلك لمنع احتمال صعود أوروبا موحدة معادية للولايات المتحدة، وستبدأ بألمانيا بالتحديد. فالحياد أو محاولة اللعب على الخلاف بين الطرفين سيفشل حتما، كذلك، أشار بعض الباحثين العرب إلى وجود انشقاق أوروبي أمريكي حول قضية الأمن والوحدة الأوروبية. فيرى سعيد اللاوندي أن هناك انشقاقا أمريكيا – أوروبيا متزايدا، وأن من علامات هذا الانشقاق قرار الاتحاد الأوروبي بإنشاء قوة عسكرية أوروبية في الاجتماع الوزاري لدول الاتحاد الأوروبي المنعقد في روسيا في مايو 2003. وأن الاتحاد الأوروبي مهتم بخطورة تهميش دوره العالمي، كما تجسد في عملية الغزو الأمريكي المنفرد للعراق.[3] كما أن فشل أوروبا في الاتفاق على مشروع الدستور الأوروبي في ديسمبر سنة 2003 كان ثمرة للإستراتيجية الأمريكية لتقسيم وتهميش أوروبا، وأن واشنطن قد ألحقت أضرارا بليغة بأوروبا سنة 2003 بدءًا بتهميش دورها في عملية السلام في الشرق الأوسط، وانتهاء

[1] المرجع نفسه.ص 15

[2] مأمون فندي، "أمريكا وأوروبا: القرن التاسع عشر في مواجهة القرن العشرين وربما أكثر، أين يقف العرب؟"، **جريدة الأهرام**، 04 /07/ 2003.ص23

[3] سعيد اللاوندي، "القوة العسكرية الأوروبية هي طعنة في الظهر لحلف الأطلنطي"، **جريدة الأهرام**، ماي 2003.ص 56

بإجهاض أي اتفاق حول الدستور الاتحادي الأوروبي، ومعاقبة أوروبا لموقفها من الحرب على العراق[1] ويشترك أنور عبد الملك في هذه الرؤية.[2] كما يرى آخرون أن الصراع حول الأمن الأوروبي قد طرح آثاره في حرب كوسوفو سنة 1999، حيث شهدت تلك الحرب احتكار الولايات المتحدة لاتخاذ القرار الاستراتيجي في المسرح الأوروبي، كما شهدت سعي الولايات المتحدة إلى تهميش دور أوروبا في الشؤون الأوروبية ذاتها، كما وجدت أوروبا أنه لا حول لها ولا قوة في منع حرب في مسرحها المباشر.[3] ويضيف بعض الباحثين أن الشقاق المتزايد بين الحلفاء على ضفتي الأطلنطي هو شقاق جوهري إذا حللناه من منظور المحالفات المستقرة خلال الأربعين عاما الماضية خلال الحرب الباردة. هذا الشقاق سيتطور عبر فترة تاريخية طويلة قادمة سنة تلو الأخرى. كما أدرك الأوروبيون أن السياسة الأمريكية لا يمكن تفسيرها في ضوء "الحدث الأخير" التمثل في 11 سبتمبر سنة 2001. فهذه الإستراتيجية هي إستراتيجية هيمنة، وستفعل الولايات المتحدة أي شيء لتحقيق أهدافها كذلك أكد الدكتور إسماعيل صبري عبد الله أن هناك صراعا أوروبيا أمريكيا حول الهيمنة على الأسواق، فالاتحاد الأوروبي يسعى لتوسيع أسواقه بضم دول أخرى على صفوفه. وهذا يخلق تنافسا بين الأسواق الأوروبية والأمريكية. ولكنه أضاف أن كلا من القوتين حريص على عدم إيذاء الآخر لأنه إذا انهارت إحدى الأسواق، فإن الأسواق الأخرى ستتلوها.[4] وفيما يتعلق بالعلاقات الأوروبية – الأمريكية في العالم العربي، أكدت من كرم عبيد أن هذه العلاقات تتسم بالتنافس. وهي ترى أنه من الناحية التاريخية فإن الشرق الأوسط منطقة نفوذ أوروبية وقد أتت الولايات المتحدة إلى المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لتنافس أوروبا في منطقة نفوذها. وهذه المنافسة تخلق آفاقا من التعاون الأوروبي – العربي لتحجيم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للهيمنة في العالم العربي.

[1] "جراح أوروبا القديمة"، **الأهرام**، 30 /12/ 2003. ص13

[2] أنور عبد الملك، "من تحديات أسبوع الزلازل"، **الأهرام**، 23 /12/ 2003.ص 7

[3] عماد عباد، "الأمن الأوروبي بعد الحرب البادرة: الناتو أو قوة أوروبية مستقلة"، **الأهرام**، 3/08/ 2001.ص 5

[4] خير الدين العايب، **مرجع سابق**، ص 56.

المبحث الثاني : تداعيات السياسة الأمنية الأوروأمريكية على دول المغرب العربي

المطلب الأول :الإنعكاسات السياسة الأمنية الأوروبية

لقد سعى الجانب الأوروبي منذ سبعينات القرن الماضي للدخول في اتفاقيات للتعاون والشراكة مع دول المنطقة المغاربية إلا أن جميع المحاولات بقيت محتشمة إلى غاية بداية العقد الأخير من القرن الماضي ومع بداية ظهور الاتحاد الأوروبي في ثوبه الجديد الموسع بدأت معالم التعاون الأوروبي المغاربي المتوسطي تتجسد على أرض الواقع حيث كللت تلك المحاولات بعقد مؤتمر برشلونة في اسبانيا بتاريخ 27، 28 نوفمبر سنة 1995 والذي حضره وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد، حيث تبنى المؤتمر فكرة قيام شراكة أوروبية – متوسطية في ثلاث مجالات رئيسية هي: إنشاء منطقة تبادل حر، وتدعيم الشراكة في المجالات السياسية والأمنية، وتدعيم الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية[1] والذي أريد له أن يكون عبارة عن محطات متلاحقة اقتصادية وسياسية وثقافية ومتكاملة بداية بإقامة اتفاقات ثنائية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط وذلك من خلال تفكيك وإزالة كل الرسوم والحقوق الجمركية المفروضة على حركة السلع الصناعية بصفة تدريجية من كلى الجانبين والتي تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للدول المغاربية أي الرسوم الجمركية التي تعتبر جانب حمائي للسلع والمنتجات المحلية وصولا إلى تجسيد وإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بحلول سنة 2010[2] على أن يتم ذلك عن طريق اتفاقيات ثنائية بين الأوروبي وكل دولة من دول المتوسط، وقد وقّع الاتحاد الأوروبي أول اتفاق شراكة مع إسرائيل في نوفمبر 1995 والذي حل محل اتفاق التعاون بينهما الموقع سنة 1976 وقد كانت بعض الدول المغاربية السباقة للدخول في مفاوضات الانضمام لهذا المسار على غرار المغرب التي كانت أول الدول المغاربية التي توقع على اتفاق للشراكة مع الاتحاد الأوروبي الصاعد في شهر فبراير 1996.[3]

أما الجزائر فقد تأخرت بنحو عقد كامل بسبب تأخر مفاوضات الانضمام التي عرفت تعنت الجانب الأوروبي في وجه المطالب الجزائرية حول بعض البنود المتعلقة بتمييز السلع الصناعية عن السلع الزراعية بحيث أصر الجانب الأوروبي على استبعاد السلع الزراعية عن الاتفاق بدعوى رغبته في حماية قطاعه الزراعي وفرضه ما

[1] أنظر نص **إعلان برشلونة**، في: نوفمبر 1995.ص3.

[2] مصطفى كمال، فؤاد نمرا، **مرجع سابق**ص 73.

[3] **المرجع نفسه**، ص 74.

يعرف بنظام الحصص Contingent[1] على المنتجات الزراعية الراغبة في دخول دول الاتحاد الأوروبي رغم أن هذه الأخيرة تعتبر بمثابة الميزة الوحيدة للدول المغاربية القادرة على منافسة المنتجات الزراعية الأوروبية على غرار الحمضيات.

كما طلبت الجزائر أيضا بالحصول على مساعدات تقنية من الاتحاد الأوروبي قصد بناء قاعدة صناعية تسمح فيما بعد للمنتجات والسلع الصناعية بمنافسة نظيراتها الأوروبية إلا إن الجانب الأوروبي رفض هذه الشروط الجزائري كما رفض الاتحاد الأوروبي أيضا الطرح الجزائري في أن يعتبر المحروقات من بترول وغاز بمثابة سلع صناعية تطبق عليها الإعفاءات والإمتيازات الجانبية الواردة في الاتفاق وما يعني مواصلته فرض رسوم وإتاوات جبائية ضخمة على البترول والغاز الجزائري الداخل إلى أوروبا.

وبالرغم من ذلك فإن الجزائر رضخت لتعنت الجانب الأوروبي ودخلت مسار بشلونة من خلال توقيعها بصفة رسمية على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منتصف سنة 2004 لتلتحق بكل نظيراتها المغاربيتين تونس والمغرب ولم تستفد بالتالي من عامل الوقت الذي أظهر عيوب الاتفاقيتين المغربية والتونسية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

واختارت الجزائر بذلك ربما تحقيق بعض الأهداف السياسية من خلال ذلك التوقيع غير أنه على المستوى الاقتصادي لم تستطع اقتطاع أية تنازلات من الجانب الأوروبي.

وبالرغم من مرور أزيد من سنتين على دخول هذه الاتفاقية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ إلا أن آثارها لا تكاد تظهر في الميدان خصوصا بالنسبة للطرف الجزائري الذي وجد نفسه مكبل بسلسلة طويلة من الاتفاقيات من دون أن يرى ولو تحسن ملحوظا لا على البنية الصناعية ولا على مسار الحياة اليومية للمواطن فلا أوجه النشاط المتعددة انتعشت ولا القدرة الشرائية تحسنت ولا مناصب الشغل وفرت الأمر الذي ربما سوف يدفع الطرف الجزائري خلال السنوات القادمة إلى التقدم بطلب سواء إعفاءه من هذه الاتفاقية أو على الأقل إعادة التفاوض بشأنها على أسس جديدة.[2]

---

[2] مصطفى كمال ،مرجع سابق ، 76

المطلب الثاني : نتائج السياسة الأمنية الأمريكية

كان ربيع سنة 1998 أولى الخطوات في طريق الشراكة الأمريكية المغاربية على ضوء إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الشراكة الاقتصادية الأمريكية مع الدول المغاربية الثلاث الجزائر والمغرب وتونس التي أعلن خلال زيارته لها السيد ستيوارت إيزنستات نائب كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية المكلف بملف الاقتصاد والفلاحة، حيث عبر عن الخطوط العريضة للمبادرة الأمريكية التي تهدف إلى إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تترك فيه الولايات المتحدة الأمريكية الحرية للمتعاملين الاقتصاديين الأمريكيين والمغاربيين تطبيقها على أرض الميدان بهدف رفع التبادلات التجارية والاستثمارات الأمريكية في المنطقة الأمريكية.[1]

وقد عقد أول اجتماع في هذا الاتجاه في مدينة الدار البيضاء المغربية في 20 و21 أفريل 1999 بين رؤساء الغرب التجارية لكل من الجزائر وتونس والمغرب ونظيرهم الأمريكي، أما في 30 أفريل 1999 فقد التقى ممثلو التجارة والمالية والاقتصاد بواشنطن مع "إيزينستات" رفقة أربعين من رجال الأعمال الأمريكيين؛ حيث حاولت الأطراف المغاربية لفت النظر إلى ضرورة إقامة شراكة.[2] متنوعة بناء على قاعدة تنموية، ولقد شهدت سنة 1999 ارتفاع كبير في الصادرات الأمريكية في المنطقة؛ حيث بلغت 1,19 مليار دولار أمريكي[3]، ولكن وبالرغم من كل تلك الاتصالات إلا أنها لم تفضي إلى تقضي إلى التوقيع على معاهدة أو اتفاقية بين الطرفين على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية اشترطت على البلدان المغاربية ضرورة تخلي هذه الأخيرة عن اختلافاتها السياسية وإقامة وحدة اقتصادية فيما بينها في إطار مغرب عربي موحد على الأقل في الجانب الاقتصادي وقد عبر عن هذه الفكرة "إيزنتستات" خلال زيارته للجزائر في 23 جوان 2000[4] وبالرغم من ذلك استمرت الولايات المتحدة على اعتبار الجزائر محور اهتمامها خاصة في مجال المحروقات حيث بلغت الاستثمارات الأمريكية في ميدان المحروقات في الصحراء الجزائرية سنة 2000 أزيد من 1,5 مليار دولار[5] وقد نالت الشركات الأمريكية النسبة الكبرى من عقود صفقات البحث والاستغلال لموارد الطاقة في الجزائر على غرار الشركات Anadarco, Mobile, Philips, Acro, Moco, BP, Repso, Veba تليها

---

[1] سمير صبحي، "نحو مغرب أمريكي"، **أرابيز**، ع 153، 1999، ص 33.

[2] **المرجع نفسه**، ص 33.

[3] **المرجع نفسه**، ص 33.

[4] غنية عكازي، "الشراكة الجزائرية الأمريكية، واشنطن تطرح شروطها"، **الوطن**، العدد 5024، سنة 2000، ص 05.

[5] غنية عكازي، "الجزائر والولايات المتحدة: زيارة واعدة"، **الوطن**، العدد 5005، سنة 2000، ص 23.

الشركات اليابانية والكورية والأرجنتينية بينما لم تحضى الشركات الفرنسية بأي عقد يذكر سوى في بداية سنة 2004 عندما وقعت شركة غاز فرنسا عقدا مع سونطراك في هذا المجال.

وقد كانت الشركة الأمريكية Amoco من أول الشركات التي وقعت اتفاقات مع شركة سوناطراك سنة 1998 للتنقيب عن الغاز الطبيعي بمبلغ يعادل 2 مليار دولار وذلك بمناجم الغاز بكل من تيقنتورين وحاسي فريدة بالصحراء الجزائرية.

المبحث الثالث : سياق السياسة الأمنية الأوروأمريكية على المغرب العربي في ظل المستجـدات الراهنة

إن الحديث عن الآفاق المستقبلية للسياسة الأمنية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يقودنا بالتأكيد إلى محاولة ربطها بالواقع الدولي من جهة وبالواقع الإقليمي من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس يتطرق هذا المبحث إلى تحديد أهم معطيات الساحة الدولية والإقليمية وتأثيراتها على المنطقة المغاربية، ومن بين هذه التأثيرات التي تعتبر في نفس الوقت مداخل يمكن من خلالها استشراف هذه السياسات، يمكن تصنيفها وفق ما يعرف بالتحديات والتهديدات ، والتي هي ذات طبيعة أمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وحتى بيئية، فهذه التحديات هي في حد ذاتها مضامين النقاط الثلاثة التي سيتناولها هذا المبحث وهي كالآتي :

المطلب الأول : في ظل محاربة الإرهاب الدولي بالمنطقة المغاربية

يعتبر الإرهاب الدولي من القضايا الدولية والإقليمية في نفس الوقت والذي كان نتاج الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وفق ما بات يعرف بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 حيث اعتبرت تلك الأحداث بمثابة إعلان حرب من نوع جديد خطط لها لأن تكون حربا شاملة على الإرهاب بحيث تتجاوز الميدان العسكري لتشمل الجوانب الأخرى الاقتصادية والمصرفية والمالية والروابط التي تجمعها بالنشاطات الاجتماعية والثقافية وسائر جوانب الحياة المدنية على وجه العموم، الشيء الذي يضع الاهتمامات المدنية في الصدارة ويجعلها تطغى على قضايا أخرى.[1]

فردود فعل الأسواق وردود فعل السياسات الاقتصادية والمالية والأمنية حيال تلك الأحداث تنبئ بكلها بتبدل وتغير كبيرين في العلاقات الدولية والإقليمية وإذا ما نظرنا إلى التطورات التي سبقت هته الأحداث نجد أن

[1] **www.hem.bredhand.net** جاد الكريم الجباعي، "الشراكة الأوروبية المتوسطية وحقوق الإنسان"، من الموقع الإلكتروني: .

التركيبات المذكورة لم تكن مبنية على معادلة الخوف ولن تقوم بعد الآن بنفس الدور السابق حتى أن بعض المراقبين يرون أننا انتقلنا إلى ما بات يعرف باقتصاد الخوف.[1]

ويرى الكثير من المراقبين أن العالم يعيش اليوم في خطر هيمنة المخاوف الأمنية أي محاولة صياغة السياسات الأمنية وفقا للمخاوف الأمنية وليس لترتيبات المصالح الجماعية الأمر الذي يعني ضرورة إتباع سياسات ناشطة وحاسمة تدعم بقوة وتصب في بناء سياسة أمنية متوازنة وتعالج الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة والإرهاب دون الاكتفاء بمعالجة ظواهرها وعوارضها فبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي فإنه قد أدرك هذا المغزى حيث قدمت مذكرة إلى البرلمان الأوروبي جاء فيها إتباع سياسة ديناميكية حيال النزاعات العنيفة يقتضي من الاتحاد الأوروبي أن يحول تركيزه من إدارة الأزمات إلى تجنب النزاعات بما في ذلك اتخاذ تدابير ذات طابع بنيوي فالسياسة الناجحة تقتضي من الاتحاد الأوروبي أن يكثف من جهوده لمعالجة المشكلات البنيوية بصورة منهجية أي معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات لا سيما مشكلات الفقر والحكم غير الديمقراطي.[2]

وفي هذا الصدد من المهم جدا أن يكون تنفيذ السياسة الأمنية متماشيا مع تطلعات سواء الاتحاد الأوروبي من جهة وما تقتضيه ضرورات البيئة الدولية والإقليمية للمنطقة من جهة أخرى.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد اتجهت بشكل واضح نحو تمتين سياسة أمنية مبنية أساس على إعادة تعريف المصالح والمخاطر ومركزة بشكل كبير وواضح على متغير الإرهاب وإعادة رسكلة المنطقة وفقا للرؤية الأمريكية بل واتجهت إلى إلصاق تهمة الإرهاب بحركات التحرر والمقاومة إذا اعتبرت أن حركات المقامة الشرعية بموجب القانون الدولي إرهابا كما حدث مع حركات المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني بالرغم من أن مقاومة الاحتلال حق مشروع تكفله الأعراف والقوانين الدولية.

وبالتالي فإن السياسة الأمنية الأمريكية تستمر في نفس التوجه ما دام ذلك يصب في مصلحة إسرائيل التي تعتبر دعمها وحمايتها أهم القوانين التي ترتكز عليها الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

[1] جاد الكريم الجباعي، "الشراكة الأوروبية المتوسطية وحقوق الإنسان"، من الموقع الإلكتروني: **www.hem.bredhand.net**.

المطلب الثاني: في اطارالإصلاح السياسي والاقتصادي[1]

إن القراءة السريعة لنص المشروع الأمريكي في المنطقة المغاربية والذي يعد محددا في السياسة الأمنية الأمريكية يجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إلباس مبادرتها رداءًا عمليا من خلال بعض المقترحات التنفيذية فقد اعتمدت المشاريع الأمريكية في هذا الصدد الإصلاح الاقتصادي والسياسي على تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة كأساس لتحليل الشرق الأوسط وكمنطلق لتحديد المناهج والحلول.

كما ركز هذا التقرير بشكل حرفي بنود مبدأ الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش حول الإستراتيجية المتقدمة للديمقراطية في الشرق الأوسط وقد خرجت هذه المبادرة بعدة أهداف رئيسية أهمها:

تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد في المنطقة.

2-بناء مجتمع معرفي.

3-توسيع الفرص الاقتصادية.

وقد تفرعت عنها مجموعة من الأهداف الفرعية ففي باب تشجيع الديمقراطية دعت إلى دعم الانتخابات الحرة في منطقة الشرق أوسطية والمغرب العربي من خلال المساعدات التقنية والتدريب على الصعيد الإجرائي والمساعدات القانونية وتطوير وسائل الإعلام المستقلة إلى جانب مكافحة الفساد ودعم قيام منظمات المجتمع المدني.

وعلى صعيد بناء مجتمع معرفي قد ركزت على مجموعة من المبادرات لدعم التعليم الأساسي ومحو الأمية وإصلاح برامج التربية والتعليم وفي هذا الإطار يمكن القول أنه وبالنسبة للهدف الأول والثاني الذي ركزت عليه سياسة الولايات المتحدة الأمنية لا يمكن أن يكون قبول وإذعان دول المنطقة لهذه الإصلاحات الأمر الذي وضع مستقبل هذه السياسة على المحك خاصة مع غياب المساعدات الاقتصادية في المقابل وهو ما جسد من خلال توسيع الفرص الاقتصادية فقد اقترحت إنشاء عدة صناديق لتمويل ما أسمته: تجسير الهوة الاقتصادية للمنطقة من خلال مجموعة من الآليات مثل إنشاء صناديق لتمويل مشاريع التنمية. [2]

[1]،غنية عكازي مرجع سابق ص24

[2]ميشيل راتني، جيني غرين، بربارة أولشانسكي، **ضد الحرب في العراق**،: دار الفكر، مارس 2003، ص 66.

إضافة إلى تشجيع وتسهيل انضمام دول المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية وإنشاء مناطق التجارة الحرة لتشجيع التبادل الإقليمي.

إلا أن مستقبل هذه السياسة غير واضح نضرًا لخضوعه للمتغيرات الدولية والإقليمية والتي تتحكم في استمرارها أو تراجعها وقد عبر عن هذه الفكرة مدير السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط "بيتر بروكفير" في مؤسسة بروكفير قائلا: أنه يأتي بعد سلسلة طويلة من الوعود الأمريكية غير المثمرة لتحقيق الإصلاحات في العالم الإسلامي فلقد مل الناس خطاب مليء بالوعود ولا شيء ينفذ.[1]

ومع هذا باتت الولايات المتحدة الأمريكية بكل أطيافها السياسية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 جادة ومصممة على إحداث تغيرات في الشرق الأوسط خاصة على الصعيد العسكري وبالضبط حول أسئلة الدمار الشامل حيث عملة سياسة الولايات المتحدة على الحيلولة دون امتلاك دول أخرى خارج إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل وما الحرب الدائرة في العراق إلا خير دليل على سعي الولايات المتحدة على كسر أية نوايا في هذا المجال وهو ما نلمسه كذلك من الحصار المفروض على إيران بسبب برنامجها النووي الذي أكدت على سلميته الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا أن ذلك لم يرق للولايات المتحدة التي تريد القضاء عليه بشتى الطرق خاصة إذا ما علمنا دور اللوبي اليهودي في التأثير على السياسات الأمريكية وهو ما يتوافق بطبيعة الحال مع رؤية تيار المحافظين الجدد المسيطر على مراكز صناعة القرار الأمريكي عبر استحواذه على كل من مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون ووزارة الخارجية وكذا حيازته على البيت الأبيض من خلال حيازته على منصب نائب الرئيس الأمريكي ممثلا في شخص السيد ديك تشيني أحد أبرز وجوه هذا التيار.

المطلب الثالث : أثار التنافس الأوروأمريكي أثناء الربيع العربي[2]

كانت للأحداث التي اجتاحت العالم العربي منذ اندلاع الاحتجاجات في تونس في كانون الأول (ديسمبر) 2010 تداعيات محلية ودولية هامة. وقد أثّرت هذه الأحداث على نفوذ ومواقع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية وغيرها من القوى الرئيسة في المنطقة، إلا أنها لم تؤدّ حتى الآن إلى نشوء نظام إقليمي جديد حقاً، أو إلى توازن جديد للقوى

[1] عبد القادر رزيق ، **قيادة أفريكوم الأمريكية** ، حرب باردة أم سباق للتسلح (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011) ص67

[2] أحمد بن بيتور، **مرجع سابق**، ص36

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، يُسجّل أنها فقدت اثنين من الحلفاء الرئيسيين هما الرئيسان زين العابدين بن علي وحسني مبارك. بيد أن استمرار نفوذ القوات المسلحة في تونس ومصر ضمن استمرارية ما في العلاقات الخارجية لهذين البلدين. وبالإضافة إلى ذلك، تركّزت الاحتجاجات إلى حد كبير على قضايا محلية ولم تستهدف العلاقات الخارجية في شكل خاص. وعلى رغم أن إدارة أوباما كانت متحفظة إزاء الاحتجاجات في البداية، فقد عبّرت في ما بعد عن دعمها لها، بعد أن أدركت أن الجماعات المتطرفة لا تهيمن عليها، وأنها كانت ترفع مطالب وشعارات كان أوباما نفسه قد تحدّث عنها في خطابه في القاهرة عام 2009.

في ليبيا، كانت الولايات المتحدة طرفاً أساسياً في تنفيذ منطقة حظر الطيران ولا تزال لاعباً رئيساً هناك، غير أن قلق واشنطن الرئيس يتعلّق بالتأثير الاقتصادي لارتفاع أسعار النفط، والخطر المتمثّل في أن يؤدي نشوب حرب أهلية طويلة في ليبيا إلى إتاحة الفرص لتمركز تنظيم «القاعدة» فيها. وفي اليمن، تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء احتمال انهيار الدولة هناك أيضاً، وخطر أن يمتلك تنظيم «القاعدة» مساحة أوسع لعملياته.
لقد فوجئت الولايات المتحدة بالاحتجاجات. لكن في البلدان التي أصبحت فيها الاحتجاجات كبيرة وفعالة، اتخذت الإدارة الأميركية موقفاً إيجابياً تجاه مطالب المحتجّين، وضغطت على الحكومات كي تستجيب لها من خلال الإصلاح أو حتى إزاحة الحاكم. وهذا الوضع أدى إلى خلاف بين واشنطن وبعض حلفائها الرئيسيين في المنطقة. وعلى رغم أن الولايات المتحدة عانت عموماً من نكسات في الأحداث التي جرت في الأسابيع الماضية، إلا أنها باتت تتكيّف بسرعة مع الواقع الجديد، وستبقى لاعباً رئيساً في الفترة المقبلة.
أما فرنسا نيكولا ساركوزي فقد سعت إلى تعزيز دور باريس في الشرق الأوسط المتغيّر. وعلى رغم أنه كانت لحكومته علاقات وثيقة جداً مع تونس بن علي وليبيا القذافي، فقد تحرّك ساركوزي بسرعة لدعم المتظاهرين في مصر، وكان أول زعيم في الغرب يعترف بالمحتجّين الليبيين، ودفع باتجاه إقامة منطقة حظر جوي. كما تحرّك ساركوزي بسرعة لركوب الموجة الجديدة وضمان وجود قوي لفرنسا في شمال أفريقيا في الفترة المقبلة.

من جهتها، تحاول إيران تحقيق مكاسب من الأحداث في العالم العربي. فقد رحّبت بالانتفاضات ضد النظامين الحليفين للولايات المتحدة في مصر وتونس، لكنها تعاملت بقسوة مع متظاهريها هي في الداخل الإيراني، ولا تزال قلقة في شأن الأحداث الأخيرة في سورية. لم تتمكن إيران من الاستفادة من أحداث العالم العربي بصورة مباشرة لأسباب عدة: فالبلدان التي تخلّصت من الأنظمة الديكتاتورية الموالية للغرب لم تختر سياسة خارجية

مختلفة، وهي لا تنضم الى المحور الإيراني، على خلاف مرحلة الحرب الباردة حيث كان يؤدي الخروج من معسكر ما الى الدخول في المعسكر المقابل[1].

ثم أن التحوّل في السياسة الخارجية ربما يجعل السياسات الخارجية لمصر وتونس وغيرهما أشبه بالسياسة الخارجية لتركيا منها بإيران، أي أكثر وطنية واستقلالية مع الحفاظ على علاقات قوية مع الغرب، فضلاً عن البلدان الأخرى. كما أن الانتفاضات العربية لا تدعو إلى جمهورية إسلامية أو إلى جهاد عالمي ضد «الشيطان الأكبر» (أو الأصغر)، وإنما إلى الديموقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والحرية والعدالة الاجتماعية، وهي المطالب التي لها من القواسم المشتركة مع المعارضة الإيرانية أكثر مما لها مع الحكومة الإيرانية.

كما استنزفت الانتفاضات بعض قوة إيران الناعمة، فقبل الأشهر القليلة الماضية، كانت الثورة الإيرانية آخر ثورة في المنطقة تخلّص فيها شعب من حاكم ديكتاتور، لكن شعوب تونس ومصر وليبيا واليمن والدول العربية الأخرى تُقدّم الآن نموذج المجد الثوري للقرن الحادي والعشرين. وعلى غرار الثورة في روسيا بعد عقود عدة من لحظة انتصارها عام 1917، تبدو الحكومة في طهران أشبه بنظام قمعي منها بحكومة تحررية. وبينما سعت طهران إلى الاستفادة من الاحتجاجات في بعض البلدان، كالبحرين، فإن مواقفها – ومواقف حليفها «حزب الله» – أثارت توترات مذهبية في المنطقة، من دون أن تتمكن إيران من القيام بخطوة فعلية في البحرين أو في أماكن أخرى.

في هذه الأثناء، بقيت تركيا عالقة بين رُحى شعاراتها السامية ومصالحها الأمنية والاقتصادية الملموسة. فالانتفاضات العربية تدعو بالفعل لأن يكون العالم العربي أشبه بتركيا: أي ديموقراطياً، مع وجود مجتمع مدني نابض بالحياة، وتعددية سياسية، وعلمانية جنباً إلى جنب مع الإسلام، واقتصاد منتج ومتوازن وخالق لفرص عمل. ومع ذلك، فشلت أنقرة في اقتناص الفرصة للاستفادة من هذا التحوّل التاريخي. فعلى رغم أن رئيس الوزراء أردوغان أعرب علناً وفي وقت مبكر عن دعم المتظاهرين المصريين، إلا أن الموقف التركي في شأن ليبيا أدى إلى قيام المتظاهرين بمسيرة مناهضة لأنقرة في بنغازي[2].

تركيا لديها ما يزيد على 15 بليون دولار من العقود التجارية مع نظام القذافي، وهي عارضت التدخل العسكري لحماية المحتجين المدنيين، ربما لخشيتها على مصالحها الاقتصادية أو من أن يطبّق نهج مماثل على القضية الكردية في تركيا يوماً ما. لقد احتفظ الرأي العام العربي لتركيا بقدر كبير من الاحترام في السنوات الماضية، لكن

[1]-**المرجع نفسه** ،ص 67.
[2]**المرجع نفسه ص** .70

الأحداث الأخيرة شوّهت تلك الصورة. كان يمكن أن تكون هذه لحظة تركيا في الشرق الأوسط، لكنها ضاعت نسبياً.

كما تخوفت المملكة العربية السعودية من أن توفّر التغييرات التي حدثت مؤخراً فرصة جديدة لإيران. ومع ذلك، لم تُحقق التغييرات في مصر وتونس وأماكن أخرى مكاسب فعلية لإيران، كما أن الدينامية الجديدة في العالمين العربي والسنّي تضعف قوة إيران الناعمة. ومع ذلك، فإن الحركة الاحتجاجية في البحرين أدت سريعا الى أزمة إقليمية فعلية وانتشار لقوات خليجية هناك، الأمر الذي يدل على مدى الترابط بين الحراك الداخلي وحساسية التوازنات الإقليمية.

كانت ردود فعل القوى العالمية الصاعدة مثل روسيا والصين والهند والبرازيل تجاه «الربيع العربي» متباينة. فهي جميعها قلقة، بما فيها روسيا، من أن تتسبب الاضطرابات في ارتفاع مطّرد في أسعار النفط. كما كانت تلك القوى جميعها مترددة في الموافقة على التدخل العسكري الغربي في ليبيا. ومع ذلك، فإن بعضها، مثل الصين وروسيا، قلقة أيضاً من أن موجة احتجاج المواطنين قد تصل إلى شواطئها. وقد اتخذت الصين أشدّ التدابير للحدّ من الوصول إلى الأخبار المتعلقة بالانتفاضات العربية، خوفاً من إثارة احتجاج آخر على غرار ما حدث في ميدان «تيانانمين» في بكين منذ عقدين.

أما في ما يتعلق بإسرائيل[1]، فإنها لم تشعر بعد بآثار التطورات الجديدة تماماً. إذ تمت تهدئة المخاوف الأوّلية من أن مصر سوف تتخلى عن معاهدة السلام مع إسرائيل. ولكن مع رحيل مبارك والقلاقل التي وقعت في الأردن، وبعد تراجع العلاقات مع تركيا، لم يعد لإسرائيل أي «أصدقاء» في المنطقة. كما أن إسرائيل لن تعود قادرة على الادّعاء أمام الغرب بأنها هي الديموقراطية الوحيدة في المنطقة، ولم يعد بمقدورها القول إن الديكتاتورية والتطرف الديني يهيمنان على العالم العربي. وسوف تواجه إسرائيل تحدّياً دولياً صعباً هذا العام عندما يتحرّك القادة الفلسطينيون لإعلان دولتهم من جانب واحد. وإذا اختار الفلسطينيون الثورة ضد الظلم والقمع، كما فعل إخوانهم في مصر وأجزاء أخرى من العالم العربي، فقد تواجه إسرائيل تحدياً أكبر مما واجهته في الانتفاضتين الأولى أو الثانية.

[1] عبد القادر رزيق،مرجع سابق ص 68

على رغم أن «الربيع العربي» استهدف أساساً الإصلاح الداخلي، فقد كانت تداعياته على مواقع الدول الإقليمية والدولية كبيرة، وهذه التداعيات متواصلة. ولقد تأثّر جميع اللاعبين، على رغم عدم حدوث أي تحوّل كبير في ميزان القوى أو النمط الأساسي للعلاقات الإقليمية. ومع ذلك فإن الأحداث في الأسابيع والأشهر المقبلة يمكن أن تفاجئنا، كما فاجأتنا أحداث المنطقة منذ كانون الأول (ديسمبر) الفائت، وقد تعود لتقلب التوازنات الإقليمية. ولكن في غضون ذلك، من المهم أن تتجنب الدول النافذة في المنطقة الانتقال إلى مواجهات إقليمية لا لزوم لها، وأن تعمل باتجاه تخفيف حدة التوتر وبناء الاستقرار الإقليمي الذي يتوقف عليه مستقبل شعوب المنطقة وازدهارها[1].

المبحث الرابع: محطات التنافس الأمني الأورأمريكي على دول المغرب العربي بعد 2011

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة و جمع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و إنتشار الأمراض المختلفة ،و هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحد ، أعادت النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية ، و العقيدة الأمنية المشتركة ، والتعاون و الإعتماد المتبادل أمنيا .

و تتربع دول المغرب العربي على مساحة تتجاوز 6ملايين كلم^2(6040706) كلم^{2}مشكلة وحدة جغرافية منسجمة تضاريسياً و مناخياً جعلت منها فضاءاًجيوسياسياً وثقافياً متجانساً لا تتخلله أية حدود و حواجز إثنية أو حضارية ، وهذا مايستدعي أهمية بناء مقاربة مغاربية أمنية مشتركة لمجابهة التحديات المختلفة خصوصا مابات يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ، و الأجنحة المسلحة المختلفة التي تقوض بناءالدولة و ترهن عملية الإستقرار.

ومنذ سقوط شمال مالي بيد التنظيمات المسلحة في أفريل 2012 إزداد الحديث عن التهديدات الأمنية الصلبة الزاحفة من منطقة الساحل و الصحراء وتعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي نقطة إرتكاز و تقاطع فيأية مقاربة أمنية مستقبيلة ، فهي تجسد بواقع قوة الجغرافيا ورسوخ المنطق الإستراتيجي نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية وبين البحر المتوسط و عمق القارة الإفريقية من جهة ثانية ، ففي التاريخ السياسي الوسيط

[1] لعور راضية : مرجع سابق ص 91

كانت الجزائر تسمى لمدة طويلة "بالمغرب الأوسط " وقد ساهمت مساحتها الشاسعة (39،42%) من مساحة المغرب العربي و طول حدودها البرية (6343كلم)بربطها بجميع الدول المغاربية شرقاً و غرباً و جنوباً إن الدائرة الجيوسياسية الإفريقية للأمن المغاربي هي ذلك الجزء الذي يشمل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا إلى إفريقيا جنوب الصحراء و الممتد على مسافة 3862كلم من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا أي من داكار إلى جيبوتي مرورا بموريتانيا و مالي ، النيجر ، تشاد و السودان مغطيا مساحة.

يختلف مسار التحول في منطقة المغرب العربي من حيث النماذج السياسية والأمنية، أحدها نموذج إقصائي عنيف في ليبيا، وآخر توافقي تشاركي في تونس والمغرب. وفي حين نجحت تجارب ديمقراطية في تجاوز المراحل الانتقالية الصعبة، تظل معادلة الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي رهينة منطق القوة والصراع.

لقد عرفت دول المغرب العربي عام 2014 تحولات سياسية وأمنية، عكست عددًا من الديناميات؛ التي حدثت في هذه الكتلة من الدول غير المتجانسة من حيث تفاعلاتها الداخلية التي تحدد مسار كل واحدة منها؛ لكن هذه الكتلة تبدو متشابهة من حيث التحديات الأمنية التي تشترك فيها معظمها. وفي حين تستمر الجزائر في حالة انسداد سياسي مرتبط بإشكالية الرئاسة، وما يدور حولها من تفاعلات داخلية، يواصل المغرب تجربة الشراكة بين الإسلاميين والمؤسسة الملكية، وتنهي تونس مرحلتها الانتقالية بأقل الأضرار السياسية، في حين لم تتمكن ليبيا من إيجاد صيغة سياسية جامعة لمواجهة مشاكلها السياسية والأمنية؛

المطلب الاول:تداعيات الربيع العربي في تونس مابعد الثورة :

عرفت منطقة المغرب العربي دينامية انتخابية كبيرة عام 2014، وبالقدر الذي يتشكل المشهد الحالي في المنطقة من دول تتحول نحو نظام أو وضع سياسي مختلف(تونس وليبيا)، أو ذات تجربة سياسية جديدة (المغرب)، وهو ما يفترض أن يمثل قاعدة ممكنة لإرساء نماذج ديمقراطية للحكم في المنطقة؛ فإن هذه المسارات السياسية ما زالت تواجه تحديات داخلية تتمثل في ضعف عناصر التوافق بين الفاعلين السياسيين فيها، وأخرى خارجية تتمثل في محاولات إيقاف مسار التحولات التي شهدتها عدد من دول المنطقة وإرجاعها إلى وضع ما قبل الثورات، مع اكتساب الاتجاه الذي يتبنى مواجهة الأوضاع السياسية التي أنتجتها الثورات مزيدًا من نقاط القوة، وتبقى احتمالات العودة إلى الأنماط السياسية في الحكم التي سبقت الثورات العربية مسألةممكنة[1].

[1] .خالد حنفي علي، مسارات التحول في النزاع الليبي "**السياسة الدولية**"، القاهرة، ع 1999. /01/ 2015. ص 152

وفي حين مكَّنت العملية الانتخابية والآلية الديمقراطية الجيل السياسي لما قبل الثورات العربية من الاستمرار في السلطة أو الرجوع إليها؛ سواء في الجزائر أو في تونس أو موريتانيا، تبقى ليبيا وموريتانيا مرشحتان بسبب ضعف بنية الدولة سياسيًّا وأمنيًّا أن تتحولا إلى حاضنة استراتيجية لانتشار الأزمات الأمنية، وفي حين يواجه الإسلاميون أوضاعًا داخلية وخارجية صعبة في ليبيا، وكذلك ضعف تأثيرهم في المشهد السياسي الجزائري والموريتاني، وتراجع حركة النهضة خطوة إلى الوراء في تونس، تبقى تجربة الإسلاميين المغاربة الوحيدة في المغرب العربي التي تستمر في التواجد في هرم السلطة حتى اللحظة.

– ديناميات التحولات السياسية والأمنية في المنطقة

بالقدر الذي يتشكل المشهد الحالي في دول المغرب العربي من دول تتحول نحو نظام أو وضع سياسي مختلف (تونس وليبيا)، أو ذات تجربة سياسية جديدة (المغرب)، وهو ما يفترض أن يمثل قاعدة ممكنة لإرساء نماذج ديمقراطية للحكم في المنطقة؛ فإن هذه المسارات السياسية ما زالت تواجه تحديات داخلية؛ تتمثل في ضعف عناصر التوافق بين الفاعلين السياسيين فيها، وأخرى خارجية تتمثل في محاولات إيقاف مسار التحولات التي شهدتها عدد من دول المنطقة، وإرجاعها إلى وضع ما قبل الثورات؛ وذلك مع اكتساب الاتجاه الذي يتبنى مواجهة الأوضاع السياسية التي أنتجتها الثورات مزيدًا من نقاط القوة، وتبقى احتمالات العودة إلى الأنماط السياسية في الحكم التي سبقت الثورات العربية مسألة ممكنة؛ حيث تراجع جزء مهمٌّ من الإسلاميين ومن التيار الديمقراطي عن تصدُّر المشهد السياسي.

ومن دون شك فإن التحولات الداخلية للدول التي عرفت سقوط أنظمة سابقة تستمر في الخضوع لمؤثرات التدخل الخارجي؛ الذي صار يحدد أجندتها السياسية والأمنية كما في الحالة الليبية، وبدرجة أقل أمكن ملاحظتها في تونس إبان مرحلتها الانتقالية؛ التي يمثل عام 2014 محطة نهائية لتجربتها، التي استفادت من قدرة المنظمات المدنية على قيادة توافق سياسي، يتجه إلى أن يصبح وضعًا سياسيًّا أكثر ثباتًا ومأسسة؛ لكنه لا يخلو من كل عناصر التوتر على المستوى الاقتصادي والأمني.

لقد أسهمت التحولات التي حدثت بالمنطقة –التي ما زالت تفاعلاتها مستمرة منذ عام 2011– في سرعة تغير الديناميات في دول المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية؛ حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوارها

الجيوسياسي حاليًا تحديات متزايدة، مثل شبكات تجارة وتهريب الأسلحة، ويمثل انتشار السلاح الليبي –الذي وصل عددًا من المناطق المتأزمة– أحد الأسباب الرئيسة للاضطراب في المنطقة وجوارها؛ حيث ''تتعاظم مصائب

السلاح الليبي الذي يقف وراء حادثة إن آميناس في الجنوب الشرقي الجزائري، وقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أُريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا''(1).

المطلب الثاني :سيناريوهات الوضع السياسي والأمني الليبي

وهنالك ثلاث ديناميات متداخلة تتحكم في المشهد الليبي، ظهرت أثارها بشكل كبير في عام 2014؛ أولاً: المواجهات العسكرية، ثانيًا: التدخل الخارجي، ثالثًا: جهود الحوار، وشهد عام 2014 محطات مهمَّة عكست تأثير الفاعل الخارجي في الأزمة الليبية؛ حيث عرفت هذه السنة منعطفًا ملحوظًا على المستويين الأمني والسياسي، وأدَّى تزايد دور اللواء المتقاعد خليفة حفتر بما يمثله من إرادات خارجية إلى مزيد من خلط الأوراق السياسية والأمنية في ليبيا، وعرف هذا العام قمة الاصطفاف السياسي والمواجهات المسلحة بين عملية الكرامة؛ التي يقودها خليفة حفتر، التي انطلقت في 16 من مايو/أيار 2014 بمدينة بنغازي شرق ليبيا، وبين عملية فجر ليبيا التي تضم ثوارًا من مشارب مختلفة.

أنتجت تفاعلات عام 2014 مشهدًا سياسيًّا بشرعيتين متنازعتين؛ مؤتمر وطني عام في طرابلس متمتع بشرعية واقعية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الاعتراف الخارجي، وهو البرلمان الذي انتخب في يونيو/حزيران 2014 في خضم أحداث سياسية تمثلت في الخلاف بين أكبر المكونات السياسية الليبية؛ متمثِّلة في حزب العدالة والبناء وكتلة الوفاء المحسوبين على التيار الإسلامي، وكتلة تحالف القوى الوطنية المصنف ليبراليًّا أو مدنيًّا،[1] ورغم تأثير العامل الخارجي في المسار الأمني والعسكري في ليبيا، فإن هذا الخيار لم يحقق إنجازات كبيرة لسببين رئيسين؛ أولهما: عدم وجود رؤية غربية منسجمة لحل الأزمة الليبية، كما لم تستطع بعض الأطراف العربية –التي تتدخل في ليبيا بعدة أشكال– من تشكيل اتجاه عربي صوب الهدف نفسه، وينعكس ذلك في عدم

[1] خالد حنفي علي،مرجع سابق. .ص 153

رغبة حتى بعض الدول المجاورة –مثل الجزائر– الانخراط في ذلك المسعى. وثانيهما: وجود واقع عسكري ميداني يعقد عملية البحث عن حل سياسي بعيدًا عن على الحسم العسكري؛ وذلك استنادًا إلى واقع التسليح الذي يتمتع به الثوار الليبيون وعملية فجر ليبيا بشكل عام، وعرف عام 2014 تطورًا لافتًا من حيث دخول عنصر الطاقة في معادلة الصراع بشكل متزايد، وينعكس ذلك في السباق نحو السيطرة على جغرافية النفط، والمواجهة مع المجموعات العسكرية التي تسيطر على موانئ التصدير بقيادة إبراهيم الجضران، الذي يشكل معادلة خاصة في مشهد الصراع؛ حيث لا يعكس صراعه مع المؤتمر الوطني العام والثوار بشكل عام اصطفافه مع اللواء المتقاعد حفتر؛ لما بينهما من أجندات سياسية مختلفة مرشحة للظهور من جديد في حال انتهاء الصراع المسلح.

أما دينامية الحوارات فقد انطلقت في حوار التاسع والعشرين من سبتمبر/أيلول 2014 بغدامس على حدود الجزائر برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة بليبيا ورئيسها برناردينو ليون؛ وذلك بعد فشل مهمة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بليبيا طارق متري في إحداث أي اختراق على مستوى جمع الفرقاء السياسيين على طاولة الحوار والتوافق.

وقد انطلق هذا الحوار ضعيفًا، وكان بين وجهي عملة واحدة، وضم من لا يمثلون القوى الحقيقية على الأرض؛ سواء أكانت قوة عسكرية مسلحة، أو قوة مجتمعية أو قوى سياسية فاعلة، وتمثل منهجية الحوار خيارًا متواضعًا لتجاوز الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا، ويبقى حدود تأثيرها ضعيفًا بسبب اعتماد المسار السياسي على تطور المواجهات العسكرية، ومدى السيطرة على الجغرافيا ومصادر الطاقة، التي تعرف صراعًا للسيطرة على الهلال النفطي؛ وهي معادلة سوف تحكم الأزمة الليبية في الفترة القادمة

من ناحية أخرى عرفت هذه السنة تطورًا أمنيًّا مهمًّا، يحتاج فترة ليبرز أثره بشكل أوضح على مستقبل الخارطة الأمنية في ليبيا والمغرب العربي بشكل أكبر، ويتعلق بتطور علاقة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالمجموعات الجهادية في مدينة درنة شرق ليبيا؛ التي تعرف انتشارًا لمجموعات مسلحة؛ مثل: ''مجلس شورى شباب الإسلام''، الذي يضمُّ تنظيم ''أنصار الشريعة''، العائدين من القتال الدائر في سوريا ومالي والجزائر؛ حيث يتبع المجلس فكريًّا وحركيًّا تنظيم ''الدولة الإسلامية في العراق والشام''(2). وهذا ما يؤهل مدينة درنة لأن تتحول إلى قاعدة انطلاق وتمدد لتواجد تنظيم الدولة في شمال إفريقيا؛ وذلك بالنظر إلى ما تتيحه الفوضى والاضطرابات الأمنية في ليبيا من إمكانات لتوسع النشاط الجهادي في المنطقة.وقد ''حسم تنظيم الدولة الإسلامية مسألة

تواجده في دول شمال إفريقيا ومصر خلال الاجتماع الكبير الذي نظمته قيادات هذا التنظيم مؤخَّرًا في درنة الليبية، وحضرته قيادات تنظيم أنصار الشريعة بتونس سيف الله بن حسين (أبو عياض)، والجزائري مختار بملختار، والقيادي اليمني المعروف باسم ''أبو حنيفة اليمني''، واحتضنت مدينة درنة الليبية أول اجتماع لتنظيم داعش خارج العراق وسوريا؛ وذلك بعد أن أعلنت قيادات تنظيم أنصار الشريعة بكل من ليبيا وتونس ولاءهم لأبي بكر البغدادي.[1]

وفي حين تتعثر ليبيا خلال مرحلتها الانتقالية في بناء دولة ما بعد الثورة؛ فقد كان عام 2014 مفصليًّا في تحديد معالم المستقبل السياسي لتونس، ومثَّل نهاية للمرحلة الانتقالية بعد الانتهاء من استحقاق انتخابات الرئاسة، وشهدت تونس هذا العام أربع محطات سياسية مفصلية؛ بدءًا من الاتفاق على حكومة مهدي جمعة كمخرج لأزمة تشكيل الحكومات السابقة، ثم إنجاز مشروع الدستور الجديد؛ الذي راهنت عليه الطبقة السياسية في تونس، وذلك على اختلاف مرجعياتها، والمصادقة عليه في شهر يناير/كانون الثاني 2014؛ حيث عكست العملية الدستورية درجة كبيرة من الإجماع السياسي. مرورًا بالانتخابات البرلمانية في أكتوبر/تشرين الأول 2014 التي جاءت بخارطة سياسية ذات تركيبة جديدة بعناوين كبيرة؛ أهمها بروز أحزاب سياسية جديدة ولاعبون جدد.

وتراجع حضور المجموعة السياسية التي أدارت تونس في المرحلة الانتقالية، وتراجع إسلاميو النهضة عن تصدر المشهد الانتخابي؛ وذلك للانتقال بمنطق براغماتي إلى إعلان استراتيجية الحياد السياسي في التعامل مع مستجدات المرحلة النهائية للعملية الانتقالية؛ حيث تُقَدِّم النهضة في هذا الصدد نموذجًا وتفسيرًا إضافيًّا في السلوك السياسي للإسلاميين في مرحلة شديدة الاضطراب إقليميًّا ودوليًّا؛ وذلك في ما يشبه صيغة وسط لوضع الإسلاميين ضمن المجال السياسي. لكن خيار النهضة عدم الترشح للرئاسيات، وبالنظر لموقعها الذي أفرزته انتخابات البرلمان يفرض عليها التفكير في كيفية البقاء ضمن دائرة السلطة، حتى لا تكون عرضة لإقصاء أو ابتعاد تدريجي عن مشهد القرار، والخيارات التي ستتخذها الدولة في هذه المرحلة. ومن ناحية أخرى زعزعت الانتخابات عام 2014 –سواء في تونس أو في ليبيا– من مقولات سياسية ظلت سائدة لفترة طويلة في المنطقة حول كون ''الإسلاميين فصيل لا يقهر انتخابيًّا''، واحتل الإسلاميون المرتبة الثانية في انتخابات تونس وفي انتخابات البرلمان في ليبيا في 25 من شهر يونيو/حزيران 2014، وقد تُسهم نتائج انتخابات تونس –بغضِّ

[1] خالد حنفي علي ،مرجع سابق ص 152 .

النظر عن مآلاتها- في تخفيف الضغط عن التيار الإسلامي في المرحلة القادمة داخليًّا وخارجيًّا؛ مما يساعده على إعادة التموقع في هدوء.

لم تختلف نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية التي أجريت في ديسمبر/كانون الأول 2014 عن نتائج انتخابات البرلمان؛ بل أكدت نتائج الرئاسة الاتجاه الذي أفرزته نتائج البرلمان، وعكست وجود تحول في ميزان القوى بين الفاعلين السياسيين بعد سنوات من الثورة، ومن دون شك فإن ما أفرزته نتائج الانتخابات البرلمانية ثم الرئاسية قد خلف ارتياحًا لدى عدد من الفاعلين الخارجيين ضد اتجاهات التحول في المنطقة، كما لم يُبْدِ إسلاميو النهضة في الوقت نفسه إشارات انزعاج من نتائج العملية السياسية. وتُتيح نتائج العملية الانتخابية تفسير ''الاستثناء التونسي'' بكونه استثناءً في تمكُّن هذا النموذج من بناء وإنجاز قواعد سياسية تتمتع بدرجة عالية من التوافق؛ لكنه ليس استثناءً من حيث التركيبة السياسية التي وصلت السلطة؛ التي أفرزتها العملية الانتخابية التي تضم الكثير من الفاعلين السياسيين، والعناصر المنتمية إلى حقبة ما قبل الثورة. لاشك أن هنالك تحديات كبيرة تنتظر حزب نداء تونس الفائز بالانتخابات، وذلك في أفق تحضير مؤتمره الأول. وهي تحديات تتعلق بمدى انسجام وتماسك قيادات هذا الحزب في مرحلة توزيع غنائم الانتخابات وتشكيل الحكومة من جهة، وبالنظر إلى انتقال زعيم الحزب السبسي إلى الرئاسة تاركا مجال التدبير الحزبي من جهة أخرى. وهو ما يعيد إلى الأذهان تجربة الانقسام الذي حلّ بحزب المؤتمر بعد أن صار المنصف المرزوقي رئيسا في السابق

يبدو من قراءة نتائج العملية الانتخابية كاملة أن الاستقطاب الأيديولوجي سيكون أقل حدة في المرحلة القادمة؛ وذلك بسبب غياب جزء من الفاعلين الأيديولوجيين عن دائرة السلطة والقرار، وعدم الاحتكاك المباشر مع المكونات السياسية ذات الخلفية الأيديولوجية الأخرى، وفي حين عرف عام 2014 تحديات أمنية كبيرة، تُعتبر إرثًا مستمرًّا وتحديًا بالنسبة إلى الحكام الجدد في تونس؛ فإنه على المستوى الخارجي شكلت الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس هذا العام متنفسًا سياسيًّا للوضع الانتقالي، الذي كان بحاجة إلى دعم سياسي لذلك المسار[1].

[1] فاخر جاسم، "الاحتجاجات الشعبيّة العربيّة وآفاق تطورها الديمقراطيّ،" مجلة الأكاديميّة العربيّة ، ع 10، 2011، ص 154

المطلب الثالث: التحول السياسي في المغرب

في اتجاه آخر يمكن اعتبار المغرب حالة منفردة ضمن نادي الملكيات؛ وذلك من حيث انتهاج سياسة متوازنة في علاقته؛ سواء مع التجارب التي تمثِّل اتجاه التحول والثورة من جهة، أو مع القوى المضادة للثورات من جهة أخرى، ويُبدي المغرب حرصًا على ضبط علاقته مع حلفائه التقليديين؛ الذين لاشك أن لديهم تحفظاتهم التي لا يعلنون عنها تجاه وضع الإسلاميين في السلطة بالمغرب؛ خصوصًا مع سياساتهم الاجتماعية التي تزيدهم تجذُّرًا في المشهد السياسي، وكذلك تقدمهم في مستويات التطبيع مع أجهزة الدولة، ولم تبد الدبلوماسية المغربية إشارات للانجرار وراء سياسات حلفائه التقليديين تجاه قوى التحول في المنطقة، وقد أظهر كذلك انفتاحًا واضحًا على الدول التي تعيش انتقالاً سياسيًّا؛ وتمثَّل ذلك في زيارة تونس عام 2014، وإشارات الانفتاح على التجارب السياسية ذات المرجعية الإسلامية، كما هو الحال في زيارة الملك لتركيا في ديسمبر/كانون الأول 2014، بعد عودته من زيارة الإمارات العربية المتحدة.

وفي حين يواجه الإسلاميون أوضاعًا وتحديات داخلية وخارجية صعبة في ليبيا، وكذلك ضعف تأثيرهم في المشهد السياسي الجزائري والموريتاني، وتراجع حركة النهضة خطوة[1]

إلى الوراء في تونس؛ تبقى تجربة الإسلاميين المغاربة الوحيدة في المغرب العربي التي تستمر في التواجد في هرم السلطة حتى اللحظة؛ حيث نجح إسلاميو العدالة والتنمية في خطوة مهمَّة في علاقتهم بالمؤسسة الملكية، وتمكَّنُوا من تحقيق قدر كبير من التطبيع مع الملكية ومراكز قوى داخل الدولة، وهي خطوة كانت مطلوبة لتأمين وحماية تجربة هذا الفصيل السياسي في فترة ما بعد الاحتجاجات التي عرفها المغرب عام 2011، وفي مسار تعامله مع الدولة وجهازها الإداري الصلب، وذو الخبرة الطويلة في التعامل مع المجال السياسي، ويصف السياسي الراحل عبد الله بها القيادي في حزب العدالة والتنمية جزءًا مهمًّا من طبيعة المشهد السياسي المغربي بما يشبه معادلة سياسية بقوله: إن هناك من يريد الملكية؛ لكنه لا يريد الإصلاح، وهنالك من يريد الإصلاح؛ لكنه لا يريد الملكية. وهو مشهد يتحرك ضمن معادلة صعبة تتمثل في البحث عن الاستقرار والإصلاح، ومزج التوافق والتغيير في آنٍ واحد.

[1] مرجع سابق ص 55

لاشك أن بعض المراكز القوية في الدولة حاولت إعاقة تطور تجربة الشراكة مع الملكية؛ لكنها وجدت أمامها تحديين؛ أولهما: المرونة السياسية وقدرة الإسلاميين على التوافق واستيعاب كثير من الفاعلين السياسيين، وثانيهما: وهو الأهم توجُّه المؤسسة الملكية نفسها للحفاظ على التوازنات السياسية والاجتماعية للمغرب من الاضطراب[1].

المطلب الرابع: المشهد السياسي في الجزائر موريطانيا

اولا :وعرفت الجزائر التي تعيش حالة انسداد سياسي محطتين أساسيتين عام 2014، ولم يُسهم كلا المحطتين في توفير البيئة الملائمة سياسيًّا لتجديد ضروري في بنية السلطة ضمن مسار انتقالي صار يفرض نفسه بإلحاح؛ بدأت الأولى بإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة في 17 من إبريل/نيسان 2014، على الرغم من صعوبة قيامه بمهام الرئاسة؛ بسبب تدهور حالته الصحية التي تحولت إلى مصدر لعدم الاستقرار، وتفتقر المعارضة لخيارات سياسية بديلة؛ وذلك مع ضعف تأثيرها في المشهد السياسي، وقد عكست انتخابات الرئاسة وجود صعوبات حقيقية في إدارة الانتقال السياسي في الجزائر، فلم تتمكَّن الأطراف الفاعلة في السلطة – سواء في المؤسسة العسكرية أو المخابرات وباقي الفاعلين في دوائر السلطة– من التوصل إلى اتفاق حول خلافة الرئيس، وترتيب أوضاع ما بعد بوتفليقة؛ حيث يضيق مجال التغيير في بنية السلطة الحالية التي تستند إلى المنظومة العسكرية والأمنية والبيروقراطية الرسمية، وهذا ما يجعل مستقبل المشهد الجزائري معلقًا بخيارات هذه المجموعة الحاكمة، أما المحطة الثانية: فتمثَّلت في بدأ مشاورات سياسية لإحداث تعديلات دستورية، برئاسة أحمد أويحيى مع العديد من الفاعلين من الطبقة السياسية

في يونيو/حزيران 2014، وضمت كذلك قيادات قريبة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ وذلك بعد أن أخرجت رئاسة الجمهورية التعديلات الدستورية المقترحة إلى العلن[2].

ا ، [1]مجلة الفكر البرلماني،. ، فلسفة سياسية الإصلاحات السياسية الجارية ،أفريل 2012 ص 11

ا [2]مجلة الفكر البرلماني، ، فلسفة سياسية الإصلاحات السياسية الجارية أفريل 2012، ص 11

تسعى السلطة في الجزائر من خلال مشروع تعديل الدستور إلى إحداث إصلاحات تساعد على تقوية بنية النظام، ومنحه مزيدًا من عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ وهو ما يشير إليه الاتجاه نحو تعديل ينص على استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية، وهي فكرة تؤيدها فرنسا ضمانة لاستقرار الجزائر.

وفي حين يُرتقب أن يجرى التعديل الدستوري في الربع الأول من عام 2015؛ فإن منهجية المشاورة حول التعديلات المقترحة قد أدَّت إلى بروز تباعد بين مكونات الطبقة السياسية، وانقسام حول الموقف منها؛ وهو ما أنتج محدودية تفاعل تلك الطبقة مع المشاورات؛ خاصة أن هذه المشاورات قاطعها جزء مهمٌّ من النخبة السياسية؛ مثل التنسيقية الوطنية للحريات، والانتقال الديمقراطي؛ التي تضم عددًا من الأحزاب ذات المرجعيات المختلفة، وهي التي نظمت لقاء زرالدا في يونيو/حزيران 2014؛ الذي ضم شخصيات وطنية وأحزاب معارضة للتعبير عن رفضها لتلك المنهجية التشاورية.

ثانيا: المشهد السياسي والأمني في موريطانيا :

ولم تمثل موريتانيا استثناءً من سيطرة العملية الانتخابية على المشهد السياسي في المغرب العربي عام 2014، وما زال المشهد الموريتاني رهينًا بعقدة ''العسكر والسياسة''، وموريتانيا السياسية ما زالت غير قادرة على التغلب على موريتانيا العسكرية، وهذا ما يشير إلى أن التجربة الانتخابية في موريتانيا قد وصلت درجة متقدمة من الضعف؛ بسبب الاهتمام بالجانب الشكلي في موضوع الانتخابات كوسيلة لحل الأزمات السياسية، وقد شهدت البلاد انتخابات رئاسية في شهر يونيو/حزيران 2014، وعكست نتائجها بفوز الرئيس محمد ولد عبد العزيز استمرارًا للوضع السياسي القائم منذ انقلاب صيف عام 2008.

نجحت السلطة في موريتانيا في إحداث تصدُّع بجدار المعارضة، ولم يمثِّل موقف المعارضة وخيارها مقاطعة انتخابات الرئاسة تحديًا كبيرًا لتوجهات السلطة، وتبدو المعارضة برأسين؛ ويظهر ذلك من خلال الانقسام حول الاستجابة لدعوات الحوار التي تطلقها السلطة؛ حيث إن القوى السياسية المكوِّنة للمنتدى الوطني للديمقراطية

والوحدة المعارض في موريتانيا، تواجه خلافات قوية حول الحوار مع الحكومة(4)، وقد شكلت تنسيقية لمواجهة الرئيس ولد عبد العزيز في الانتخابات[1].

وتعاني المعارضة الممثلة في منتدى الوحدة والديمقراطية خلافات قوية بين مكوناتها؛ التي تضم أحزابًا سياسية وممثلين عن الكونفيدراليات العمالية، وأعضاء منظمات وهيئات المجتمع المدني، وشخصيات سياسية مستقلة، وقد تفككت منسقية المعارضة بسبب مشاركة حزب تواصل الإسلامي في الانتخابات البلدية والنيابية؛ التي جرت نهاية 2013، منفردًا عن بقية الأطراف السياسية المعارضة، وأدَّى ذلك إلى إضعاف تحالف منسقية المعارضة الضعيف أصلاً، ووجدت أطراف كبيرة من المعارضة التقليدية خارج العملية الانتخابية، وخارج المجالس الانتخابية التي نتجت عنها. إن مشاركة الإسلاميين في الانتخابات لا تمنع استمرار تعرضهم لضغوط السلطة؛ حيث عرف عام 2014 حل أهم مؤسسة دعوية لدى الإسلاميين؛ وهي: مؤسسة المستقبل، التي يرأسها محمد ولد الددو، وعمومًا هنالك هدوء من ناحية الإسلاميين وعدم الرغبة في تسخين الساحة السياسية.

ومن ناحية أخرى شهد عام 2014 -أيضًا- تحولاً عسكريًّا ذا بُعد سياسي مهم في بنية وتركيبة المؤسسة العسكرية؛ التي تحوَّلت إلى جيوش وألوية متعددة؛ حيث تتوزع على الجيش البري والجيش البحري والجيش الجوي، وهي تابعة لقائد الأركان الموريتانية، ويمثل هذا التوزيع في الاختصاصات اتجاهًا نحو تشتيت مراكز الثقل والقيادة داخل الجسم العسكري بتزايد أعداد الجنرالات والعقداء؛ بما يضعف دور المؤسسة العسكرية في إحداث تغييرات سياسية في المستقبل.

– أهم التحديات الأمنية الراهنة للمنطقة المغاربية وافاقها المستقبلية

تعرف دول المغرب العربي تماسًّا مع التحديات الأمنية الكبرى التي يطرحها موقعها الجغرافي؛ الذي يؤدي بالضرورة إلى توسيع مساحة تفاعل دول المنطقة خارج الإطار المغاربي؛ وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية التي صارت حاضرة في أطراف المنظومة المغاربية، وعلى رأسها المشاكل الأمنية في مالي ومنطقة الساحل والصحراء، وتداعيات الوضع العسكري في ليبيا.

[1] المرجع نفسه ،ص 07

وبعيدًا عن موضوع النزاع في الصحراء الغربية –الذي يعتبر أقدم حالات النزاع ومصادر التوتر والاستقطاب المتواصل في المغرب العربي، والذي لم يعرف أي اختراق أو تحول، مع محافظة الأوضاع الأمنية والسياسية في تلك المنطقة على وضع –(status quo) فإن هناك سياقًا موسومًا بالتضارب في الرؤى السياسية لمعالجة الإشكالات الأمنية بالمنطقة؛ خصوصًا ما هو واضح منها بين التوجه الفرنسي والجزائري في معالجة ملفي ليبيا ومالي، وبرز خيار التدخل الخارجي في ليبيا بشكل واضح عام 2014؛ حيث حاولت فرنسا إيجاد صيغة للتدخل في ليبيا شبيهة بتجربتها في مالي، وهو ما عكسته تصريحات وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان في شهر سبتمبر/أيلول 2014(5)، واقترب منها الموقف الإيطالي مع اختلاف في شكل التنفيذ؛ حيث ربطت إيطاليا التدخل بكونه تحت مظلة الأمم المتحدة.[1]

***الصراع الداخلي الليبي والانفلات الأمني :**

من الناحية العربية فإن مصر الدولة التي تمتلك حدودًا غربية طويلة مع ليبيا لا تُخفي انخراطها المباشر في معادلة الصراع الداخلي في ليبيا، ويبدو أن منظور القاهرة الحالي لأمنها القومي تجاه الخطر الذي تعتقد أنه يمثله الوضع الداخلي الليبي، يرتكز حول وجود معادلة مؤرقة للقاهرة بشكل مستمر، وتتفاعل فيها العناصر التالية: ''الإسلاميون + الثروة النفطية + انتشار السلاح''. ويواجه أي نشاط مصري في ليبيا تحدِّيًا كون المشكلة الليبية أمنيًّا وسياسيًّا ذات أبعاد إفريقية ومتوسطية، وكذلك على مستوى شمال إفريقيا، وفي حين كانت القاهرة تجد أطرافًا سياسية من المسؤولين الليبيين الذين يمكن التنسيق معهم، كما رأينا على الأقل من خلال لقاءات رئيس الحكومة الليبي السابق علي زيدان مع عبد الفتاح السيسي عام 2013، وزيارة عبد الله الثني إلى القاهرة شهر أكتوبر/تشرين الأول 2014، فإنها الآن إزاء واقع عسكري أكثر توسعًا، بسبب تراجع نفوذ السياسيين؛ الذين كانوا يقتربون من خط القاهرة.

لقد واجه اتجاه الانخراط في الصراع المسلح بشكل مباشر رفضًا لدول محورية في المنطقة؛ مثل الجزائر المنخرطة في مبادرة لرعاية الحوار الداخلي بين الأطراف الليبية، وكذلك تونس؛ مما يصعب من تلك المهمة، ولم تنجح فرنسا التي سعت إلى تشكيل ذلك التحالف من الدول المجاورة لليبيا للتحرك صوب الجنوب الليبي بدافع الأوضاع

[1].الحسين الشيخ العلوي: تجمع الساحل الخماسي.. تنسيق في ظل التعقيدات. مركز الجزيرة للدراسات ،ص 52

الأمنية، وهو مطلب عبَّرت عنه دول إفريقية أخرى مثل النيجر، وهو توجه لقي ترحيبًا داخليًّا من بعض الأطراف الليبية؛ مثل رئيس حكومة تسيير الأعمال عبد الله الثني، ويبقى المشهد الليبي أمنيًّا وسياسيًّا يتراوح بين تراجع خيار التدخل الخارجي، وبين تعثر مسار الحوار الداخلي.

إن بروز علامات وجود واشتغال تنظيم الدولة الإسلامية **في ليبيا**، لم يجعل خيار التدخل العسكري في ليبيا مقتصرًا على المشروع الفرنسي فقط؛ حيث تشير مصادر أمنية ليومية ''الخبر'' الصادرة بتاريخ 27 من نوفمبر/تشرين الثاني 2014 أن الجزائر تلقت طلبًا من.[1]

الولايات المتحدة الأميركية لتقديم تسهيلات للتحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش، وتشير المصادر ذاتها إلى أن دول التحالف تخطط جديًّا لفتح جبهة جديدة ضد تنظيم ''داعش'' في ليبيا، في حالة توسع نفوذ هذا التنظيم في هذه الدولة النفطية''

[1] خالد حنفي علي: مرجع سابق ص 160 .

خاتمة الفصل

نستنتج مما سبق عرضه إن لهذا التنافس الاورامريكي على المنطقة المغاربة أبعاد واهداف متعددة منها اغراق المنطقة في الديون والتعبية بسب صناعتها لهذا الربيع العربي الذي وجهت فيه اصابع الاتهام الى الطرف الامريكي لانه من يقدر على صناعة داعش سيقتدر حتما على صناعة الف ربيع باي منطقة مثلما صنعت اجهزة المخابرات الأمريكية دعاية حادثة اصطدام الطائرة على مبنى البنتاقون؛ وهو مااتخذته كغطاء للإعادة صياغة بسط نفوذها بشرعية دولية تتفنن في كل مرة في ايجاد الذريعة المناسبة بتأيد اوروبي أو بتشجيعها للحركات المعارضة في الدول الدكتاتورية قصد تفتيت وحدتها السياسية بدعوى حمايتها لمبادىء واسس الديمقراطية تستعمل فيه الياتها الاممية الدفاعية واستراتيجيتها الأمنية من توجيه ظربات استباقية على حد سياستها الأمنية الى الخرجات الاخيرة لرئيسها ترامب تحت شعار* امريكا اولا*

فبغض النظر عن ماتحمله اتفاقياتها ومشاريعها الاقتصادية الى انها تصب في ميزانها على حساب استغلال ثروات هذه الدول العربية وغير العربية فكانت المنطقة المغاربة مسرحا لتصارع نفوذ غير معلن على االساحة السياسية والدبلوماسية الا انه في حقيقة الامر هو تقاسم للادوار على مناطق النفوذ بين سعي امريكا لتوسيع نفوذها وبين دفاع فرنسا ممثلة في الطرف الاوربي الحفاظ على مناطق نفوذها التقليدية التي تعتبرها امتداد تاريخي وحظاري لها فكانت الظغوطات الاوروامريكية على الانظمة الحاكمة متارجحة بين تدعيم التيارات المعارضة لهذه الانظمة وبين تغاضيها عن انظمة معينة حفاظا على امن واستقرار مصالحها

فتمخظت عدة اثار اختلفت بين الايجابية والسلبية اختلفت باختلاف التحليلات والاهداف منها إحداث الربيع العربي التي لم تكن برئة فتولد مناخ متعدد في المنطقة المغاربة بالرغم من الانعكاسات السلبية التي طالت الاراضي اوروبية كانتشار ظاهرة الهجرة الغير الشرعية واختراق العناصر الارهابية الفارة من الانظمة الى الاراضي الأوروبية الى غيرها من التهديدات التي اججها هذا التنافس بغض النظر عن العوامل الداخلية لكل دولة على حدة المؤدية الى الانزلاقات الأمنية؛ كالمسار السياسي والأمني مضطرب في ليبيا، وانسداد في المشهد السياسي بالجزائر، وسعي للخروج من التجربة الانتقالية في تونس، ومحاولة لإنجاح تجربة الإسلاميين في تحالفهم مع الملكية في المغرب، وديمقراطية بعباءة عسكرية في موريتانيا، وكذلك أوضاع أمنية معقدة تجلب خيارات خارجية عسكرية

إلى المنطقة؛ ذلك هو المشهد في المغرب العربي، وفي حين مكنت العملية الانتخابية والآلية الديمقراطية الجيل السياسي لما قبل الثورات العربية من الاستمرار في السلطة أو الرجوع إليها؛ سواء في الجزائر أو في تونس أو موريتانيا، تبقى ليبيا وموريتانيا مرشحتان بسبب ضعف بنية الدولة سياسيًّا وأمنيًّا أن تتحوَّلاَ إلى حاضنة استراتيجية لانتشار الأزمات الأمنية، لعدم تمكن المنطقة من معالجة أزماتها المستفحلة.

الاستنتاجات و الاقتراحات:

وبعد هذا العرض للروابط الجغرافية والتاريخية لدول المغرب العربي والقواسم المشتركة التي تؤهلها لخوض غمار تجربة تكاملية تخشى الدول الأوروبية من حصولها فتسعى جاهدة ' لتأخيرها وتعطيل كل سبل الاتحاد ألمغاربي وظرب وحدتها الاقليمية ؛ فكانت تتدخل للاختراق المنطقة امنيا في كل مرة بذريعة ما ؛ فعملت هذه الدول الأوربية على التعامل مع هذه الدول كوحدات سياسية منفصلة وليس ككيان مغاربي واحد وتشجع من قريب أو من بعيد كل مايساهم في عرقلة الاتحاد ألمغاربي كمشروع بغض النظر عن المعوقات والاسباب الداخلية التي تقف في وجه هذا التكامل ؛فتكونت لدينا مجموعة من الاسئلة المهمة وهي: إلى متى ستظل هناك قوانين ولوائح سياسية مصطنعة تمزق أواصر المودة وعلاقات القرابة وتفرق شعوبنا ومجتمعاتنا ؟ وإذا كانت الخلافات بين الأنظمة الحاكمة والسلطات السياسية قد وصلت في كثير من الأحيان إلى طرق مسدودة، فأين أطر وسبل التواصل بين المجتمعات استنادا للروابط الجغرافية والتاريخية ؟ وهل يتحقق الأمن ألمغاربي في ظل وجود بؤر التوترات التي نعرفها جميعًا وفي ظل الإجراءات الأمنية المشددة التي لا تنتج إلا مزيدًا من العنف ؟!!!

هذه أسئلة مهمة يجب أخذها في حسبان كل من يقوم بوضع خطط إستراتيجية وأمنية في دولنا المغاربية وجيراننا من الدول الأفريقية، تحتاج إلى إجابة منهم قد تضعهم على الطريق الصحيح للاحتواء الأزمة ولتحقيق أمن دول المغاربة وكذا ضفتي الصحراء. وأختتم بحثي هذه مؤكدًتا على أنه بدون الاستناد للروابط الجغرافية والتاريخية بين دول المنطقة وبدون وضع تلك الروابط في حسبان صانعي القرار فإنه لن يكون هناك أي حلٍ ناجع لقضية تحقيق الأمن ألمغاربي خاصة وأمن دول ضفتي الصحراء عامة، ولابد من الاستفادة من التجارب والخبرات التاريخية المتراكمة ودعمها، ومن هذا المنطلق يمكننا تقديم الإقتراحات :

1 . تدعيم الروابط التاريخية و الجغرافية الأمر الذي من شأنه أن يخلق انتماءً وتواصلاً وتعاون السكان مع السلطات والقيادات الأمنية؛ بشكل ودي يستحيل معه تغلغل الحركات الهدامة أو الإرهابية المسلحة.

2 . ضرورة العمل على تطوير طرق ووسائل النقل والمواصلات الجغرافية وإحياء القديمة منها لما لها من أثاراقتصادية وأمنية إيجابية.

3 . إحياء التراث التاريخى المشترك على مر العصور بين دول ضفتى الصحراء وخاصة ليبيا والجزائر وتشاد ومالى والنيجر، وتشجيع المراكز والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني للسير فى ذلك الاتجاه من خلال الاهتمام بمراكز المخطوطات العربية المنتشرة فى العديد من دول غرب أفريقيا، والتي تعد واحدة من أبرز الشواهد التاريخية على عمق العلاقات التاريخية وسمو أهدافها بين دول ضفتي الصحراء.

4 . بث روح الحوار والمصالحة بين دول المنطقة لأن التجارب التاريخية أثبتت أن ما أُنجز بالحوار لا تستطيع القوة والعنف إنجازه، فالعنف لا يولد إلا مزيدًا من العنف، ولا يحل أي مشكلٍ بقدر ما يعقده.

5 . إشراك سكان المناطق الحدودية بشكلٍ فعالٍ فى كل البرامج والخطط سواء منها الاقتصادية أم الثقافية أم الأمنية وإسناد الدور الرئيس لهم؛ لأنهم أدرى وأقدر على حماية وتنمية مناطقهم، وذلك لن يتم إلا بالتخلص من سياسة التهميش لجماعات دون أخرى.

6 . إنشاء كيانات اقتصادية حكومية تشجع على العمل المشترك بين دول ضفتى الصحراء للنهوض وخلق تنمية مستدامة، يقوم على إدارتها خبراء من أبناء تلك الدول.

7 . تقديم كل أنواع المساعدات والدعم فى كل المجالات على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومات للسكان وللمناطق الواقعة شمالي دول مالى والنيجر وتشاد؛ لأنها تمثل الحزام الامنى الحقيقى للدول المغاربية، وأي تهديدٍ لأمن تلك الدول إنما هو تهديد مباشر للأمن المغاربي.

8- ينبغي على الدول الاوربية وضع خطط وبرامج عاجلة غير تلك السابقة الفارغة من المعنى الحقيق لتنمية ومساعدة القارة السوداء

9- بما ان امن المنطقة المغاربية يعد كضمان للامن واستقرار الدول الاوروبية فينبغي عليها الاسراع في التكفل بأيجاد الحلول السلمية والامنية الفعالة التي تساهم في استقرار المنطقة فقد انعكس هذا سلبا عليها بسبب تدفق تعداد الهاربين والنازحين في قوارب الموت اتجاه اوربا طلبا للعيش الكريم والامن والاستقرار

10-تبقى الدول الاوربية متهمة بزعزعة الامن والاستقرار في الدول العربية بما ان احداث الربيع العربي بالدول المغاربية والعربية لم تكن وليدة محظ الصدفة ولا بريئة كما تدعي الدول الاوربية فمن صنع كذبة أحداث 11سبتمبر هو نفسه صانع اكبر تنظيم ارهابي عالمي *داعش * للاسقاط الانظمة الدكتاتوريةوالملكية بهدف نشر قيم الديمقراطية والحريةكما تسوق له الدول اوروبية

-11-تبقى الدول الاوربية والامريكية في صراع دائم ومتفاوت حول تقاسم للادوار على مناطق النفوذ الاستراتيجية تدعي وتختلق في كل مرة فزاعة شرعية كمحاربة االارهاب بالوطن العربي وما سياسية وخرجات رئيس الولايات المتحدة الامريكية بوصفه للدول الخليجية بالبقرة الحلوب ذ الا كشف الوجه الحقيقي للامريكا ونواياها التي تسوق لما مع باقي الدول الاوربية تحتلا غطاء اقتصادي او اي ذريعة يتم تسويقها لنا للاستقبالها والتلسيم بشرعيتها .

خاتمة عامة

لقد تطرقنا في بداية الدراسة إلى محاولة فهم ومعرفة السياسة الأمنية في المنطقة العربية وذلك من خلال دراسة البعد الأمني للسياسة الأمنية الأمريكية بحيث تطرقنا أولا إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبره مجالا حيويا من مجالاتها على اعتبار المصالح الأمريكية الكبيرة المتواجدة في المنطقة,سواء ما تعلق منها بالمكانة الجيسوستراتيجية لمعظم البلدان المطلة على المتوسط أو من حيث الثروات الكبيرة التي تزخر بها العديد من بلدانه في الخليج ,وعلى راسها النفط والذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على أهم منابعه من خلال التمكين بشتى الوسائل السلمية وحتى العسكرية للشركات الأمريكية من الحصول على حصص معتبرة من الصفقات التي تبرم في هذا المجال سواء في منطقة الشرق الأوسط أو المغرب العربي ثم حاولنا معرفة ماهية الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة وماهية أهدافها والتي تنقسم إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية وكذا، ترقية الازدهار الداخلي وذلك بفتح الأسواق الخارجية إضافة إلى تشجيع الديمقراطية في العالم، ولتحقيق هذه الأهداف الرئيسية فإن النظرية العسكرية الأمريكية تنقسم إلى ثلاثة مكونات متكاملة وهي: القوات الإستراتيجية النووية، القوات الكلاسيكية (القوة الأطلنطية، قوة الهادئ وقوة الطوارئ)، قدرات الدعم والإسناد، ثم تطرقنا إلى وسائل تنفيذ هذه الإستراتيجية ويتعلق الأمر بكل من حلف شماليي الأطلسي والذي أنشئ خصيصا لحماية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين من التهديد الذي كان يمثله الاتحاد السوفييتي السابق عن طريق ما يعرف بحلف "وارسو" وتطرقنا بالتحليل إلى تغير أهداف حلف شماليي الأطلسي وكذا توسع نطاق مسرح عملياته ليمتد إلى خارج المنطقة الشماليي أطلسية، ثم تطرقنا إلى الأسطول السادس الأمريكي على وجه الخصوص والذي يتمركز بصفة مستمرة في عرض مياه البحر الأبيض المتوسط ويعتبر من بين أضخم الأساطيل الحربية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية قوة وتسليحا وجاهزية قتالية وغير قتالية كأعمال التنصت وجمع المعلومات الاستخباراتية وذلك من خلال منظومة متطورة جدا من أنظمة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية الأمريكية للتجسس إضافة إلى قوته النووية المحمولة على العديد من غواصاته النووية وبوارجه الحربية المتطورة.

وفي المبحث الثالث، تعرضنا إلى التحولات في بيئة وسياسات الأمن القومي الأمريكي بحيث اتسمت بيئة صنع إستراتيجية الأمن القومي في القترة الأولى لرئاسة الرئيس "بوش الإبن" بقدر كبير من المفاجأة على إثر أحداث سبتمبر 2001، ومن ثم اتسمت "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2002"

بتوجه هجومي صارخ على الواقع الدولي، بينما بدأت الفترة الثانية لرئاسته بداية 2004 وسط بيئة أمنية تتسم بقدر من الاستقرار النسبي الناتج عن الثقة باستيعاب أحداث سبتمبر، بالرغم من توظيف هذه الأخيرة للتأثير على الناخب الأمريكي على اعتبار ميل هذا الأخير إلى إعطاء أصواته إلى الحزب الجمهوري حال شعوره بنوع من الخوف لاعتقاده قدرة الجمهوريين على تسيير الأمور الأمنية أحسن من نظرائهم الديمقراطيين، وتحدثنا عن تأثر صناع القرار الأمريكي بمجريات الأحداث ومنها الفشل الكبير في تسيير الملف العراقي وتحولهم من التشديد على مبدأ "القوة الصلبة" إلى الاقتناع بضرورة اللجوء أيضا إلى ما يعرف باستعمال "القوة الرخوة" أي اللجوء إلى استعمال الدبلوماسية لمحاولة حل المشاكل التي تعترض السياسات الأمريكية عوض اللجوء المباشر إلى استعمال القوة على شاكلة تعامل الولايات المتحدة مع الملف النووي الليبي والإيراني من خلال التهديد بالعقوبات،

أما في الفصل الثاني فقد تناولنا السياسة الأمنية الأوروبية في المنطقة العربية من خلال الحديث عن أهمية المنطقة بالنسبة للسياسة الأمنية الأوروبية ومن ثم تناولنا آليات السياسة الأمنية الأوروبية في في المنطقة العربية من خلال الحديث عن الآليات السياسية والأمنية وكذا الآليات الاقتصادية والثقافية والإنسانية، وقد تناولنا بالدراسة والتحليل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية أو ما يعرف بمسار برشلونة والذي حاولت من خلاله دول الإتحاد الأوروبي إيجاد صيغة تمكنها من إبقاء دول الضفة الجنوبية للمتوسط في مجالها الحيوي وبالتالي الاستفادة من ذلك على جميع المستويات الاقتصادية والأمنية والسياسية وحتى الثقافية وتجسيد ذلك في اتفاقيات ثنائية للشراكة مع كل دولة على حدا وليس اتفاقيات جماعية كما تريدها بعض الدول على غرار الدول المغاربية وهو ما يعطي ميزات إضافية لدول الاتحاد الأوروبي على اعتبار أن التفاوض مع كل دولة على حدا أسهل بكثير من التفاوض الجماعي.

ثم تطرقنا في آخر هذا الفصل إلى مؤشري التهديدات والمصالح بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي وأشرنا إلى أن من أكبر التهديدات التي تواجهها هذه الأخيرة هي إلى جانب مشكل الإرهاب الذي أضحى قضية عالية خاصة في ضوء عدم وجود تعريف موحد للظاهرة الإرهابية حتى لا تستغل من جانب البعض وتعطى تفسيرات مضللة لا تفصل بين حركات المقاومة المدافعة عن بلدانها وحقوقها وبين المنظمات الإرهابية الحقيقية، إضافة إلى ذلك تطرقنا إلى مشكل الهجرة غير الشرعية التي تعتبرها دول الاتحاد الأوروبي من أكبر التهديدات التي تواجهها الشيء الذي دفع بهذه الأخيرة إلى طلب المساعدة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط وخاصة الدول المغاربية مقترحة عليها قبول استقبال المهاجرين غير الشرعيين الذي تطردهم دول الاتحاد الأوروبي على أراضيها في انتظار

إيجاد حلول وهو ما لاقى استجابة متفاوتة من الدول المغاربية كما تعتقد دول الاتحاد الأوروبي أن هناك تهديدا آخر يتمثل في إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل وبما وقوعها في أيدي المنظمات الإرهابية وهو ما يمكن أن يهدد أمنها وسلامة أراضيها وبالتالي راحت تسعى بكل الطرق لمنع حدوث هذا التهديد.

أما فيما يخص مؤشر المصالح فإن دول الاتحاد الأوروبي لها مصالح كبيرة جدا في المنطقة العربية وتختلف من المصالح الاقتصادية إلى المصالح الأمنية العسكرية إلى المصالح السياسية الثقافية، فالنفط القادر من الدول المغاربية والدول الشرق أوسطية يعتبر من أهم ما تصبوا إليه دول الاتحاد الأوروبي وخصوصا ضمان الحصول عليه وضمان وصوله إليها لأنه وعلى غرار باقي الاقتصاديات العالمية يعتبر من الأمور المفصلية التي لا بديل عنها لاستمرار النهضة الاقتصادية والصناعية الأوروبية خصوصا مع عدم توفر البديل لذلك رغم سعي هذه الأخيرة الحثيث ليجاد بدائل طاقوية أخرى من دون جدوى لحد الساعة، ولعل المواقف الروسية المتشددة في إمداد أوروبا بالغاز الطبيعي جعل هذه الأخيرة تبحث في ضرورة البحث عن مصادر أكثر ضمانا وهو ما وجدته ربما في الغاز الجزائري الذي يمون العديد من الدول الأوروبية عبر الأنبوبين البحريين لكل من إسبانيا وإيطاليا وربما العديد من الدول الأوروبية الأخرى في المستقبل القريب، إلى جانب المصالح الاقتصادية هناك المصالح الأمنية السياسية والثقافية التي أشرنا إليها وأهمها التنسيق الأمني المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط وفق آليات نصت عليها اتفقيات برشلونة وكذا الاتفاقيات الثنائية للشراكة إلى جانب الإصلاح السياسي وكذا التبادل الثقافي بين الجانبين.

وتناولنا في الفصل الثالث والأخير انعكاسات السياسة الأمنية الأمريكية الأوروبية على دول المنطقة العربية سواء في المغرب العربي و في الشرق الأوسط وتطرقنا إلى المحاولات الأمريكية والأوروبية الضفر بكليهما من خلال التنافس الأمريكي الأوروبي سواء عبر اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية أو عبر الشراكة الأمريكية المغاربية أو عبر الحوار المتوسطي تحت إشراف حلف شماليي الأطلسي في ما يتعلق بالأمور الأمنية وفق ما يعرف بالحوار المتوسطي وتطرقنا كذلك إلى مختلف أوجه التعاون والتنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة المتوسطية في تبني المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتطرقنا إلى السياسات المتبعة من كلا الجانبين وكذا آثارها على دول المنطقة المتوسطية المغاربية أو الشرق أوسطية.

وكإجابة مباشرة عن إشكالية الدراسة يمكن القول بأن أهمية المنطقة جعلتها محط اهتمام القوى الكبرى ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، اللتان تحاولان الهيمنة وبسط النفوذ عليها مستعملة وسائل

وآليات وإستراتيجيات تضمنان لهما تحقيق هذه الهيمنة حيث يمكن رصد أهم هذه الآليات في تلك السياسات الأمنية التي تتجاذبها المنطقة العربية، في محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية بسط نفوذها في شتى المجالات وخاصة الأمنية على المنطقة العربية ومنها إلى باقي أنحاء العالم التي كما كان الحديث عنه خلال الدراسة في السياسة الأمنية الأمريكية والتي تميزت بأهداف كان مجملها يصب في خانة محاولة الهيمنة الأمريكية على العالم باستعمال وسائل عدة تنوعت بين الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتميزت على وجه الخصوص بالسعي لتمييع اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية وإفشاله على الأقل في شقه الأمني وذلك من خلال استقطاب الدول المغاربية والمتوسطية عبر آلية ما يعرف بالحوار المتوسطي والذي استطاع أن يفرغ بالتالي اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية من محتواها وخاصة بالنسبة للجانب الأمني كما سعى وبطريقة غير مباشرة إلى إفشال وإرباك الاتحاد الأوروبي من خلال السعي الأمريكي غير المباشر لإفشال التصويت على الدستور الأوروبي وهو ما حدث في العديد من الدول الأوروبية التي صوتت ضده وفي مقدمتها فرنسا التي تعتبر إلى جانب ألمانيا بمثابة المحرك الرئيس للإتحاد الأوروبي وكذا سعي الطرف الأمريكي في محاولة أخرى وبطريقة غير مباشرة لوصول مرشحين أوروبيين موالين لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية إلى سدة الحكم على غرار ما حدث في كل من فرنسا وألمانيا بوصول كل من "إنجيلا ميركل" و"نيقولا ساركوزي" اللذين أصبحا من الحلفاء الأكثر قربا من الولايات المتحدة الأمريكية وربما أشد ولاءًا لها من بريطانيا التي عرفت بدورها سقوط أكبر حليف للولايات المتحدة الأمريكية في التاريخ.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1/- الكتب :

أبو جرة السلطاني ، جذور الصراع في الجزائر ، الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة عيسات إدير ، 1995، ص 13

أحمد جلال عز الدين ، الإرهاب والعنف السياسي ، القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1986

أحمد هبان وليلي مرسي، حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945 – 2000، الإسكندرية: دار الجامعة للنشر، 2001

أسامة محمد بدر، مواجهة الإرهاب، دراسة في التشريع المصري والمقارن، مصر: النسر الذهبي للطباعة، 2000

ألكسيف وآخرون، الروح العسكرية الأمريكية، ت: محمود شفيق شعبان، دمشق: مكتبة الشام، 1988

إمام حسنين خليل عطا الله ، الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 1999

أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، الإسكندرية: دار الفاء لدنيا الطباعة والنشر،2014

برينو ترتريه، أربعة أعوام لتغيير العالم، إستراتيجية بوش 2005 – 2008، تر: قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، ع 21. السنة الثامنة، 2005

توفيق المديني، المغرب العربي ومآزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، بيروت : دار لبنان للطباعة والنشر،2004

جلالي يحي، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر من الحرب العالمية الأولى،ت ج3 الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د.س.ن

الحاج علي، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

الحسين الشيخ العلوي: تجمع الساحل الخماسي.. تنسيق في ظل التعقيدات. مركز الجزيرة للدراسات

حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996

خالد حنفي علي، مسارات التحول في النزاع الليبي "السياسة الدولية"، القاهرة، ع 1999. /01/ 2015.

خفير سولانا، "حوار الأطلسي مع منطقة المتوسط: بناء الثقة عبر التعاون"، جريدة الحياة، ، ع 13043، 11/ 18/ 1993

خير الدين العايب، "المنفسة الأمريكية الأوروبية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط و انعكساته على الأمن الإقليمي العربي"الجزائر:2004

د. نافعة حسن، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004

د.الحاج علي، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص121

رضوان أحمد شمسان الشيباني ، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ،2006 ، ص 40

سامح غزالي، "خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية"، السياسة الدولية، السنة 33، ع129

سعد الدين الشاذلي، خيار الحرب، الجزائر: دار الشهاب، 1988

سعيد اللاوندي، "القوة العسكرية الأوروبية هي طعنة في الظهر لحلف الأطلنطي"، جريدة الأهرام، ماي 2003

سمير أمين، برهان غليون، حوار الدولة والدين ، بيروت : دار الفارابي، ط 2

صفاء موسى، "قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكي 7 – 8 جويلية 1992)"، السياسة الدولية، ع 110، أكتوبر 1992

عبد الرحمن صبري، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية من الحوار إلى الشراكة"، شؤون عربية، ع90، جوان 1997

عبد القادر رزيق ، قيادة أفريكوم الأمريكية ، حرب باردة أم سباق للتسلح (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011)

عبد المنعم المشاط، "الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي"، الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993

عبد المنعم سعيد، ا"لأبعاد السبعة للعلاقات الأوروبية الأمريكية"، الأهرام الاقتصادي، 4 /12 / 2000

العلوم فريجة لدمية ، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية أنموذجا– مذكرة ماجستير السياسية ، جامعة بسكرة – 2011 .ص82 بقسم العلوم

عماد عباد، "الأمن الأوروبي بعد الحرب البادرة: الناتو أو قوة أوروبية مستقلة"، الأهرام، 2001 /08/3

عمر عبد الكريم سعداوي، "فرنسا وتوسيع الناتو"، السياسة الدولية، ع 129، (جويلية 1997)

عياد سمير ، الهجرة في المجال الأورومتوسطي " العوامل والسياسات" ، ملتقى دولي حول : الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق ، قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، 2008، ص233.

غربي محمد وآخرون ، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المخاطر واستراتيجية المواجهة ، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ، دار الروافد الثقافية–ناشرون، 2014

فاخر جاسم، "الاحتجاجات الشعبيّة العربيّة وآفاق تطورها الديمقراطيّ،" مجلة الأكاديميّة العربيّة ، ع 10

فؤاد نهرا ومصطفى كمال، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001،

الفيلالي مصطفى ، المغرب العربي الكبير ، نداء المستقبل ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط3، بيروت ، ص 12

كمال الأعور، "الدفاع الصاروخي الأمريكي، موازين جديدة للقوى"، المجلة الدفاعية، لبنان: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، العدد 37، (سبتمبر2013).

لعور راضية : اثر البعد الأمني على العلاقات الاورو مغاربية من خلال سياسة الجوار الأوروبي. مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، بسكرة – 2011، ص 91.

مالك بن نبي، شروط النهضة ، ترجمة عبد الصابور شاهين ، دمشق: دار الفكر،1986، ص 30

مجدي حماد وآخرون ، الحركات الإسلامية والديمقراطية ، دراسات في الفكر والممارسة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ص 96، 97

مجلة الفكر البرلماني، ، فلسفة سياسية الإصلاحات السياسية الجارية أفريل 2012، ص 11

محمد إبراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية، الأردن، شركة المطابع النموذجية، ط1، 1982

محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، بيروت: دار الجيل، 1991

محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر المتوسط، تحييد البحر الأبيض المتوسط: إضافة للأمن الحربي، قضايا عربية، ، ع 04، 1980

محمد عبد الواحد الحجازي ، الوعي السياسي في العالم العربي ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص155.

محمدية نعراف ، التنمية الاقتصادية في المغرب العربي ، مكتبة عين الشمس،1982

محمود مرسي، دراسات في الجغرافيا السياسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998

المديني توفيق، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل ، دراسة تاريخية سياسية، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب ،2006، ص ص 416-420

مراد محمد، السياسة الأمريكية نحاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009

المسدي عبد السلام ، الهوية العربية والأمن اللغوي ، دراسة وتوثيق، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 357،358 .

معتز سلامة، الأمن القومي الأمريكي، التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية، كتاب الأهرام الإستراتيجي، ط16، ع. رقم 102، أبريل 2005

ميشيل راتني، جيني غرين، بربارة أولشانسكي، ضد الحرب في العراق،: دار الفكر، مارس 2003،

نادية محمود مصطفى ، أوروبا والوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986

نبيه الأصفهاني، "الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد (جويلية 1997)، السياسة الدولية، ع130، (أكتوبر 1997)

وليد محمود عبد الناصر، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، السياسة الدولية، السنة 22، العدد 124، أفريل 1996

وليد محمود عبد الناصر، التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، السياسة الدولية، السنة 32، أبريل 1997

يوسف ناصيف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985

2/- الرسائل والمجلات :

إبراهيم أبراش، "حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد"، المستقبل العربي، العدد 165، جويلية 1994

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة 25 المؤرخة في 2000/11/15

أحمد عبد العظيم المصري ، المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب في التشريع المصري والقانون المقارن ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 2002

إسراء أحمد إسماعيل ، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية "، السياسة الدولية، العدد 186 (أكتوبر 2011)

أنور عبد الملك، "من تحديات أسبوع الزلازل"، الأهرام، 23 /12/ 2003

بول كروجمان، "ومن أي للجهل أن يصنع قوة؟"، الشرق الأوسط، 2004/10/11

بيان الحلف الأطلسي عن المفهوم الاستراتيجي الجديد، بروكسل، 1999

جاد الكريم الجباعي، "الشراكة الأوروبية المتوسطية وحقوق الإنسان"، من الموقع الإلكتروني . : www.hem.bredhand.net

جاد الكريم الجباعي، "الشراكة الأوروبية المتوسطية وحقوق الإنسان"، من الموقع الإلكتروني : www.hem.bredhand.net.

جراح أوروبا القديمة"، الأهرام، 30 /12/ 2003

دونالد رامسفيلد، "نمط جديد من الحرب"، الشرق الأوسط، 2001/11/29

سعيد الأوندي، "أوروبا ... أمريكيا وإشكالية الهيمنة"، السياسة الدولية، العدد 141، (ديسمبر ,2013)

سمير صبحي، "نحو مغرب أمريكي"، أرابيز، ع 153، 1999

سهام حروري ، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية "، مجلة المفكر ، ع.5،دس ن

عبد القادر دندن، " خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة "، سياسات عربية العدد 8، (أبريل 2014)

عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي والأمن الغربي"، شؤون الأوسط، العدد 65، سبتمبر 1996

غنية عكازي، "الجزائر والولايات المتحدة: زيارة واعدة"، الوطن، العدد 5005، سنة 2000

مالك عوني، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ... آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000

مأمون فندي، "أمريكا وأوربا: القرن التاسع عشر في مواجهة القرن العشرين وربما أكثر، أين يقف العرب؟"، جريدة الأهرام، 7/4 / 2003.

مأمون فندي، "أمريكا وأوروبا: القرن التاسع عشر في مواجهة القرن العشرين وربما أكثر، أين يقف العرب؟"، جريدة الأهرام، 04 /07/ 2003

مأمون فندي، "مصر المحظورة"، الشرق الأوسط، 2005/12/5

مريم ابراهيمي :التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية ،مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة –(2012)

3/- المراجع باللغة الفرنسية:

Jean-François Troin et autres , Legrand Maghreb, Paris Armand Colin, 2006 , p.11

Paul Marie de la Gorce, l'Alliance Atlantique, Cadre de l'Hégémonie Américaine, In : Le Monde Diplomatique, n° 541, Avril 1999, p. 18.

Philipe le Marchand :"Atlas des USA Les Paradoxes de la Puissance", paris ed complex, ,1997. p188.

الفهـــرس

العنوان	الصفحة
الفصل الأول: دراسة نظرية للمنطقة المغاربية	
المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لدول المغرب العربي	16
المطلب الأول: الموقع الجغرافي للمغرب العربي	16
المطلب الثاني: المحددات الحضارية لدول المغرب العربي	17
المطلب الثالث: المحددات الإستراتيجية.لدول المغرب العربي	19
المبحث الثاني: الإتحاد المغاربي كخيار استراتيجي	20
المطلب الأول: نظرية الاتحاد.كألية لتفعيل الإتحاد المغاربي	21
المطلب الثاني: مشروع الاتحاد المغاربي	22
المطلب الثالث: واقع الاتحاد المغاربي	23
المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية	25
المطلب الأول: الإرهاب.وتأثيره على المنطقةالمغاربية	26
المطلب الثاني:ظاهرة الهجرة الغير شرعية	29
المطلب الثالث:ظاهرة الجريمة المنظمة	31
الفصل الثاني: السياسة الأمنية الأوروبية تجاه دول المغرب العربي	
المبحث الأول: الخلفية التاريخية للسياسة الأمنية الأوروبية	37
المطلب الأول: سيرورة العمل الأوروبي المشترك للدفاع	37
المطلب الثاني: مفهوم الأمن والدفاع في السياسة الأوروبية	45
المبحث الثاني: الآليات السياسة الأمنية الأوروبية في المنطقة المغاربية	51
المطلب الأول: الشراكة الأورو متوسطية بآلياتها السياسية والأمنية	52
المطلب الثاني: الشراكة الأورومتوسطية بآلياتها الاقتصادية والاجتماعية	56
المبحث الثالث: سياسة أوروبا الأمنية بمتغيري التهديدات والمصالح	63
المطلب الأول: مضمون ومدلول التهديدات في السياسة الأمنية الأوروبية	68
المطلب الثاني: مضمون ومدلول المصالح في السياسة الأمنية الأوروبية	68

الفصل الثالث: السياسة الأمنية الأمريكية تجاه المغرب العربي	
المبحث الأول: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه دول المغرب العربي	74
المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية	74
المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لدول المغرب العربي من منظور أمريكي	77
المطلب الثالث: الاستراتيجية العسكرية الأمريكية	77
المبحث الثاني: آليات تفعيل السياسة الأمنية الأمريكية في المنطقة	84
المطلب الأول :الشراكة المغاربية الأمريكية	87
المطلب الثاني :حلف شمال الأطلسي الناتو NATO	89
المطلب الثالث :الأسطول الأمريكي السادس في المتوسط	94
المبحث الثالث :التحولات في بيئة وسياسة الأمن القومي	97
المطلب الأول: التحولات في بيئة الأمن القومي الأمريكي	97
المطلب الثاني :التحولات في سياسة الأمن القومي الأمريكي	104
الفصل الرابع :تداعيات التنافس الأوروأمريكي على دول المغرب العربي بعد 2011	
لمبحث الأول : التوافق والتعارض في في السياسة الأمنية الأوروأمريكية في المنطقة المغاربية	110
المطلب الأول :مظاهر توافق التنافس الأوروأمريكي	110
المطلب الثاني :مظاهر تعارض التنافس الأورأمريكي	113
المبحث الثاني : انعكاسات السياسة الأمنية الأورأمريكية	115
المطلب الأول : تداعيات السياسة الأمنية الاوروبية على المنطقة المغاربية	115
المطلب الثاني :نتائج السياسة الأمنية الأمريكية	117
المبحث الثالث : سياق السياسة الأمنية الأورأمريكية على المغرب العربي	118
المطلب الأول: في ظل محاربة الإرهاب الدولي بالمنطقة المغاربية	118
المطلب الثاني : في ظل الإصلاح السياسي والإقتصادي بدول المغرب	120

العربي	
المطلب الثالث: أثار التنافس الأورأمريكي أثناء الربيع العربي	152
لمبحث الرابع : محطات التنافس الأوروأمريكي على دول المغرب العربي بعد 2011	125
المطلب الأول: تداعيات الربيع العربي في تونس مابعد الثورة	128
مطلب الثاني : سيناريوهات الوضع السياسي في المغرب والامني الليبي	132
المطلب الثالث :التحول السياسي في المغرب والجزائر	133
المطلب الرابع :المشهدالسياسي والأمني في موريطانيا	1442
استنتاجات عامة واقترحات	
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	

ملخص:

تتمتع منطقة المغرب العربي بموقع استراتيجي مهم وخزانا كبيرا للثروات والموارد الطاقوية جعلها محطة تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ، وكل طرف ينظر إلى منطقة المغرب العربي كمصدر تهديد لأمن كل منهما، لذلك وضعت كل من أوروبا وأمريكا سياسات واستراتيجيات أمنية واقتصادية ضمن مشاريع شراكة مع دول المنطقة ، والتي كانت هدفها الأساسي هو استغلال الثروات وحماية مصالحها ونفوذها ، وفي ظل هذا التنافس الأوروبي . الأمريكي والمشاريع الأوروبية الأمريكية المنهالة على منطقة المغرب العربي ساهم أكثر في تجزئة المنطقة المغاربية، وخاصة وأن هذه المشاريع جاءت لخدمة مصالح الأطراف الغربية وعمّق في التحديات أو العوائق التي تواجه هذه الدول من خلال إضعاف عملية التكامل المغاربي وزيادة حدة النزاع بين دول المغرب العربي، إن التصدي لهذا التنافس يستدعي بذل مجهودات متناسقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي ، فلا سبيل أمام دول المغرب العربي إلا المزيد من الكامل والتكاتف ونبذ الخلافات الجانبية.

Résumé:

Depuis la région du Maghreb arabe bénéficie d'un emplacement stratégique important et un grand réservoir de la richesse et des ressources de la concurrence Energetic faire entre les États-Unis et des pays d'Europe, et chaque partie est vu dans la région du Maghreb arabe comme une menace pour la sécurité des deux, afin de mettre les politiques de sécurité en Europe et en Amérique et stratégies économiques dans les projets de partenariat avec les pays de la région, ce qui était l'objectif principal est d'exploiter la richesse et de protéger ses intérêts, et cette compétition européenne-américaine et les projets américains et européens dans la région du Maghreb dans une plus grande fragmentation de la région du Maghreb, d'autant plus Ces projets sont venus pour servir les intérêts de l'oxident a profondeur les défis obstacles auxquels se heurtent ces pays grâce à l'affaiblissement du processus d'intégration du Maghreb et en augmentant l'intensité du conflit entre les pays du Maghreb arabe, la lutte contre ces appels de la concurrence fait des efforts constants pour parvenir à un développement global et l'utilisation des ressources disponibles au niveau de l'Union Maghreb, il n'y a aucun moyen en face des pays du Maghreb arabe, mais plus complète et la solidarité et le rejet du côté des différences.